بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية السودان

جامعة شندى

كلية الدراسات العليا والبحث العلمي

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في التجارة

بعنوان:

أثر مقررات بازل في تمويل التجارة الخارجية في السودان

دراسة حالة البنك الإسلامي السوداني للفترة(2008م – 2012م)

إعداد الطالبة:

إقبال جعفر احمد علي

إشراف الدكتور:

عبد السميع الطيب طيفور

يناير 2015م

بسم الله الرحمن الرحيم

الآيـة

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول تعالي: يَاأَيُّهَاالَّذِينَ آمَنُوااتَّقُوااللَّهَ وَذَرُوا مَابَقِيَ مِنْ الرِّبَا إِنْ كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ(278)فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوابِحَرْبٍ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِه ۖوَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لاتَظْلِمُونَ وَلاتُظْلَمُونَ (279)وَإِنْ كَانَ ذُوعُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌإِلَى مَيْسَرَةٍوَأَنْ تَصَدَّقُواخَيْرٌلَكُمْ إِنْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ (280)*

صدق الله العظيم

*الآيات (278-280) سورة البقرة

الإهداء

إلي من أمر الله ببرها في كتابه العزيز

إلي من دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي

أمي العزيزة

إلي من علمني الصبر إلي من أفني عمره في التربية والتعليم أطال الله عمره

والدي الحنون

إلي من كانوا هدية من الله فكانت أغلي الهدايا فلزات أكبادي

أبنائي الأعزاء

إلي من قصرت في حقه وصبر وتحمل

زوجي العزيز

إلي من إفتقدتها عند مواجهة الصعاب ولم تمهلها الدينا لتكملة الطريق معي

والدتي العزيزة/ عرفة خلف الله

إلي وحيدى الغالي **أخي العزيز/ناصر جعفر**

إلي العزيزات الائى وقفنا معي حتى خرج بحثي بهذه الصورة **أخواتي**

إلي من وقفوا وأعانوني وساندوني إلي من أكن لهم كل الود والمحبة

الشكر والتقدير

الشكر من قبل وبعد لله سبحانه وتعالي والشكر أجزله لأسرة رئاسة البنك الإسلامي السوداني، والشكر أيضاً لفروع البنك الإسلامي السوداني واخص بالشكر أسرة فرع شندي لما قدموه لي من عون ومساعدة والشكر كذلك للبنك السعودي وأخص بالشكر مكتبة الدراسات العليا والمكتبة المركزية بجامعة شندي، ومكتبة إتحاد المصارف وأخص بالشكر الجزيل والاحترام والتقدير للدكتور/ **عبد السميع الطيب طيفور** الذي أشرف علي هذا البحث وكان خير معين بتوجيهاته وإرشاداته، وأشكر أيضاً الأخت/ امتثال محمد صالح ببنك أم درمان الوطني والشكر أيضاً لأساتذة وأسرة كلية الاقتصاد والتجارة وإدارة الأعمال جامعة شندي، والشكر أيضاً للأستاذة/ هدى عامر سالم والشكر لكل من قدم لي يد العون والمساعدة لإخراج هذا البحث.

المستخلص

يتناول هذا البحث أثر مقررات بازل علي تمويل التجارة الخارجية في السودان دراسة حالة البنك الإسلامي السوداني خلال الفترة (2008 – 2012م)، ويهدف البحث للتعرف علي مقررات بازل للرقابة المصرفية كما يقدم شرحاً لمخاطر التمويل المصرفي ومخاطر الاعتمادات المستندية، وتتمثل مشكلة البحث في معرفة مجموعة المهددات والمخاطر التي تواجه التجارة الخارجية في السودان مما تؤثر علي العمليات المصرفية في البنوك التي تنفذ الاعتمادات المستندية، أيضاً تتمثل المشكلة في معرفة أثر مقررات بازل علي البنك الاسلامي السوداني ودورها في الحد من المخاطر التي يتعرض لها البنك.

إستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في جمع وتحليل بيانات الدراسة،والتي جُمعت من التقارير السنوية للبنك الإسلامي السوداني، بالإضافة لمنهج دراسة الحالة. كما تم إستخدام برنامج (SPSS) الإحصائي لتحليل ومعالجة بيانات إستبانة الدراسة وإختبار صحة الفروض.

توصل البحث لمجموعة من النتائج منها أن تطبيق مقررات بازل يؤدي إلي متانة النظام المالي والمصرفي في السودان، وأن الاعتماد المستندي السليم يقلل من مخاطر التجارة الخارجية، وأن المصارف تلتزم بالضوابط التي يضعها بنك السودان المركزي ومجلس الخدمات المالية الإسلامية مما يساهم في تقليل مخاطر التمويل المصرفي.

في ضوء النتائج أعلاه يُوصي البحث بضرورة مطابقة المستندات المطلوبة لشروط الاعتماد المستندي عند التقديم لطلب التمويل، وإنشاء وحدات متخصصة لإدارة المخاطر في المصارف السودانية مما يقلل من مخاطر التمويل، مع ضرورة تدريب العاملين وتوفير الكوادر المؤهلة للعمل المصرفي.

Abstract

This research dealt with the impact of Basel Resolutions on the financing of foreign trade in the Sudan- a case study of the Sudanese Islamic Bank- during the period (2008 - 2012), the research aimed to identify the Basel Committee resolutions on banking supervision, as it also provided an explanation of the risks of bank financing and the risks of documentary credits, The problem of the research lied in identifying the threats and risks facing foreign trade in Sudan, which affect the banking operations in the banks that implement documentary credits, also the problem lied in knowing the latest Basel resolutions ,which concern the Sudanese Islamic Bank ,and their role in reducing the risks facing the bank.

The researcher adopted the descriptive analytical methodology, in the collection and analysis of the study data, which were collected from the annual reports of the Sudanese Islamic Bank, in addition to the case study methodology, the statistical program (SPSS) was used to analyze and address the data of the questionnaire and to test the hypotheses.

The research reached to a range of findings including; that the application of Basel resolutions, leads to the durability of the financial and banking system in Sudan, that the proper documentary credit, reduces foreign trade risks, that the banks are committed to the regulations set by the Central Bank of Sudan and the Islamic Financial Services Board, which contribute to reduce bank funding risks.

Based on the above results, the researcher recommend the need for the required documents to match with conditions of the documentary credit when applying the funding request, and the creation of specialized units to manage risk in Sudanese banks, which reduces the risk of funding, with the need to train workers and provide qualified personnel for the banking business.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
مستخلص الدراسة باللغة العربية	]
Abstract	هـ
فهرس المحتويات	و
فهرس الجداول	ح
فهرس الأشكال	ل
فهرس الملاحق	ع
الفصل التمهيدي	
خطة البحث	2
الدراسات السابقة	7
الفصل الأول : مقررات بازل	
المبحث الأول: مفهوم وأهداف مقررات بازل	16
المبحث الثاني: مفهوم كفاية رأس المال	31
المبحث الثالث: معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية	37
الفصل الثاني: مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية	
المبحث الأول: مفهوم المخاطر ومصدر الخطر	45
المبحث الثاني: نشأة إدارة المخاطر	57
المبحث الثالث: دور بنك السودان المركزي في إدارة المخاطر	73

الموضوع	الصفحة
الفصل الثالث: ماهية التجارة الخارجية	
المبحث الأول: مفهوم وخصائص التجارة الخارجية	89
المبحث الثاني: تجارة السودان الخارجية	102
المبحث الثالث: دور الجهاز المصرفي في التجارة الخارجية	
الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية	
المبحث الأول: نبذة تعريفية عن البنك الإسلامي السوداني	113
المبحث الثاني: خطوات وإجراءات الدراسة التطبيقية	120
المبحث الثالث: مناقشة اختبار صحة الفروض	160
النتائج	192
التوصيات	193
قائمة المراجع والمصادر	194
الملاحق	198

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1/1/1	مقارنة بين إتفاق بازل I وبازل II	28
1/2/3	تجارة السودان الخارجية المستوردون الرئيسيون خلال الفترة 2008 – 2012 (القيمة بملايين الدولارات)	105
2/2/3	تجارة السودان الخارجية المستوردون الرئيسيون خلال الفترة 2008 – 2012(مليون دولار)	107
2/2/4	تمويل القطاع الصادر للأعوام (2007 – 2012م)	118
3/2/4	التوزيع التكراري وفق متغير العمر	124
4/2/4	التوزيع التكراري وفق متغير للمستوي التعليمي	125
5/2/4	التوزيع التكرارى وفق متغير سنوات الخبرة	126
6/2/4	التوزيع التكرارى وفق متغير التخصص العلمي	127
7/2/4	مبادئ ومعايير بازل للرقابة المصرفية	128
8/2/4	تطبيق دعائم بازل II	129
9/2/4	تصنيف مخاطر التمويل وفقاً لمعايير بازل II	130
10/2/4	وجود إدارة ائتمان خاصة للتجارة الخارجية	131
11/2/4	تطبيق مقررات بازل II لدى موظف الجهاز المصرفي السوداني	132
12/2/4	تحليل وقياس المخاطر وفقاً لمعايير بازل II	133
13/2/4	تطبيق دعائم بازل II لزيادة اعمال المصارف وربحيتها	134
14/2/4	تطبيق دعائم بازلII لسلامة المراكز المالية للمصارف وأصولها	135
15/2/4	يعتبر المصرف رأس مال العميل المرتفع عاملاً مشجعاً علي منح الاعتماد المستندي	136

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
16/2/4	اختلاف الضمانات المطلوبة لتغطية الاعتماد حسب نوع نشاط طالب الاعتماد	137
17/2/4	خطوات وإجراءات الاعتمادات المستندية	138
18/2/4	استعلام المصارف عن العميل يقلل المخاطر	139
19/2/4	تطبيق المصرف للخطوات الكافية يوفر ضمانات منح التمويل	140
20/2/4	عدم القدرة علي التقييم المادي لبعض أنواع الضمانات يزيد من مخاطر التمويل	141
21/2/4	ضرورة وجود تطابق بين البضائع التي ينص عليها الائتمان والتي ترد في الفاتورة	142
22/2/4	ضرورة تطابق المستندات المطلوبة لشروط الاعداد المستندي عند التقديم لطلب التمويل	143
23/2/4	نسبة كفاية رأس المال تحدد وفقاً لمعايير بازل 2	144
24/2/4	إستراتيجية المحافظة علي رأس المال بالبنك المركزي	145
25/2/4	تقييم رأس المال علي أساس طبيعته يؤدي إلي تحسين الوضع المالي للصرف	146
26/2/4	تقييم موجودات المصرف بناءاً علي كفاية معايير الضمانات يؤدي إلي تحسين الوضع المالي للمصرف	147
27/2/4	وضع سياسات تضمن قيام البنك بتحديد وقياس كافة المخاطر المادية لتقييم رأس المال	148
28/2/4	يقوم المصرف بدراسة مصادر الدخل و الأرباح المتوقعة لمشروع العميل	149
29/2/4	لدي البنك تدابير خاصة (خطط طوارئ) بالحوادث و الكوارث المفاجئة	150
30/2/4	وجود خطة للتقييم مدي كفاية رأس المال بما يتناسب مع معايير و مفردات بازل II	151
31/2/4	إنشاء وحدة متخصصة لإدارة المخاطر المصرفية يساعد علي تقليل مخاطر التمويل	152

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
32/2/4	وجود لوائح و إجراءات إرشادية دخليه بنظم إدارية تعمل علي الحد من مخاطر التمويل	153
33/2/4	متابعة إدارة المخاطر لمستندات طالب التمويل المصرفي لضمان مطابقتها لشروط التمويل	154
34/2/4	وجود كادر بشري مؤهل بالمصارف يقلل من مخاطر التمويل	155
35/2/4	متابعة إدارة المخاطر لنشاط العميل يعد منحة التمويل يقلل من تعثر التمويل	156
36/2/4	وجود سياسة خاصة يتنوع الاستثمار وفق القطاعات الاقتصادية لتقليل مخاطر التمويل	157
37/3/4	لدي المصارف نظام مستمر لتسجيل المخاطر و إدارتها و إفادة الإدارة العليا	158
38/3/4	عدم إلمام بعض موظفي إدارة المخاطر بالجوانب الفنية لإدارة التمويل يساهم في تعثر العميل	159
39/3/4	الوسط الحسابي والإنحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن أسئلة الفرضية الأولى	160
40/3/4	المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن أسئلة الفرضية الأولي	162
41/3/4	نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات عن أسئلة الفرضية الأولي	164
42/3/4	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن أسئلة الفرضية الأولي	166
43/3/4	الوسط الحسابي والإنحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن أسئلة الفرضية الثانية	167
44/3/4	المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن أسئلة الفرضية الثانية	170
45/3/4	نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات عن أسئلة الفرضية الثانية	172
46/3/4	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن أسئلة الفرضيةالثانية	174

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
47/3/4	الوسط الحسابي والإنحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن أسئلة الفرضية الثالثة	176
48/3/4	المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن أسئلة الفرضية الثالثة	178
49/3/4	نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات عن أسئلة الفرضية الثالثة	180
50/3/4	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن أسئلة الفرضية الثالثة	182
51/3/4	الوسط الحسابي والإنحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن أسئلة الفرضية الرابعة	184
52/3/4	المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن أسئلة الفرضية الرابعة	186
53/3/4	نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات عن أسئلة الفرضية الرابعة	188
54/3/4	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن أسئلة الفرضية الرابعة	190

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1/1/1	أنواع المخاطر المصرفية	59
1/1/4	الهيكل الإداري للبنك الإسلامي السوداني	117
1/2/4	التوزيع التكراري لإجابات عينة الدراسة وفق متغير العمر	124
2/2/4	التوزيع التكراري لإجابات عينة الدراسة وفق متغير المستوى التعليمي	125
3/2/4	التوزيع التكراري لإجابات عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة	126
4/2/4	التوزيع التكراري لإجابات عينة الدراسة و فق متغير التخصص العلمي	127
5/2/4	مبادئ ومعايير بازل للرقابة المصرفية	128
6/2/4	تطبيق دعائم بازل II	129
7/2/4	تصنيف مخاطر التمويل وفقاً لمعايير بازل II	130
8/2/4	وجود إدارة ائتمان خاصة للتجارة الخارجية	131
9/2/4	تطبيق مقررات بازل II لدى موظف الجهاز المصرفي السوداني	132
10/2/4	تحليل وقياس المخاطر وفقاً لمعايير بازل II	133
11/2/4	تطبيق دعائم بازل II لزيادة اعمال المصارف وربحيتها	134
12/2/4	تطبيق دعائم بازلII لسلامة المراكز المالية للمصارف وأصولها	135
13/2/4	يعتبر المصرف رأس مال العميل المرتفع عاملاً مشجعاً علي منح الاعتماد المستندي	136
14/2/4	اختلاف الضمانات المطلوبة لتغطية الاعتماد حسب نوع نشاط طالب الاعتماد	137
15/2/4	خطوات وإجراءات الاعتمادات المستندية	138
16/2/4	استعلام المصارف عن العميل يقلل المخاطر	139
19/2/4	تطبيق المصرف للخطوات الكافية يوفر ضمانات منح التمويل	140

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
20/2/4	عدم القدرة علي التقييم المادي لبعض أنواع الضمانات يزيد من مخاطر التمويل	141
21/2/4	ضرورة وجود تطابق بين البضائع التي ينص عليها الائتمان والتي ترد في الفاتورة	142
22/2/4	ضرورة تطابق المستندات المطلوبة لشروط الاعداد المستندي عند التقديم لطلب التمويل	143
23/2/4	نسبة كفاية رأس المال تحدد وفقاً لمعايير بازل 2	144
24/2/4	إستراتيجية المحافظة علي رأس المال بالبنك المركزي	145
25/2/4	تقييم رأس المال علي أساس طبيعته يؤدي إلي تحسين الوضع المالي للصرف	146
26/2/4	تقييم موجودات المصرف بناءاً علي كفاية معايير الضمانات يؤدي إلي تحسين الوضع المالي للمصرف	147
27/2/4	وضع سياسات تضمن قيام البنك بتحديد وقياس كافة المخاطر المادية لتقييم رأس المال	148
28/2/4	يقوم المصرف بدراسة مصادر الدخل و الأرباح المتوقعة لمشروع العميل	149
29/2/4	لدي البنك تدابير خاصة (خطط طوارئ) بالحوادث و الكوارث المفاجئة	150
30/2/4	وجود خطة للتقييم مدي كفاية رأس المال بما يتناسب مع معايير و مفرداًت بازل ‖	151
31/2/4	إنشاء وحدة متخصصة لإدارة المخاطر المصرفية يساعد علي تقليل مخاطر التمويل	152
32/2/4	وجود لوائح و إجراءات إرشادية دخليه بنظم إدارية تعمل علي الحد من مخاطر التمويل	153
33/2/4	متابعة إدارة المخاطر لمستندات طالب التمويل المصرفي لضمان مطابقتها لشروط التمويل	154

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
34/2/4	وجود كادر بشري مؤهل بالمصارف يقلل من مخاطر التمويل	155
35/2/4	متابعة إدارة المخاطر لنشاط العميل يعد منحة التمويل يقلل من تعثر التمويل	156
36/2/4	وجود سياسة خاصة يتنوع الاستثمار وفق القطاعات الاقتصادية لتقليل مخاطر التمويل	157
37/3/4	لدي المصارف نظام مستمر لتسجيل المخاطر و إدارتها و إفادة الإدارة العليا	158
38/3/4	عدم إلمام بعض موظفي إدارة المخاطر بالجوانب الفنية لإدارة التمويل يساهم في تعثر العميل	159
39/3/4	الوسط الحسابي والإنحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن أسئلة الفرضية الأولى	160
40/3/4	المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن أسئلة الفرضية الأولي	162
41/3/4	نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات عن أسئلة الفرضية الأولي	164
42/3/4	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن أسئلة الفرضية الأولي	166
43/3/4	الوسط الحسابي والإنحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن أسئلة الفرضية الثانية	167
44/3/4	المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن أسئلة الفرضية الثانية	170
45/3/4	نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات عن أسئلة الفرضية الثانية	172
46/3/4	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن أسئلة الفرضيةالثانية	174
47/3/4	الوسط الحسابي والإنحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن أسئلة الفرضية الثالثة	176
48/3/4	المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن أسئلة الفرضية الثالثة	178

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
49/3/4	نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات عن أسئلة الفرضية الثالثة	180
50/3/4	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن أسئلة الفرضية الثالثة	182
51/3/4	الوسط الحسابي والإنحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن أسئلة الفرضية الرابعة	184
52/3/4	المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن أسئلة الفرضية الرابعة	186
53/3/4	نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات عن أسئلة الفرضية الرابعة	188
54/3/4	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن أسئلة الفرضية الرابعة	190

فهرس الملاحق

الموضوع	الصفحة
الاستبيان	ع

أولاً خطة البحث

المقدمة:

ظهرت التجارة الخارجية منذ العصور التاريخية الأولى وكانت الثورة الصناعية التي حدثت في القرن الثامن عشر بمثابة البداية الحقيقية لها، حيث أدت ضرورة الحصول علي المواد الأولية اللازمة للصناعة من الدول الأخرى وضرورة تعريف المنتجات المصنعة في الأسواق الخارجية إلي ازدياد نشاط التجارة الخارجية، ثم زاد حجم التجارة الخارجية بعد ذلك في القرن التاسع عشر واتسع نظامها نتيجة التقدم الكبير في وسائل النقل والمواصلات الذي جعل العالم كأنه سوق واحد، وفي الوقت الحالي يرجع اتساع حجم ونطاق التجارة إلي التقدم الكبير في مختلف العلوم والفنون والاختراعات الذي جعل كل دولة تتوسع في استخدام أحدث ما توصل إليه العلم من عمليات الإنتاج المختلفة.

وتكمن أهمية التجارة الخارجية في توفير السلع والخدمات وزيادة مستوى رفاهية دول العالم والمفهوم العام للتجارة الخارجية هي تبادل السلع والخدمات بين الدول.

والتجارة بصورة عامة والخارجية بصفة أكثر خصوصية تتعرض لمجموعة من المخاطر المرتبطة بالمتغيرات الاقتصادية والتي تؤثر علي نوع وحجم أعمال تلك التجارة والعوامل العديدة التي تزيد مخاطر التجارة تساهم في تعضيد تلك المخاطر سواء كانت مرتبطة بالرقابة أو مرتبطة بمتغيرات الاقتصاد الكلي، ولعل البنوك تساهم بدورها في تنمية عمليات التجارة سواء كانت داخلية أو خارجية ولهذا فإن البنوك بإصدارها الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان تعمل علي تخفيض مخاطر التجارة التي غالباً ما تؤثر علي قرارات المستثمرين والمضاربين في مجالات التجارة والقوانين المالية لأى بلد تعمل علي تقليل تلك المخاطر المرتبطة بالتجارة الخارجية.

ويتناول هذا البحث دور المصارف السودانية في تمويل عمليات التجارة الخارجية ودورها في تقليل المخاطر التي تتعرض لها، ومن ثم التعرف علي مقررات بازل

للرقابة المصرفية وأثرها في تخفيض معدلات مخاطر التمويل للتجارة الخارجية وذلك من أجل إنشاء جهاز مصرفي يواكب التحديات العالمية، كما يتناول البحث دراسة حالة البنك الإسلامي وأثر مقررات بازل في تمويل التجارة الخارجية.

مشكلة البحث:

تواجه التجارة في مجملها مجموعة من المهددات والمخاطر التي تؤثر علي العمليات المصرفية والبنوك التي تنفذ الاعتمادات المستندية الخارجية، وتكمن المشكلة في مجموعة المحاذير والإجراءات المصرفية سواء كانت مفروضة من بنك السودان المركزي أو مفروضة من قبل الإدارة العليا لأى بنك تجاري.

هذه الإجراءات المرتبطة بعمليات الاعتمادات المستندية للصادرات والواردات تؤثر في تطبيق نظام أمثل للتجارة الخارجية في السودان، كما تظهر المشكلة في إمكانية تطبيق مقررات بازل في الدول النامية بصورة عامة والسودان بظروفه وتعقيداته الاقتصادية والمصرفية.

كما أن هنالك مشكلة المواءمة بين مقررات بازل ولوائح بنك السودان المالية والرقابية علي البنوك التجارية والتي تشكل تحد كبير أمام تطوير التجارة الخارجية.

كما تتمثل مشكلة البحث في معرفة أثر مقررات بازل علي البنك الإسلامي السوداني خلال الفترة (2008 – 2012م) ودورها في الحد من المخاطر التي يتعرض لها البنك ومقدرته علي الإيفاء بالتزاماته تجاه تمويل التجارة الخارجية.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في الآتي:-

1- مقررات بازل وتنظيم الرقابة علي معايير كفاية رأس المال في المصارف وارتباطها بالمخاطر التي تتعرض لها أصول المصارف.

2- يقدم شرح حول المخاطر المصرفية الكامنة حول خطابات الضمان والاعتمادات المستندية في المصارف السودانية.

3- يساعد في التعرف علي مفهوم وخصائص التجارة الخارجية وأهمية تطبيق مقررات بازل.

4- يعمل علي مساعدة مجموعة من التنفيذيين في الجهاز المصرفي لتطبيق أسس مقررات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية.

أهداف البحث:

1- التعرف علي وسائل تطبيق التجارة الخارجية مستنداً في المصارف التجارية.

2- التعرف علي المستندات المصرفية اللازمة لتطبيق نموذج بازل في المصارف السودانية.

3- قياس دور البنك الإسلامي السوداني في دعم عمليات تمويل التجارة الخارجية خلال الفترة (2008 – 2012م).

4-التعرف علي مقررات بازل وأثرها علي تمويل عمليات التجارة الخارجية في البنك الإسلامي السوداني (2008 – 2012م).

فروض البحث:

يهدف البحث لاختبار الفرضيات التالية:-

1-هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التطبيق السليم لمعايير ومقررات بازل II وبين تخفيف مخاطر تمويل التجارة الخارجية.

2-هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سلامة إجراءات الاعتماد المستندي وبين تخفيف مخاطر تمويل التجارة الخارجية.

3-هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال في المصارف السودانية وبين مقدرتها علي تمويل عمليات التجارة الخارجية.

4- هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عملية إدارة المخاطر بالمصارف وبين تقليل مخاطر تمويل التجارة الخارجية.

منهج البحث:

يتبع هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي والذي يعتمد علي وصف الظاهرة محل الدراسة ثم تحليل بيانات الدراسة التطبيقية، بالإضافة لمنهج دراسة الحالة علي البنك الإسلامي السوداني خلال الفترة (2008 – 2012م) واستخدام برنامج (SPSS) لتحليل بيانات الاستبيان واختبار فروض البحث.

مصادر البيانات والمعلومات وأساليب جمعها:

يتم الاعتماد في هذا البحث علي مجموعة من البيانات الأولية والثانوية ذات العلاقة بموضوع البحث، حيث تم الحصول علي البيانات الثانوية من الكتب والمراجع وتقارير البنك الإسلامي السوداني والبيانات الأولية من خلال المقابلة والملاحظة واستبانه تم إعدادها لعرض أسئلتها علي موظفي البنك الإسلامي السوداني للوقوف علي أثر مقررات بازل علي التجارة الخارجية في السودان.

حدود البحث:

الحدود المكانية: البنك الإسلامي السوداني، الفرع الرئيسي، ولاية الخرطوم.

الحدود الزمانية: (2008 – 2012م).

هيكل البحث:

يشتمل البحث علي فصل تمهيدي وأربعة فصول، الفصل التمهيدي إحتوي علي خطة البحث والدراسات السابقة. وتناول الفصل الأول مقررات بازل من خلال ثلاثة مباحث مفهوم وأهداف مقررات بازل ومفهوم كفاية رأس المال ومعايير مجلس الخدمات الإسلامية، أما الفصل الثانى تناول مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية من خلال ثلاثة مباحث مفهوم المخاطر ومصدر الخطر و نشأة إدارة المخاطر ، ودور بنك السودان المركزي في إدارة المخاطر، وتناول الفصل

الثالث مفهوم وخصائص التجارة الخارجية من خلال ثلاثة مباحث مفهوم وخصائص التجارة الخارجية، و تجارة السودان الخارجية ، و مخاطر التجارة الخارجية، وتناول الفصل الرابع الدراسة التطبيقية من خلال ثلاثة مباحث، نبذة تعريفية عن البنك

الإسلامي السوداني،وخطوات وإجراءات الدراسة التطبيقية وتحليل الاستبانة، ومناقشة واختبار صحة الفروض، ثم تناول أخيراً خاتمة البحث والتي اشتملت علي النتائج والتوصيات.

ثانياً الدراسات السابقة

(1) دراسة: عبد العال ابراهيم:[1]

تناول البحث المفاهيم الأساسية للمخاطر في المصارف التقليدية والإسلامية وطرق إدارتها، وذلك بعد تحديد وقياس المخاطر المختلفة وتخفيف آثارها بعمل الترتيبات الكافية للرقابة الداخلية.

حصر الباحث مشكلة بحثه في كيفية تعامل البنوك مع المخاطر، ووضع الإجراءات الرقابية لحماية المصارف من آثارها وذلك باستخدام أدوات ذات فعالية وكفاءة عالية عن أثر المخاطر علي المركز المالي للمصرف. تبني الباحث عدد من التوصيات توضح العلاقة بين حسن إدارة المخاطر والسلامة المصرفية باستخدام الرقابة.

خلصت الدراسة إلي الموقف الجيد لبنك الثروة الحيوانية والتزامه بمؤشر كفاية رأس المال، كما توجد بالبنك مشاكل ومهددات تحد من قدرته علي القيام بأهدافه كوسيط م إلي، ووضع الباحث عدد من التوصيات تساهم في الحد من مشاكل البنك وذلك من خلال تقليل درجة المخاطر لتحقيق الاستقرار المالي وبناء قاعدة مالية قوية ذات تقنية مصرفية متقدمة.

(2) دراسة: عباس احمد العباس عبد الرحيم:[2]

تناولت الدراسة الأثر الناتج من تطبيق إدارة المخاطر في المصارف السودانية في حل مشاكل السيولة بالتركيز علي تجربة بنك التضامن الإسلامي في الفترة من2001م – 2005م، إتبع الباحث المنهج الوصفي في دراسة الحالة من عينة مبحوثة من- 60 موظف وذلك من خلال اختبار صحة الفرضيات التالية:

- هناك علاقة إيجابية بين فعالية إدارة المخاطر وتحقيق أهداف المنظمة.
- هناك علاقة طردية بين إدارة المخاطر ومدى التحكم في نسبة السيولة.

---

[1] عبد العال ابراهيم،الأثر الايجابي لإدارة المخاطر علي السلامة المصرفية، دراسة حالة بنك الثروة الحيوانية، رسالة ماجستير في الدراسات المصرفية والمالية،المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية،2005م.

[2] عباس أحمد العباس عبد الرحيم،أثر إدارة المخاطر في حل مشاكل السيولة بالمصارف السودانية، دراسة حالة بنك التضامن الإسلامي، لفترة 2001–2005م،رسالة ماجستير ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،أغسطس،2006م.

- هناك قوية بين فعالية سياسات وإجراءات إدارة المخاطر ونسبة السيولة في البنك.
- ضعف كفاءة إدارة التدريب لموظفي قسم إدارة المخاطر بالمصارف يؤدي إلي تفشي مخاطر السيولة.

تم اختبار الفرضيات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) ومن أهم نتائج الدراسة:-

تبين أن هنالك قصور من إدارة المخاطر في البنك في تقليل مخاطر السيولة وأوضحت الدراسة أن إدارة المخاطر الفعالة هي السبب في تقليل مخاطر السيولة.

توصلت الدراسة لعدد من التوصيات منها:-

ضرورة تفعيل إدارة المخاطر بالبنك من خلال لإصدار سياسات وخطط توضح المهام والواجبات التي يجب أن تقوم بها داخل البنك، وتأهيل العاملين بالمصارف الإسلامية في إدارة المخاطر مع ضرورة تأهيل كوادر المصرف المركزي حتى تكون قادرة للقيام بدورها المنوط بها، كذلك تدعيم دور البنك المركزي في الرقابة علي مخاطر السيولة بالمصارف السودانية.

(3) دراسة محمد الأمين عبد الله:[1]

تناولت هذه الدراسة معايير بازل وبيان مفهومها حيث أنها بنيت علي العمل المصرفي التقليدي ولم تراعي لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي. وبالتالي فإن المعايير الدولية لقياس كفاية وسعة المصارف وتحديداً معايير بازل I و II لا تناسب المصارف الإسلامية.

من خلال استعراض أنواع المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية ثبت أنها تتعرض لمخاطر أعلي مقارنة بالمصارف التقليدية.

تناول البحث محاولات بنك السودان لتطبيق المعايير الدولية مع مراعاة طبيعة المصارف السودانية التي تقوم علي النظام الإسلامي.واتخذ البحث (بنك ام درمان

(1) محمد الأمين عبد الله، أثر معايير بازل علي أداء المصارف الإسلامية، دراسة حالة بنك أمدرمان الوطني،1997م-2005م. رسالة ماجستير،الدراسات المصرفية،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا. يناير 2008م.

الوطني) كدراسة حالة للمصارف الإسلامية باعتبار أن بنك ام درمان الوطني صنف بأنه المصرف الأول لأعوام مختلفة حسب تصنيف مجلة المصرف البريطانية، كما صنف ضمن أكبر مائة بنك عربي حسب تصنيف مجلة اتحاد المصارف العربية ولقد تم حساب نسبة الملاءة المصرفية لبنك أم درمان الوطني دون مراعاة للطبيعة الإسلامية، أوصى البحث بعدد من التوصيات أهمها التطبيق التدريجي لمعايير بازل بعد مواءمتها للمصارف الإسلامية.

(4) دراسة حسن صديق الأمين الشريف:[1]

تناول البحث معيار كفاية رأس المال خلال الحديث عن مقررات بازل أو إعطاء انعكاس حقيقي لواقع الجهاز المصرفي السوداني في إطار هذه المقررات ومدى استجابة لجهود بنك السودان المركزي المبذولة لتوفيق الأوضاع وتقييم تجربة بنك التنمية التعاوني الإسلامي لتحقيق كفاية رأس المال وإحداث إصلاحات إدارية وفنية وقانونية تكمن أهمية البحث فيما تنطوي عليه مقررات بازل I من إجراءات وتدابير خاصة وضرورية لتحسين العمل المصرفي ووضع المخاطر عند حدها الأدني.

أهم فروض البحث أن اتفاقية بازل I تسعى لإدارة المخاطر المصرفية بشكل يضمن قدر كبير من السلامة للعمل المصرفي.

أهم النتائج التي تم التوصل إليها تتمثل في أن مقررات لجنة بازل توجد الدقة المصرفية بوضع معايير متفق عليها عالمياً وان تجاهل الاتفاق لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي كانت سبباً في ظهور معايير إسلامية توازي ما جاءت به الاتفاقية وأن بنك السودان قد واكب هذه التطورات وكان له دور واضح في إصلاح الجهاز المصرفي السوداني وتطبيق معيار كفاية رأس المال.

---

[1] حسن صديق الأمين الشريف، مقررات بازل I والواقع المصرفي السوداني (1994–2005م)،رسالة ماجستير في الدراسات المصرفية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،2007م.

ومن النتائج أيضاً عملت معايير بازل علي وضع القواعد التي تسهل الحكم علي السلامة المالية لأي مصرف من خلال معايير متفق عليها عالمياً، صنفت معايير بازل المخاطر المصرفية إلي مخاطر ائتمانية ومخاطر سوقية ومخاطر تشغيل،عملت المعايير علي حماية العملاء وخلق الوعي المصرفي.

يوصي الباحث في الإسراع بإنشاء الوحدة الوطنية لتصنيف الائتمان والاستفادة من المعايير الإرشادية في وضع البنيات الأولى لتصنيف المخاطر.

كما يوصي بالتركيز علي معايير بازل وتعديله ليناسب المصارف الإسلامية وتدريب العاملين علي كيفية إتباع أساليب قياس المخاطر..

يوصي البحث بضرورة الاهتمام بتطبيق معيار كفاية رأس المال وحماية حقوق المودعين، وضرورة الاهتمام بإنشاء إدارات للمخاطر في المصارف السودانية تكون علي قدر من التأهيل والمواكبة ورفع تأهيل موظفي هذه الإدارات.

(5) دراسة محمد علي المبارك محمد علي:[1]

تناولت الدراسة الأسباب التي تؤدي إلي تعثر التمويل في المصارف السودانية والتداعيات المرتبطة بذلك حيث أشارت تقارير بنك السودان المركزي للعام 2011م أن نسبة التمويل المتعثر بلغت 27% في الجهاز المصرفي السوداني وتعتبر هذه النسبة عالية جداً مقارنة بالنسبة العالمية وتنبع أهمية هذه الدراسة للحاجة إلي استمرار المصارف في تقديم خدمة التمويل وأن التمويل المتعثر يعتبر أحد القضايا والأسباب التي تحول دون ذلك وبالتالي وجود نسبة كبيرة تؤثر سلباً علي أداء الجهاز المصرفي وأداء الاقتصاد الوطني.

طبقت هذه الدراسة علي بعض المصارف السودانية ووجد أن نسبة التعثر في المصارف السودانية تفوق النسبة العالمية، وطبقت السياسات والتجاهل والتواطوء في منح التمويل، وعدم الاستعلام الجيد عن العميل من قبل المصرف قبل منح التمويل

(1) محمد علي المبارك محمد علي،التمويل المتعثر في المصارف السودانية،رسالة ماجستير في المحاسبة والمراجعة،،جامعة السودان المفتوحة ،2011م.

وإدارة المال بصورة غير سليمة وعدم الاختيار الجيد للمشروعات وعدم تقديم دراسة جدوى بصورة سليمة وأيضاً استبعاد المحسوبية والوساطة.

(6) دراسة أمجد عمر محمد الطيب:[1]

هدف البحث لدراسة أسس وتقويم الأداء ومدى فعالية الاتفاقيات الدولية تحقيقاً لتلك الأهداف و اعتمد البحث علي اختبار الفرضيات التالية:-

(1) إن الالتزام باتفاقية بازل للرقابة المصرفية يؤدي إلي توفير عدالة المنافسة بين المصارف المختلفة.

(2) عدم اهتمام مقررات بازل بصيغ التمويل الإسلامية تؤثر سلباً علي أداء المصارف الإسلامية عند التطبيق.

(3) استخدام مؤشرات الإنذار المبكر يؤدي إلي تحديد المخاطر التي يتعرض لها البنك أهم النتائج التي توصل إليها هي:-

1- تمثل اتفاقية بازل الحاضر والمستقبل للعمل المصرفي ولضمان سلامته حيث يساعد الالتزام بمقررات بازل علي إيجاد نظام مصرفي سليم.

2- عدم اهتمام اتفاقية بازل بالصيغ الإسلامية للتمويل مثل المرابحة – المضاربة المشاركة والسلم وغيرها قد يؤثر علي عدالة المنافسة بين المصارف.

3- كل مؤشر من مؤشرات الإنذار المبكر علي حدة لا يعبر عن وضعية المصرف حيث يعبر كل مؤشر عن جانب معين من جوانب العمل المصرفي، حيث تنبع الأهمية وفائدة ومؤشرات الإنذار المبكر من تكامل هذه المؤشرات.

وقد توصل الباحث من خلال النتائج إلي عدد من التوصيات أهمها:-

(1) أمجد عمر محمد الطيب، تقويم أداء المصارف السودانية باستخدام معايير بازل ومؤشرات الإنذار المبكر دراسة ميدانية، دراسة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة النيلين،2006م.

1-ضرورة التزام المصارف بتطبيق مقررات بازل مع احتفاظ المصارف الإسلامية بحق تطبيق مقررات المعيار الإسلامي الذي يتماشى مع مقررات بازل ويضع في الاعتبار الصيغ الإسلامية للتمويل المصرفي.

2- تأهيل وتدريب العاملين في الجهاز المصرفي بالقدر الذي يمكنهم من تطبيق مقررات بازل عن طريق برامج التعليم المستمر بالإضافة إلي إعلام المستثمرين بمنهجية مقررات بازل وكل المتعاملين مع المصارف حتى يتحملوا جزء من المخاطر.

3- ضرورة إنشاء قاعدة بيانات مشتركة لكل قطاع البنوك حتى يتثنى الحصول علي المعلومات بسهولة ويسر.

(7) دراسة محمد عبد الرحمن الحسين 2004م[1]:

تتمثل مشكلة الدراسة في أن المصارف السودانية تعاني من الضعف المالي والإداري الشيء الذي أقعدها عن القيام بدورها المطلوب.

قد اختبر الباحث عدد من الفرضيات وهي:-

1- عدم الالتزام بالمعايير الوقائية الصادرة من لجنة بازل أدى إلي تدني مستويات السلامة المصرفية بالمصارف وزاد من احتمالات الإفلاس في الجهاز المصرفي السوداني.

2- عدم الالتزام بنسبة رأس المال أدى إلي انخفاض رؤوس الأموال المدفوعة وانخفاض الاحتياطيات.

3- توجد علاقة عكسية بين ارتفاع نسبة كفاية رأس المال وانخفاض نسبة التعثر المالي بالمصارف. اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإحصائي واعتمد علي المصادر الثانوية في تغطية الجانب النظري، كما اعتمد علي المصادر الأولية

(1) محمد عبد الرحمن الحسين، ،الرقابة المصرفية في السودان والتطورات التي حدثت فيها بالإضافة للمشاكل والمعوقات التي واجهت الجهاز المصرفي،رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2004م.

في جمع وتحليل المعلومات عن المصارف وبنك السودان لمعرفة المدي التى توصلت إليه المصارف في توفيق أوضاعها حسب مقررات لجنة بازل.

- توصل الباحث إلي نتائج مهمة منها:

1-هنالك نسبة كبيرة في المصارف تبلغ 23% لم تفي بمعايير كفاية رأس المال

2- أن عملية إدارة المخاطر من خلال تطبيق معايير كفاية رأس المال والحفاظ علي النسبة المطلوبة كانت ايجابية.

قدم الباحث عدد من التوصيات منها:-

1/ إعادة هيكلة المصارف وبإيجاد مصارف ذات قاعدة مالية وإدارية وتقنية عالية تستطيع المنافسة في ظل العولمة وتحرير الأسواق.

2/ ضرورة دمج بعض المصارف وتصفية المصارف المتعثرة فوراً

3/ ضبط المصروفات الإدارية بالمصارف وخفض معدلات التعثر.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

يلاحظ الباحث أن الدراسات السابقة تتوافق مع دراسة الباحث في بعض الجوانب حيث ينحصر الاهتمام بأهمية معايير لجنة بازل وأثرها علي أداء المصارف ولكن ما يميز هذه الدراسة الاختلاف هو عدم اهتمام الدراسات السابقة بأثر تطبيق اتفاقية بازل علي المصارف الإسلامية وتناول تجربة البنك الإسلامي السوداني في درء مخاطر التمويل المصرفي، بالإضافة لتجربة مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

الـفـصل الأول

مقررات بازل

المبحث الأول:مفهوم وأهداف مقررات بازل

المبحث الثاني:مفهوم كفاية رأس المال

المبحث الثالث:مجلس الخدمات المالية الإسلامية

المبحث الأول

مفهوم وأهداف مقررات بازل

نشأة مقررات بازل

تأسست لجنة بازل في نهاية عام 1974م في مدينة بال السويسرية والتي تقع شمالاً علي نهر الراين وتعتبر مرفأ نهري ومركز صناعي من مجموعة الدول الصناعية العشرة (Group Ten) (الولايات المتحدة الأمريكية – كندا – المملكة المتحدة – بلجيكا– ايطاليا – هولندا – فرنسا – السويد – سويسرا – اليابان) بالإضافة إلي لكسمبرج ولها ثلاث مسميات (لجنة بال الفرنسية نسبة إلي مكان انعقادها بمدينة بال أو لجنة بازل نسبة إلي مدينة بازل او لجنة كوك نسبة إلي رئيسها مدير بنك انجلترا) وذلك تحت إشراف بنك التسويات الدولية(BIS) .

وقد كان الباعث لتأسيس تلك اللجنة هو تفاقم المديونية الخارجية لدول العالم الثالث وازدياد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها وتعثر هذه البنوك وانتشار فروع البنوك خارج الدولة الأم. بالإضافة إلي المنافسة القوية التي خلفتها البنوك اليابانية الغربية نتيجة لتدني رؤوس أموالها وكان ذلك في 1988م.

* وتهدف اللجنة إلي تحسين مفهوم ونوعية الرقابة المصرفية عالمياً والوصول إلي فهم مشترك لهذه الرقابة بين مختلف الدول وذلك من خلال:–

– تبادل المعلومات علي المستوى الوطني.

– زيادة فاعلية تقنيات الرقابة المصرفية علي المستوى العالمي.

– وضع الحد الأدنى لمعايير الرقابة في المجالات التي تتطلب ذلك.

وقد أصدرت اللجنة منذ تأسيسها العديد من الوثائق في مجال الرقابة علي البنوك وأهم هذه الوثائق وفقاً لتاريخ إصدارها هي:–

* وثيقة إرشادية للرقابة المصرفية وذلك في العام 1975م.

* مبادئ الرقابة علي البنوك أيارس 1983م وهي نسخة معدلة للوثيقة السابقة.

* أهم الوثائق التي صدرت عن اللجنة كانت 1988م وسميت إتفاقية 1988م وتضمنت الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال وسميت فيما بعد بازل I .

وقد اشتملت هذه الوثيقة علي أربع أقسام:-

1- مكونات رأس المال

2-نظام أوزان المخاطر

3-النسب المستهدفة

4-ترتيبات المرحلة الانتقالية والتنفيذية

أولاً: مكونات رأس المال:-

(أ)الشريحة الأولى Core Capital

اعتبرت اللجنة ان العنصر الأساسي في رأس المال هي حقوق المساهمين والاحتياطات المعلنة، حقوق المساهمين وتعني الأسهم العادية.

أما الاحتياطات المعلنة فهي تلك الاحتياطات التي تنشأ من خلال تخصيص أجزاء من الأرباح المحتجزة أو علاوات الأسهم والاحتياطات العامة والقانونية.

(ب)الشريحة الثانية:

رأس المال المساند Supplementary Capital

ويتكون من:-

1-الاحتياطات غير المعلنة والتي تكون قد مرت من خلال قائمة الدخل.

2-احتياطات إعادة التقييم وتنشأ من إعادة تقييم الأصول.

3-المخصصات العامة، الاحتياطات العامة للزبون وهي التي تم استخدامها لمقابلة احتمالية الخسارة المستقبلية.

4-القروض المساندة متوسطة وطويلة الأجل وهي التي تكون علي شكل سندات لها أجل محدد يتجاوز خمس سنوات[1].

بعد إنجاز اللجنة تقريرها النهائي وافقت الدول أصبح ملزماً لها وذلك في عام 1988م وتضمنت التوصيات بشأن معيار كفاية رأس المال والذي تحددت نسبة 8% كحد أدنى بين عناصر رأس المال بين الأصول مرجحة بأوزان مخاطرها ويحسب معدل كفاية رأس المال بالمعادلة:-

معدل كفاية رأس المال = رأس المال الأساس + رأس المال المساند

عناصر الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطرها

علي ألا يقل هذا المعدل عن 8%

إن ظهور كثير من الأزمات المصرفية من دول العالم خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي خاصة تلك التي أصابت المكسيك في أواخر عام 1994م وأزمة دول جنوب شرق آسيا في النصف الثاني من العام 1997م أثرت تأثيراً ملحوظاً علي الاقتصاد العالمي وخاصة القطاع المالي والمصرفي لذلك أجريت تعديلات لتطور العمل المصرفي علي الرغم من السلبيات ووجهت له عدد من الانتقادات، ولذلك أصدرت اللجنة اقتراحاتها بشأن إطار جديد لمتطلبات كفاية رأس المال لتعزيز أمان وسلامة العمل المصرفي، لذلك وافقت لجنة بازل في أبريل عام 1995م علي السماح للبنوك باستخدام أساليب لقياس مخاطر السوق بغرض تحقيق درجة أعلي من المرونة في تطبيق معيار كفاية رأس المال[2]

مراحل تطبيق المصارف السودانية لمعيار كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل I:-

صدور مشروع توفيق الأوضاع بغرض التمهيد لتطبيق مقررات بازل وتوفيق الأوضاع يعني وجود مصارف ذات ملاءة فائقة وكفاءة إدارية ونظم فنية فاعلة بحيث ينعكس ذلك

---

(1) WWW.BIS.Org/capital Adequacy,july,1988.

(2) سمير الشاهد،ورقة عمل بعنوان:(معايير ومقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية حول معيار كفاية رأس المال في البنوك)،المعهد العالي للدراسات المصرفية،الخرطوم، أغسطس 2002،ص2.

إيجاباً علي حقوق المساهمين والمودعين ويساعد علي نهضة الاقتصاد. وأهم الجوانب التي تم علاجها في جوانب العمل المصرفي هي:-

- التصديق علي فتح وقفل الفروع وتغيير مواقعها داخل أو خارج السودان
- معايير احتساب كفاية رأس المال
- ضوابط تمليك وحيازة العقارات
- تغيير مساهمة المصارف في رؤوس أموال الشركات داخل وخارج السودان
- كيفية احتساب وتوزيع الأرباح
- القيود علي التمويل

وفي هذا الإطار قامت لجنة توفيق الأوضاع بتصنيف البنوك لأربع مجموعات:-

- المجموعة الأولي: بنوك قامت بتوفيق أوضاعها.

- المجموعة الثانية: وتشمل البنوك التي قامت بتوفيق أوضاعها فيما يتعلق بجزء كبير من بنود المشروع

- المجموعة الثالثة: تحتاج هذه المجموعة لمجهود كبير بتوفيق أوضاعها وقد حدد لها (تقليل المصروفات وزيادة الإيرادات – زيادة رأس المال زيادة حقيقية)

- المجموعة الرابعة: وتمثل البنوك التي لم توفر البيانات والمعلومات المطلوبة[1]

تقييم مقررات لجنة بازل I:-

الفترة من 1994–1997م كانت فترة برنامج توفيق الأوضاع في المصارف السودانية، ويلاحظ في هذه الفترة أن رأس المال والاحتياطات بالجهاز المصرفي السوداني.

أيضاً تطورت الودائع والاحتياطات بالجهاز المصرفي وفي المقابل ارتفعت الأصول والالتزامات مما أدى لزيادة النقدية والتمويل.

[1] بنك السودان المركزي، مجلة المصرفي، العدد 35، مارس 2005م،ص3.

أما الفترة من 1998–1999م تم خلالها استيعاب الأوضاع الخاصة بعمل المصارف الإسلامية، وتواصل نمو رأس المال والاحتياطيات للجهاز المصرفي والودائع والنقدية .

أما الفترة من 2000–2003م فقد شهدت هذه الفترة إعادة هيكلة الجهاز المصرفي والذي تم تمديده للعام 2003م وقد نما حجم رأس المال والاحتياطيات بصورة كبيرة.

أيضاً لارتفاع حقوق الملكية أثراً إيجابياً بنمو نسبة كفاية رأس المال، ومن خلال هذه الفترات يتضح أن محصلة تطبيق مقررات بازل I في السودان أدت إلي ارتفاع حقوق الملكية بالجهاز المصرفي خاصة بعد تطبيق برنامج إعادة الهيكلة وارتفاع نسبة كفاية رأس المال[1].

شهدت كثير من دول العالم أزمات اقتصادية خلال عقد الثمانينات والتسعينات خصوصاً الأزمة التي أصابت المكسيك عام 1994م وأزمة دول جنوب شرق آسيا عام 1997م أثر ذلك علي الاقتصاد العالمي وخصوصاً القطاعات المالية والمصرفية.

هذه الأزمات دفعت لجنة بازل لدراسة أسباب الأزمات المصرفية في كثير من الدول وتوصلت إلي أن أهم الأسباب التي أدت إلي تلك الأزمات هي عدم إدارة البنوك للمخاطر المصرفية التي تتعرض لها. وضعف الرقابة الداخلية والخارجية من قبل البنوك المركزية.

هذه الأزمات التي أضرت بالقطاع المصرفي بالإضافة إلي تطبيق معيار كفاية رأس المال (بازل I) أفرز عدة عيوب وجوانب ضعف جعله يتعرض لعدة انتقادات مما دفع لجنة بازل لتحديث المعيار وتطويره ليعكس التغيرات في هيكل وممارسات الأسواق المالية والبنوك[2].

---

[1] بنك السودان المركزي، مجلة المصرفي، العدد 35 مارس 2005م،ص6.

[2] نبيل حشاد،دليلك إلي اتفاق بازلII المضمون والأهمية والأبعاد،منشورات اتحاد المصارف العربية،2004م،ص31.

اتفاق بازل II:

يعد مرور ما يزيد عن 10 سنوات علي تطبيق معيار عام 1988م شهدت الصناعة المصرفية العديد من التطورات المتلاحقة مثل ظهور التكنولوجيا في مجال المعلومات، وشهد قطاع البنوك انفتاحا علي المستوى الدولي نتيجة تحرير التجارة الدولية، وبما أن لجنة بازل تعمل بصفة مستمرة ومنتظمة علي تطوير الأداء المصرفي. قامت لجنة بازل خلال السنوات القليلة التي سبقت العام 1999م للبنوك بحيث يعكس التغيرات في هيكل وممارسات الأسواق المالية.

رأت اللجنة أنه لابد من صياغة إطار جديد لمعيار كفاية رأس المال ليكون متسقاً مع التطورات المتلاحقة ومن خلال الفترة (1999 – 2003م) قامت اللجنة بإجراء العديد من التعديلات علي الطبعة الأولي التي حررت في العام 1995م حتى صدرت الطبعة الثالثة في عام 2003م، وقد ركز الإتفاق الجديد علي تقوية إطار رأس المال[1]

وكان للتعديلات التي نتجت عن إتفاق بازل II أهداف يمكن تلخيصها كالتالي:-

- تعزيز متانة النظام المالي والمصرفي
- تعزيز التنافسية بين مؤسسات الجهاز المصرفي
- إيجاد التوافق بأكبر قدر ممكن ما بين حجم رأس المال المطلوب وحجم المخاطر التي يتعرض لها البنك
- تطوير الجدار والتفاهم بين مسئولي البنك والسلطات الرقابية الوطنية فيما يتعلق بقياس وإدارة المخاطر والعلاقة بين حجم رأس المال والمخاطر.
- زيادة درجة الشفافية بالنسبة للمخاطر التي يتعرض لها البنك[2].

يتكون اتفاق بازل II من ثلاثة أركان رئيسية هي:-

---

[1] سمير الشاهد،معايير ومقررات لجنة بازل،الدورة المصرفية السابعة (تطوير العمل المصرفي)، اتحاد المصارف،السودان،2003م ،ص12-14

[2] نبيل حشاد،مرجع سابق،ص29.

– الحد الأدنى من متطلبات رأس المال ويتمثل باحتساب معيار كفاية رأس المال وفقاً لما يلي القاعدة الرأسمالية (المخاطر الائتمانية المخاطر السوقية + المخاطر التشغيلية).

وهذا المحور يتشابه مع ما ورد في اتفاق بازل I بما يلي:-

– نسبة كفاية رأس المال 8%.

– مكونات بسط نسبة كفاية رأس المال لم تتغير.

– أساليب قياس مخاطر السوق هي نفسها حسب إتفاق بازل I.

– معاملات تحويل الالتزامات العرضية لم تجر عليها التعديلات أما نقاط الخلاف فيمكن تلخيصها في الآتي:-

– إضافة نوع جديد من المخاطر وهي المخاطر التشغيلية.

– تم تعديل طرق قياس المخاطر لتصبح ثلاثة طرق:-

الأسلوب النمطي – أسلوب التقييم الداخلي الأساسي – أسلوب التقييم الداخلي المتقدم.

– عملية المراجعة الرقابية: وهي عملية التأكد من أن لكل بنك نظم داخلية سليمة لتعزيز ملاءة رأس المال وتقوم المراجعة الرقابية علي أربعة أسس هي الزيادة عن الحد الأدنى المقرر لرأس المال والتقويم الداخلي لملاءة رأس المال أو التقويم الداخلي لملاءة ومراجعة إجراءات وعمليات الرقابة والتدخل الرقابي.

عملية انضباط السوق

يكون انضباط السوق من خلال درجة الإفصاح من جانب البنوك مما يتطلب نشر معلومات دقيقة في أوقات محددة تجعل المتعاملين مع البنك علي معرفة بمقدرة البنك علي الاستمرار في أداء نشاطه بصورة جديدة[1].

شهدت كثير من دول العالم أزمات اقتصادية خلال عقدي الثمانينات والتسعينات وقد زادت حدة تلك الأزمة اعتباراً من الأزمة التي أصابت المكسيك في أواخر

(1) نبيل حشاد، مرجع سابق،ص31.

1994م وأزمة دول جنوب وشرق آسيا في 1997م وقد أثرت تلك علي الاقتصاد العالمي.

كانت تلك الأزمات بمثابة ناقوس الخطر هدد العولمة المالية واظهر سلبياتها بوضوح لذا لم تقف المؤسسات الاقتصادية والمالية مكتوفة الأيدي حيال تلك الأزمات وصندوق النقد الدولي والبنك كذلك كثفت مجهوداتها لمحاولة تقوية ودعم القطاعات المالية والمصرفية علي المستوي الدولي.

وركزت المؤسسات المالية الدولية والدول الكبرى لمجهوداتها في أربع محاور وهي:

تقوية ودعم القطاع المالي والمصرفي واهم ما تم اتخاذه في هذا الصدد إصدار لجنة بازل الرقابة علي البنوك في عام 1997م، وفي إطار تقوية ودعم القطاع المالي والمصرفي تم إنشاء منتدى الاستقرار المالي ويهدف هذا المنتدى إلي تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي علي المستوى العالمي.

يأتي مشروع بازلII كأحد أهم المجهودات الخاصة يتقوية ودعم القطاع المصرفي. وقد صدرت الطبعة الأولي من وثيقة اتفاق بازلI في عام 1999م والثانية 2001م والثالثة 2005م.

-الشفافية تلعب دوراً مهماً في انضباط السوق.

-قضايا تحرير حساب رأس المال.

-إشراك القطاع الخاص في منع حدوث الأزمات المالية(1)

خلال السنوات القليلة السابقة لعام 1999م قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بعمل جاد لإصدار اتفاق بازل II الخاص بمعيار كفاية رأسمال المصارف، بحيث يعكس التغيرات في هيكل الأسواق المالية والمصارف.

وقبل إصدار وثيقة اتفاق بازل II قامت اللجنة بدراسة أسباب الأزمات المصرفية في كثير من الدول، واتضح من تلك الدراسات ان أهم هذه الأسباب قصور الإدارة السليمة للمخاطر المصرفية الداخلية والخارجية (السلطات الرقابية الوطنية) لذا فإن الاتفاق

(1) عبد الوهاب عثمان شيخ موسي،السلامة المصرفية والاستقرار الاقتصادي،دراسة تحليلية للعلاقات المتشابكة بين السياسات الاقتصادية وأداء القطاع المصرفي،الطابعون دار مصحف إفريقيا،2003م، ص6.

الجديد ركز علي معالجة تلك الأسباب لضمان قدرة المصارف علي مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية خاصة تلك التي لها الصفة الدولية.

وخلال الفترة 1999 –2003م قامت لجنة بازل II بإجراء العديد من التعديلات علي الصيغة الأولي التي صدرت في عام 1999م وأدرجتها في الصيغة الثالثة التي صدرت في 2003م.

ووضعت متطلبات الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال التي أصدرتها لجنة بازل للرقابة المصرفية في 2004م إطار متكاملاً لقياس رأس المال ليحل ما صدر عن اللجنة من معايير في هذا الشأن[1].

وتهدف بازل II إلي تحسين إطار كفاية رأس المال من خلال التركيز علي أهمية إدارة المخاطر وإلي التشجيع علي التحسن المستمر في قدرات المصارف علي تقييم المخاطر، وبحيث يتم تحقيق ذلك عن طريق إيجاد تجانس بين متطلبات رأس المال لدى المصارف وممارسات إدارة المخاطر الحديثة، مع إعطاء دور هام للسلطات الرقابية بشأن تفعيل هذا النظام والتأكد من صلاحيته ومناسبته، وكذلك تحسين طرق الإفصاح المتعلق بالمخاطر ورأس المال من خلال مايطلق عليه من انضباط السوق.

وقد ركز الاتفاق الجديد بازل II علي تقوية إطار رأس المال القانوني أو الرقابي من خلال متطلبات الحد الأدنى لرأس المال، بحيث يكون أكثر حساسية للمخاطر التي يتعرض لها المصرف وفي الوقت نفسه يعطي حوافز للمصارف التي تدير المخاطر تتعرض لها بصورة جدية.

ويعتبر اتفاق بازل II أهم من اتفاق بازل I وذلك لأسباب متعددة. أحد هذه الأسباب هو أن تقييم المخاطر في بيئة تتميز بتطوير وزيادة الدورات المالية الجديدة والإستراتيجيات الخاصة بها يعتبر أمراً معقداً. والسبب الآخر هو أن مجهودات التطوير والتعديلات التي نتجت عن اتفاق بازلII أصبح لها أهداف متعددة يمكن تلخيصها فيما يلي:-

[1] نبيل حشاد،مرجع سابق،ص30.

- تطوير طرق قياس وإدارة المخاطر المصرفية

- الاتساق بأكبر درجة ممكنة، بين حجم رأس المال المطلوب وحجم المخاطر التي يتعرض لها المصرف.

- تطوير الحوار والتفاهم بين مسئولي المصرف والسلطات الرقابية فيما يتعلق بقياس وإدارة المخاطر والعلاقة بين حجم رأس المال والمخاطر.

- زيادة درجة الشفافية بالنسبة للمخاطر التي يتعرض لها المصرف، ووجوب توافر المعلومات الكافية في الوقت المناسب للمتعاملين مع المصرف، حيث أنهم يشاركون المصرف في المخاطر التي يتعرض لها[1]

حساب معدل رأس المال:-

يحسب معدل كفاية رأس المال حسب بازل II بالمعادلة التالية:

معدل كفاية رأس المال = رأس المال الأساسي + رأس المال المساند – (التنزيلات)%

عناصر الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطرها

- وعلي أن لا يقل هذا المعدل عن 8%.

يتكون رأس المال الأساسي من (رأس المال المدفوع+الاحتياطيات المعلنة +الأرباح المحتجزة).

بينما يتكون رأس المال المساند من (الاحتياطيات غير المعلنة + احتياطيات إعادة تقييم الأصول " يستبعد منها 55% +المخصصات العامة " يؤخذ منها 1,25% كحد أقصى من الأصول الخطرة " +القروض المساندة متوسطة وطويلة الأجل + أدوات رأسمالية). أما التنزيلات " الاستبعادات " من رأس المال فتستبعد منها لحدوث تضخم لرأس المال وتشمل: اسم الشهرة، الأسهم المملوكة (استثمارات في رؤوس المال)، العجز في مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

[1] نبيل حشاد ،مرجع سابق،،ص32.

وقد وضعت لجنة بازل بعض القيود علي رأس المال المساند تحسباً لتوسع المصارف رأس المال المساند علي حساب رأس المال الأساسي ومن أبرز هذه القيود ألا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي.

وبالنظر لمقام النسبة نجد ان إتفاقية بازل I قامت بتصنيف دول العالم من حيث المخاطر إلي مجموعتين:

– المجموعة الأولى: تشمل الدول ذات المخاطر المنخفضة وتضم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إضافة للمملكة العربية السعودية.

– المجموعة الثانية: وتشمل باقي دول العلم واعتبرتها لجنة بازل دول ذات مخاطر مرتفعة. وتم وضع اوزان نسبية لدرجة مخاطر أصول المصرف والالتزامات العرضية وتعتبر القروض او التمويل المصرفي من أكثر الأصول تعرضاً للمخاطر[1]

المزايا التي حققها تطبيق معيار كفاية رأس المال:

– دعم واستقرار النظام المصرفي.

– تنظيم عمليات الرقابة علي معايير كفاية رأس المال في البنوك وجعلها أكثر إرتباطاً بالمخاطر التي تتعرض لها أصول البنوك.

– زيادة رأس المال أدت لزيادة حجم الأصول الخطرة مما أدى لمضاعفة مسئولية المساهمين في الرقابة علي أعمال البنوك.

–تحديد اوزان المخاطر يقوم علي التدرج حيث يبدأ بوزن مخاطر صفر% وينتهي بوزن مخاطر للبنوك ذات المخاطر المرتفعة.

– يدخل قياس الالتزامات العرضية بعد إخضاعها للقياس وبالتالي يكفل المعيار وجود قدر من رأس المال كاف لمواجهة مخاطرها.

– تطبيق المعيار يشجع البنوك علي القيام بعمليات إندماج فيما بينها لاستيفاء معيار كفاية رأس المال مما يؤدي لوجود كيانات مصرفية قوية وقادرة علي مواجهة المخاطر المختلفة

[1] سمير الشاهد، مرجع سابق، ص10

الانتقادات الموجهة لمعيار كفاية رأس المال:

ظهرت كثير من الأزمات المصرفية خاصة في جنوب شرق آسيا مما أثر علي البنوك اليابانية والأوربية لذلك كثفت المؤسسات الدولية خاصة (بنك التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي) جهودها لدعم القطاع المالي المصرفي لذلك ركزت مجهوداتها في أربعة محاور هي تقوية ودعم القطاع المصرفي، الشفافية، قضايا تحرير رأس المال وإشراك القطاع الخاص في منع حدوث الأزمات المالية

ويتكون اتفاق بازل II من ثلاث دعائم هي:-

الدعامة الأولي: حساب الحد الأدني لمعيار كفاية رأس المال والتي تم إجراء تعديل بشأنها بإضافة نوع جديد من المخاطر، وهي المخاطر التشغيلية مع اقتراح إجراء تعديل جوهري في حساب المخاطر الائتمانية.

الدعامة الثانية:إعطاء دور هام للسلطات الرقابية في مراجعة الإجراءات التي يتخذها المصرف لحساب معيار كفاية رأس المال.

الدعامة الثالثة:انضباط السوق بحيث تم إعطاء شفافية أكبر للإفصاح عن معيار كفاية رأس المال وكيفية حسابه وأهم مشتملاته[1].

[1] نبيل حشاد،مرجع سابق ، ،ص(27-30).

جدول رقم (1/1/1)

مقارنة بين اتفاق بازل I وبازل II

اتفاق بازل I	اتفاق بازل II
مجموع رأس المال لم بتغير	مجموع رأس المال لم يتغير
يركز علي نوع واحد من المخاطر	يركز علي عدد كبير من المخاطر
نسبة كفاية رأس المال 8%	نسبة كفاية رأس المال 8%
متطلبات قليلة لرأس المال لمخاطر السوق	اعتراف اوسع بأساليب تخفيف مخاطر الائتمان
طرق قياس أمثل لمخاطر الائتمان	طرق قياس جديدة لقياس مخاطر الائتمان
تطبيق أوزان ترجيحية تتراوح بين صفر % - 100%	تعديل الأوزان الترجيحية للمخاطر لتتراوح بين (صفر% - 150%)

المصدر: استخلاصات الباحث

الإطار التنظيمي العالمي الجديد للمصارف (بازلIII):

بازلIII عبارة عن مجموعة من التدابير الإصلاحية التي كونتها لجنة بازل للرقابة علي المصارف، لتعزيز الإشراف وإدارة المخاطر في القطاع المصرفي وتهدف هذه التدابير إلي:

- تحسين قدرة القطاع المصرفي علي استيعاب الصدمات الناتجة عن ضغوط مالية واقتصادية أياً كان مصدرها.
- تحسين إدارة المخاطر والحوكمة.
- تعزيز الشفافية والإفصاح في المصارف.
- تستهدف هذه التدابير الإصلاحية نوعين أساسيين[1]:

- التنظيم علي مستوى المصرف أو الإطار الجزئي مما يساعد علي زيادة صمود المؤسسات المصرفية الفردية في فترات الضغط.

- مخاطر النظام الواسع أو الاحتراز الكلي الذي يمكن ان يبني عبر القطاع المصرفي، كما التنظيم الدوري لهذه المخاطر.

[1] مجموعة أوراق عمل، إعداد إدارة البحوث، اتحاد المصارف العربية،2010 م، ص15.

تكمل هاتان المقاربتان الإشرافيتان بعضهما البعض، بما ان هنالك صمود اكبر للمصارف علي المستوى الفردي فإن ذلك يخفض من مخاطر صدمات النظام الواسع.

اتفقت الهيئة المشرفة علي بازل – مجموعة المصارف المركزية ورؤساء الإشراف – علي الإطار الواسع لبازل III في 2009م، وضعت هذه اللجنة مقترحات صلبة في 2009م، وقد شكلت الأوراق الاستشارية الأساس لرد اللجنة علي الأزمة المالية واعتبرت جزءاً من المبادرات العالمية لتقوية النظام المالي الذي حظي بالدعم من قادة مجموعة الدول العشرين ووافقت مجموعة حكام المصارف المركزية ورؤساء الإشراف بذلك علي عناصر التصميم الأساسية للحزمة الإصلاحية في اجتماعها في 2010م واعلي المعايرة والانتقال لتطبيق التدابير في اجتماعها 2010م.

بازلIII هي جزء من جهود اللجنة المستمرة لتعزيز إطار التنظيم المصرفي، وهي ترتكز علي وثيقة التقارب الدولي لقياس راس المال ومعايير رأس المال (بازلII)

اجتمعت مجموعة حكام المصارف المركزية ورؤساء الإشراف في 2010م لمراجعة حزمة إصلاح السيولة ورأس المال الصادرة عن لجنة بازل، وتوصلت المجموعة إلي اتفاق واسع علي التصميم الكلي للحزمة بشكل خاص، تضمن الاتفاق تعريفاً لرأس المال ومعالجة مخاطر ائتمان الأطراف المقابلة ونسبة الاستدانة ومعيار السيولة العالمي.

إن اتفاق بازل الجديد لكفاية رأس المال يعتبر خطوة هامة في الاتجاه الصحيح أي تحسين ممارسات إدارة المخاطر لدى المصارف، أيضاً سوف يشجع علي تنمية سوق اقراض الشركات وأيضاً تقنيات التوريق أو التسنيد كاداة لتقليل المخاطر عبر حدود العالم. بالنسبة للمصارف التي لديها محافظ قروض عالية المخاطر فإنها ستجد نفسها مضطرة لزيادة رأس مالها بينما المصارف التي لديها محافظ قروض متدنية المخاطر سيكون لديها مجالاً لتخفيض رأس مالها الرقابي وبناء عليه فإن بازل سوف تشجع تلك الوساطة.ان التغيرات الخاصة في إطار بازل الجديد لكفاية رأس المال سوف تشكل

عاملاً مساعداً لتحفيز المزيد من عمليات التجميع بين المصارف التي تستخدم المضاربة.

المبحث الثاني

مفهوم كفاية رأس المال

أولاً: تعريف رأس المال

أبقت لجنة بازل علي معظم مقترحات تعريف رأس المال الموضوعة في الحزمة الاستشارية الصادرة في 2009م، ومع ذلك استنتجت أن قطاعات معينة يمكن أن يكون لها نتائج سيئة محتملة لنماذج أعمال محددة وممارسات تكوين مؤونات ويمكن أن لا تأخذ في الاعتبار بشكل ملائم التقييمات القابلة للتحقق خلال فترات ضغط متطرفة. لذلك جرى الاتفاق علي التعديلات التالية علي المقترح الصادر في 2009م.

أ-حقوق الأقلية:

سوف تسمح اللجنة ببعض الاعتراف الاحترازي بحقوق الأقلية الداعمة لمخاطر الفرع الذي هو المصرف، حيث يتم اقتطاع فائض رأس المال فوق الحد الأدنى للفرع الذي هو المصرف بنسبة حصة حقوق الأقلية[1].

ب-الاستثمارات في مؤسسات مالية أخري:

تطلبت حزمة الإصلاح الصادرة في 2009م انه يجب اقتطاع الاستثمارات غير المجمعة في المؤسسات المالية،عندما يزيد الاحتفاظ عن عتبات معينة[2] يتم الاستمرار بتطبيق هذه العتبات. كما نصت الورقة الصادرة في 2009م علي انه يمكن اقتطاع **مراكز** الشراء محسوماً من مراكز البيع .

فقط إذا لم تتضمن مراكز البيع خطر الطرف المقابل، وافقت اللجنة علي إلغاء ائتمان الطرف المقابل علي التحوط علي استثمارات المؤسسات المالية وإضافة إعفاء تمويل.

---

[1] استثمارات الأقلية في فرع المصرف يمثل بشكل وحيد مساهمة طرف ثالث في حقوق ملكية الفرع.

[2] يوضح الاقتراح الصادر في ديسمبر/كانون الأول 2009م(1)اذا تجاوزت الملكية في الأسهم العادية لمؤسسة مالية 10% من الاسهم المالية لهذه المؤسسات المالية،يجب اقتطاع مبلغ الملكية (Holding) بالكامل،و(2) اذا كان مجمع (Aggregate) ملكية المصرف في اسهم مؤسسات مالية اخرى يزيد عن 10% من حقوق ملكية المصرف يجب اقتطاع مايزيد عن الـ10%.

السماح بمعالجة معايير التقارير المالية الدولية(IFRS) حيث يوجد اختلاف عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

وضع مستوى للمنافسة المتكافئة عبر خيار لاستخدام(IFRS) في تحديد مستوى الأصول غير الملموسة.

معالجة الاستثمارات المهمة في الأسهم العادية لمؤسسات مالية غير مجمعة (مصارف، تأمين، وهيئات مالية أخرى) حقوق خدمة الرهون وأصول ضريبية مؤجلة من اختلافات زمنية.

بدلاً من اقتطاع كامل، للبنود التالية ان تتلقى كل واحدة منها اعترافاً عند احتساب مكون حقوق الملكية من الشريحة الأولى، مع اعتراف محدد من مكون حقوق ملكية المصرف:

استثمارات هامة في الأسهم العادية لمؤسسات مالية غير مجمعة (مصارف، تامين، وهيئات مالية أخرى.

أصول ضريبية مؤجلة تنشأ من فروقات زمنية.

يجب علي المصارف اقتطاع المبلغ الذى بموجبه يزيد مجموع البنود الثلاثة أعلاه،

أكدت لجنة بازل علي أنه من الضروري الانتباه إلي ان كفاية رأس المال التي خصص التقرير لقياسها علي إحدى العوامل التي تؤخذ في الحسبان في مجال تقدير قوة المصارف. لقد توجه الإطار العام الذي تضمنه التقرير نحو تقدير كفاية رأس المال فيما يتعلق بالمخاطر المالية (أي خطر الطرف الاخر) غير ان هنالك مخاطر أخري (خاصة مخاطر سعر الفائدة ومخاطر الاستثمار في الأوراق المالية) التي يجب ان تضعها السلطات الرقابية في الاعتبار عند قيامها بتقدير الكفاية لرأس المال وتدرس اللجنة المداخل البديلة لمعالجة المخاطر الأخرى المذكورة. بالإضافة إلي اختبار نسب رأس المال عن المتغيرات الأخرى قد يقود إلي تقدير غير سليم لكفايته النسبية. ذلك لأن الأمر يعتمد بدرجة كبيرة علي نوعية موجودات المصرف، وبخاصة مستوى

المخصصات التي يضعها المصرف خارج حساب رأس المال (حقوق المساهمين) كتنزيلات من الموجودات المشكوك بجزء منها)[1]

مكونات رأس المال[2]:

يتكون رأس المال من شريحتين هما:

الشريحة (1) وتشمل:

أولاً: رأس المال المدفوع المتمثل في الأسهم العادية.

ثانياً: الاحتياطيات المعلنة (المفصح عنها).

الشريحة (2) وتشمل:

اولاً: احتياطيات إعادة تقييم الموجودات.

ثانياً: المخصصات العامة / الاحتياطيات العامة لخسائر القروض.

ثالثاً: الدين طويل الأجل من الدرجة الثانية.

الحدود والقيود:

يكون مجموع الشريحة (2) المساند او التكميلي محدداً بحد أقصى من مجموع مكونات الشريحة (1).

يكون مجموع الدين الطويل الأجل من الدرجة الثانية محدداً بحد أقصى من مجموع مكونات الشريحة (1).

عندما تتضمن المخصصات العامة الاحتياطيات العامة لخسائر القروض مبالغاً تعكس فيما أقل من البعض الموجودات او خسائر كاملة ولكن غير مشخصة، كما هو مفروض في الميزانية العمومية.

تعريف مكونات رأس المال[3]:

الشريحة (1) أو رأس المال الأساسي تشمل:

---

[1] خليل الشماع، مقررات بازل حول كفاية رأس المال، اتحاد المصارف العربية، لبنان،1990م،ص 16.

[2] المرجع السابق، ص 15.

[3] المرجع السابق،ص(18).

حقوق المساهمين الدائمين (الأسهم العادية المصدرة والمدفوعة بالكامل والسهم الممتازة الدائمة غير المتراكمة).

الاحتياطيات المعلنة أو المفصح عنها

هي التي تنشا او تزيد من خلال تخصيص أجزاء من الأرباح المحتجزة او أنواع اخرى من الفضلة (مثلاً علاوات الأسهم، الترحيل خلال السنة من أرباحها الصافية إلي حساب الأرباح المحتجزة، الاحتياطيات العامة،الاحتياطيات القانونية)

حصة الأقلية في رؤوس أموال الشركات التابعة:

وهي تظهر في الميزانيات العمومية الموحدة، وذلك في حالة عدم الملكية الكاملة للشركات التابعة المذكورة.

يستثني هذا التعريف الأساسي لرأس المال كل من احتياطيات إعادة التقييم، والأسهم الممتازة والمتراكمة.

الشريحة (2) رأس المال المساند أو التكميلي ويشمل الآتي:

أولاً: الاحتياطيات غير المعلنة:

تتكون من الجزء من الأرباح الصافية بعد الضريبة علي شكل فضلة ضمن الأرباح المحتجزة، علي الرغم من أن هذا الاحتياطي غير معلن في الميزانية العمومية، فإنه يشترط ان يتمتع بالنوعية والصفات نفسها التي يتمتع بها احتياطي رأس المال. كما يجب ألا يكون هذا الاحتياطي خاضعاً للاستقطاع منه علي شكل مخصصات (Provisions) أو لمواجهة أية خسائر غير متوقعة مستقبلاً.

ثانياً: احتياطيات إعادة التقييم:

وتنشأ بطريقتين:

في بعض الأقطار يسمح للمصارف بإعادة تقييم الأصول الثابتة وذلك بين فترات وأخرى، وتظهر هذه الاحتياطيات في الميزانية العمومية علي أنها (احتياطيات أعادة تقييم).

الأرقام السرية لاحتياطيات إعادة التقييم التي قد تنشأ بسبب مسك المصرف لأوراق مالية علي شكل حقوق ملكية.

المبحث الثالث

معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية

تم إنشاء مجلس الخدمات المالية الإسلامية في اجتماع محافظي البنوك المركزية في البحرين من العام 2000م، وتم تدشينه بصورة رسمية في العام 2002م بموجب قانون مجلس الخدمات المالية الإسلامية ومن ثم بدأ أعماله في العاشر من مارس من العام 2003م واتخذ من دولة ماليزيا مقراً له وأعطي قانون الذي تم بموجبه المجلس حماية للمجلس كمنظمة عالمية ودبلوماسية[1] ويتكون هيكل مجلس الخدمات الإسلامية من :-

الجمعية العامة : وتشمل كافة الأعضاء الدائمين والمساعدين والمراقبين وعددهم 110 عضواً.

أعضاء المجلس: يشكلون الخبراء التنفيذيون وواضعي أساسيات المجلس ويتدرج تحت مظلته مجموعتين رئيسيتين اللجنة الفنية (وتشمل مجموعات العمل) وسكرتارية مجلس الخدمات الإسلامية وتشمل عضوية المجلس ممثلين الأعضاء الدائمين والأشخاص ذوي الخبرة الذين يحتاجهم المجلس من فترة لأخرى.

اللجنة الفنية: مسئولة عن تقديم النصح للمجلس تضم 15 عضواً يتم اختيارهم بواسطة المجلس ليعملون لمدة ثلاث سنوات.

مجموعات العمل : مسئولة عن إعداد مسودة المعايير والموجهات وتقوم برفع تقارير اللجنة الفنية وهناك عشرة مجموعات عمل هي (مجموعة إدارة المخاطر، كفاية رأس المال، الضبط المؤسس، الشفافية، انضباط السوق، المراجعة الرقابية، قوة العمل للأسواق المالية والإسلامية، القضايا الخاصة بكفاية رأس المال، التحكم في صناديق الاستثمار ومجموعة الضبط المؤسسي لعمليات التكافل)[2].

---

(1) www.Org/Index.php,Information on the Islamic Financial Services Board (IFSB),Background.

(2) www.Ifsb.Org/Index.php,Structure of the IFSB.

أهداف مجلس الخدمات لمالية والإسلامية:

تم إنشائه من اجل إعداد معايير عالمية للمؤسسات والهيئات التي تطبق وتنشر معايير السلامة في مجال صناعة الخدمات المالية والإسلامية وتشمل البنوك وسوق رأس المال ونظم التامين، كما يروج المجلس للتطور الذي يتماشي مع مبادئ الشريعة الإسلامية ويعتبر مكملاً لمجهودات لجنة بازل الرقابية لمصرفية، المنظمة العالمية لخصم الأوراق المالية والجمعية العالمية لمراقبي التأمين[1].

معايير مجلس الخدمات المالية والإسلامية:

أجاز المجلس حتى الآن معيار كفاية رأس المال للمؤسسات المالية الإسلامية والموجهات الإرشادية لإدارة المخاطر وذلك بنهاية ديسمبر 2005م علي ان يبدأ تطبيق هذه المعايير في العام 2007م بالإضافة للمبادئ الإرشادية للضبط المؤسس للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية (مع استثناء للمؤسسات الإسلامية التي تقدم خدمات تأمينية تكافلية (صناديق التكافل)، المراجعة الرقابية، الشفافية وانضباط للأدوات المالية متعلقة بمعيار كفاية رأس المال (الاعتراف بالتصنيفات في التنظيم والإشراف للتكافل (التأمين الإسلامي) وذلك في أغسطس 2006م[2].

معايير كفاية رأس المال:

صدر في ديسمبر 2005م وقد اعتمدت الوثيقة بشكل أساسي علي وثائق لجنة بازل (إطار العمل المنفتح في يونيو 2004م) إضافة للتعديل المدخل علي رأس المال لإدارج مخاطر السوق يناير 1996م، حيث ادخل المعيار التعديلات اللازمة لتغطية مواصفات وخصائص المنتجات والخدمات المتفقة مع الشريعة والتي تقدمها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية ليغطي المعيار متطلبات الحد الأدني لكفاية رأس المال اعتماداً علي الطريقة المعيارية فيما يتعلق بمخاطر الائتمان كما تعتمد طريقة المؤشر

(1) www.Ifsb.Org/Index.php,Objections of the IFSB

(2) www.Org/Index.php, IFSB . Published Standards.Exposure Draft.Other Publications.

الأساسي في تناول مخاطر التشغيل، وتعتمد كذلك علي شتى طرق القياس المطبقة علي مخاطر السوق والوارد بيانها في تعديل مخاطر السوق (1996م).

وفي الواقع ركزت الوثيقة فقط علي المحور الأول من اتفاق بازل ليتم مناقشة المحورين الآخرين من خلال معايير مستقلة ويوصي بتطبيق معيار كفايـــــة رأس المال ابتداء من العام 2007م(1).

أهداف المعيار:

تتمثل الأهداف في معالجة الهياكل والمكونات الخاصة للمنتجات والخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات بما يتفق مع الشريعة والتي لم تعالجها الإرشادات الدولية لمعايير كفاية رأس المال المعتمدة حالياً والتخفيف من المخاطر وفقاً للشريعة، توحيد الأسلوب المتعين إتباعه في تحديد وقياس المخاطر التي تتضمنها المنتجات والخدمات المتوافقة مع الشريعة وتقدير الأوزان الترجيحية لمخاطرها وبالتالي ايجاد أرضية متكافئة فيما بين هذه المؤسسات عن تبنيها وتطويرها لممارسات تحديد المخاطر وإدارتها التي تتفق مع المعايير الاقتراحية المقبولة دولياً.

مجال التطبيق:

يسرى هذا المعيار علي المؤسسات غير التأمينية التي تقدم الخدمات المالية الإسلامية فقط ويجوز للسلطات الإشرافية ان تتوقع في حساب متطلبات الحد الأدنى لرأس المال لتشمل عمليات النوافذ الإسلامية ذاتياً او المؤسسات الأخرى التي تقدم خدمات مالية إسلامية في نطاق اختصاص هذه السلطات الإشرافية(2).

معادلة نسبة كفاية رأس المال:

لم يختلف رأس المال عن تلك التي تم إقرارها من خلال مقررات لجنة بازل حيث تغطي مخاطر الائتمان والسوق لإضافة إلي مخاطر التشغيل، وبالمقابل فإن الحد الأدنى المطلوب لكفاية رأس المال لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية يجب أن لا

---

(1) معيار كفاية رأس المال للمؤسسات،(عدا مؤسسات التأمين)، التي تقتصر علي تقديم خدمات مالية إسلامية،مجلس الخدمات المالية الإسلامية،ديسمبر 2005م،ص(6-1).

(2) المرجع السابق،ص(1-2)

يقل عن 8% لإجمالي رأس المال وفي هذا الإطار تم تحديد معادلتين لحساب نسبة كفاية رأس المال علي النحو التالي:

المعادلة القياسية:

رأس المال المؤهل ÷ إجمالي الموجودات المرجحة

إجمالي الموجودات المرجحة حسب اوزان مخاطرها (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق) + مخاطر التشغيل – الموجودات حسب اوزان مخاطر الممولة من حسابات الاستثمار (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق).

حيث يشمل إجمالي الموجودات المرجحة حسب اوزان مخاطر الموجودات التي تم تمويلها من خلال حسابات الاستثمار المشاركة في الأرباح المطلقة والمقيدة وبقصد بمخاطر الائتمان والسوق المخاطر داخل وخارج قائمة المركز المالي.

أما الموجودات بناء علي حصتها بالتناسب مع الموجودات ذات العلاقة وتشمل أرصدة حسابات الاستثمار المشاركة في الأرباح احتياطي معدل الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار أو الاحتياطيات المماثلة.

معادلة تقدير السلطة الإشرافية:

تطبق هذه المعادلة عندما تقرر السلطة الإشرافية في الدولة أن مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية ملزمة بدعم دخل أصحاب حسابات الاستثمار كجزء من آلية تقبل مخاطر السحوبات وعندما تكون السلطة الإشرافية تتخوف من مخاطر انعدام الثقة في النظام المالي والمعادلة علي النحو التالي:

رأس المال المؤهل÷ إجمالي الموجودات المرجحة

إجمالي الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق) + مخاطر التشغيل . (إجمالي الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها الممولة في حسابات الاستثمار المقيدة (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق) . (1.) (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق) . (الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها

الممولة من احتياطي معدل الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار التابعة لحسابات الاستثمار المطلقة (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق)

حيث يشير الرمز إلي النسبة من الموجودات التي يتم تمويلها بواسطة حسابات المشاركة في الأرباح والتي تحددها السلطة الإشرافية وبالتالي فإن قيمتها تتفاوت حسب تقدير السلطة الإشرافية وفقاً لكل حالة علي حدا، أما النسبة ذات العلاقة للموجودات المرجحة حسب الأوزان مخاطرها الممولة بواسطة حصة حسابات الاستثمار يتم طرحها من البسط حيث ان احتياطي معدل الأرباح يؤدي إلي خفض المخاطر التجارية المنقولة

في حين يغطي مخصص مخاطر الاستثمار الخسائر المستقبلية في الاستثمارات الممولة من حسابات الاستثمار[1].

موجهات لتطبيق معيار كفاية رأس المال:

في أغسطس 2008م صدرت موجهات جديدة من بنك السودان المركزي لتطبيق معيار كفاية رأس المال الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية الصادر في ديسمبر 2005م، وتشمل الموجهات علي الإجراءات والخطوات اللازمة لاحتساب نسبة كفاية رأس المال علي ضوء متطلبات بازل، وتناولت الموجهات أهداف ومجال تطبيق المعيار وتعريف رأس المال الرقابي ومكوناته وتناول الجزء الثاني الطرق المناسبة لقياس المخاطر المالية لكافة صيغ التمويل الإسلامية وتناول الجزء الثالث تسليط الضوء علي أثر حسابات الاستثمار علي معدل كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية[2].

بتاريخ 11 مارس 2009م صدر المنشور رقم (2009/6م) من بنك السودان المركزي والذي تم بموجبه إلغاء المنشور رقم (2002/8م) الصادر بتاريخ 2002/8/10م والخاص بمعيار كفاية رأس المال وفقاً لمعيار بازل ويلزم هذا المنشور المصارف بالبدء في تطبيق معيار كفاية رأس المال الصادر من مجلس الخدمات المالية

---

[1] معيار كفاية رأس المال،مرجع سابق،ص (5-6) و (88-89).

[2] بنك السودان المركزي،الإدارة العامة للرقابة المصرفية وحدة المعايير الرقابية الدولية،موجهات لتطبيق معيار كفاية رأس المال الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB ،أغسطس 2008م،ص(3).

الإسلامية في ديسمبر 2005م وفقاً للموجهات الإرشادية الصادرة من بنك السودان المركزي بتاريخ 2008/8/19م وألزم المنشور بالأتي:

أولاً: احتساب نسبة كفاية رأس المال بنهاية كل ربع من العام وفقاً لاستثمارات كفاية رأس المال الجديدة وترسل للبنك المركزي خلال خمسة عشر يوماً من نهاية كل ربع سنة.

ثانياً: تحتسب كفاية رأس المال وفقاً لمتطلبات المعيار لتغطية مخاطر التمويل فقط في المرحلة الأولى وذلك بنهاية الربع الأول من العام 2009م.

ثالثا: تدرج مخاطر السوق ضمن متطلبات رأس المال بنهاية الربع الثاني من العام 2009م.

رابعاً: تدرج مخاطر السوق ضمن متطلبات رأس المال بنهاية الربع الثالث من العام 2009م وبذلك يكون المعيار شاملاً لمتطلبات رأس المال لمخاطر التمويل مخاطر السوق ومخاطر التشغيل كما في 2009/9/30م.

الإطار الجديد لاتفاقية بازل:

قامت لجنة بازل للإشراف المصرفي في العاشر من يناير 2010م بإصدار إطار جديد لمقررات بازل سميت بمقررات بازل الثالثة وكان ذلك بناء علي توجيهات مجموعة دول العشرين في سبتمبر 2009م ومن المتوقع ان يصبح الإطار الجديد ملزم التطبيق مطلع العام 2013م وفق إعلان بنك التسويات الدولية علي ان يتم التطبيق علي مراحل تنتهي بحلول العام 2019م وهي تعتبر فترة كافية بقدر يسمح للمصارف مع التأقلم من المعايير الجديدة علماً بأنها ملزمة للدول الأعضاء المعتمدة في لجنة بازل والبالغ عددها 27 دولة بالإضافة للمؤسسات المصرفية والمالية النشطة دولياً وفي اجتماعها بتاريخ 26/يوليو/2010م توصلت المجموعة لاتفاق واسع علي التعميم الكلي لحزمة هذه الإصلاحات وقد اشتملت هذه الإصلاحات والتوصيات في مقررات لجنة بازل الثالثة علي ثلاث محاور وهي:

- إصلاحات متعلقة بالملاءة المصرفية.
- إصلاحات بالإطار الجديد لمعايير ومقاييس مخاطر السيولة.
- إصلاحات بمخاطر المصارف ذات الحجم علي زيادة الشريحة الأولي من رأس المال المكونة من الأسهم والأرباح بحيث ترتفع من 2% حالياً إلي 4,5% من رأس المال بما يؤدي لرفع رأس المال من الأسهم والأرباح إلي 7% من رأس المال وفي حالة انخفاض هذه النسبة يجوز للسلطات الرقابية منعها من تقسيم الأرباح علي مساهميها، وحتى تستطيع البنوك إيفاء هذه النسبة فأمامها خيارين إما رفع رأس المال أو التقليل من حجم القروض الممنوحة من أجل مواجهة الأزمات المحتملة[1].

[1] عبده عجلان،أثر ذراعيات الأزمة المالية علي مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية وفق منظورها الجديد"بازل الثالثة Basil "3"،مجلية اتحاد المصارف السوداني،العدد 35،ابريل 2011م،ص(56).

الـفـصل الـثـانـي

مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية

المبحث الأول: مفهوم المخاطر ومصدر الخطر

المبحث الثاني: نشأة إدارة المخاطر

المبحث الثالث: دور بنك السودان المركزي في إدارة المخاطر

المبحث الأول

مفهوم المخاطر ومصدر الخطر

مفاهيم المخاطر:

أصبحت دراسة المخاطر والمهددات ضرورية في عالم اليوم ولابد من الوقوف علي جملة من المعاني والتعريفات للمخاطر لتزايد الاهتمام بها مع تنامي حركة التمويل والاستثمار.

الخطر في اللغة (الخطر بفتحتين هو الإشراف علي الهلاك وخوف التلف، يقال هذا امر خطر أي متردد بين أن يوجد وان لا يوجد[1]

والخطر هو إرتفاع القدر والمال والشرف والمنزلة وجمعها إخطار، من كل شئ والنيل، ويطلق الخطر علي السبق الذي يتراهن عليه،والمخاطرة المراهنة علي الأمر[2]

(هي حالة أو وضع يكون فيه احتمال الخسارة، وكلما كانت الخسارة المحتمل حدوثها كبيرة الحجم كلما زاد عنصر المخاطرة)، ويقول أيضاً المخاطرة تعني إحصائياً: احتمال وقوع خطأ ما يقاس بمقدار الانحراف عن المعدل أو العائد المتوقع ويعرف بأنه حالة عدم التأكد بحصول الربح أو الخسارة.

وفي الاصطلاح الفقهي يقال (هذا امر خطر)، أي متردد بين ان يوجد وان لا يوجد ويطلق علي السيف الذي يتراهن عليه والمخاطرة المراهنة وعقود المخاطرة هي ما يتردد بين الوجود والعدم وحصول الربح او عدمه.

الخطر يعرف بأنه حالة عدم التأكد التي يصعب قياسها لأنها احياناً تنطوي علي أمور معنوية تنم عن تصرفات شخصية يصعب قياسها أيضاً. او هو عدم التأكد من وقوع خسارة معينة[3] أن المخاطرة جزء لا يتجزأ من أي عمل يقوم به الإنسان ومنها تكتسب أهمية خاصة عندما تكن دراسة المخاطر جزءاً من عملية اتخاذ القرارات المالية)[1].

---

[1] الرازي محمد بن أبي بكر بن عبد القادر،مختار الصحاح،(جدة:دار الثقافة الإسلامية،1406هـ-1986م)،ص180.
[2] ابن منظور،لسان العرب،دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع،ص 137-138.
[3] مختار الصحاح،ص180.

[1] علي القرى،ورقة عمل حول المخاطرة في صيغ التمويل الإسلامي،ندوة مخاطر التمويل الإسلامي،المعهد الدراسات المصرفية،2004م.

ولا شك أن دراسة المخاطر هي موضوع من عدد العلوم الاجتماعية، منها علم الإحصاء وعلم الاقتصاد، وعلم الإدارة المالية والتأمين ولكل علم نظرة إلي المخاطر متميزة مما يشير إلي ان دراسة المخاطر تتسع لإطار متعدد الجوانب.

فالخطر في المفهوم المالي هو ضرر مباشر متوقع للنشاط المرتبط بالوحدات الاقتصادية وذلك لوقوع أحداث اقتصادية أو طبيعية أو سياسية أو بشرية مما يحدث معه خسائر مؤثرة للوحدة الاقتصادية مما يؤدي لعدم استمرار هذه الوحدة في النشاط الممارس ومن ثم خروجها من السوق.

إن الهدف من إثارة المخاطر واستعراضها في المجال المالي والائتماني هو المحافظة علي الموقف المالي للمؤسسة أو المنشأة أو المصرف.

يورد د.الغريب ناصر: (يخلط البعض بين حالة المخاطر وحالة عدم التأكد ويعتبرنها حالة واحدة، وذلك أمر غير دقيق حيث أن المخاطر تصف الموقف الذي يتوفر فيه لتخذ القرار معلومات كافية تساعده في وضع احتمالات متعددة، وحالة عدم التأكد تصف موقفاً لا يتوفر فيه لمتخذ القرار معلومات كافية[2]

ومن ثم يكون لإدارة هذه المؤسسة أو المصرف ليس إلغاء المخاطر وإنما الحد منها ومن آثارها علي المؤسسة المعنية. وتبرز أهمية تحديد هذه المخاطر وذلك للتمكن من التعامل معها ووضع البدائل والتحوطات اللازمة لمواجهتها، وتشمل الخطوات التالية للتعامل مع المخاطر وهي:-

- تحديد هذه المخاطر
- العمل علي قياس هذه المخاطر
- تقييم وتحليل المخاطر
- انتقاء الأسلوب المناسب للتعامل معها
- المتابعة المستمرة للمخاطر حتى لايتكرر حدوثها أو إحتواء الآثار الناتجة عنها.

[2] الغريب ناصر،ورقة عمل حول مخاطر التمويل الإسلامي، الخرطوم:اتحاد المصارف السوداني) أكتوبر 2001م،ص2.

وتجمع الدراسات المختلفة في التعامل مع المخاطر أن الهدف ليس إلغائها وإنما الحد منها ووضعها في إطارها الصحيح للتعامل معها. وتبرز الضرورة لقياس المخاطر وأهمية ذلك للمؤسسات المختلفة ويعتبر احتساب الانحراف المعياري من أهم المعايير المستخدمة لقياس الخطر.

هنالك العديد من المخاطر المختلفة التي تواجه المؤسسات المالية وتؤثر علي موقف المؤسسة في الوصول إلي المردود المستهدف وأيضاً علي بناء المؤسسة الداخلي وهي تنقسم إلي:-

- مخاطر مالية
- مخاطر غير مالية

ويمكن تصنيف المخاطر المالية إلي مخاطر سوق، ومخاطر ائتمان والمخاطر غير المالية تشمل أنواع مختلفة من المخاطر منها مخاطر التشغيل المخاطر الرقابية والمخاطر القانونية وغيرها.

ويورد تقرير الاتحاد الإقليمي منشآت العمل نوعان من المخاطر:-

- مخاطر العمل
- مخاطر المال

وتعود مخاطر العمل إلي التغيير في صافي الدخل الناتج عن صنف العمل – خط الإنتاج – توليفة المشروع وتعود مخاطر المال إلي الخسائر الكبيرة نسبياً التي تحدث في ظل ظروف عمل غير مواتية. وعندما تكون الفعالية المالية عالية تنسجم التأثيرات المشتركة لمخاطر المال ومخاطر العمل في مبدأ ازدياد الخطر [1]

يمكن تعريف مخاطر السوق بأنها خطر حدوث خسارة مالية نتيجة لاتجاهات الأسواق المالية المختلفة صعوداً وهبوطاً رغم أن هذه المخاطر غالباً ما تنجم من وضعية معينة في السوق المالية إلا أنها تنجم أيضاً من عوامل أخرى أكثر تعقيداً، وبغض النظر عن حجم هذه الخسارة أو تلك فإن امتلاك معلومات ودراية كافية عن

[1] الاتحاد الإقليمي للائتمان الزراعي،تقرير،2010م،ص207.

ماهية المخاطر المحتملة، او بعيدة الوقوع هو أمر بالغ الأهمية في تحديد إستراتيجيات المضاربة وخيارات الاستثمار وتوزيع الأصول والممتلكات وما إلي ذلك من أنشطة تهدف إلي زيادة رأس المال والمحافظة عليه [1].

ومن هذا كله يبرز دور ومكانة دراسة المخاطر التي تواجه العمل في المؤسسات المختلفة وضرورة فهم هذه المخاطر وتحديدها حتى يمكن التعامل معها بالطرق المناسبة.

ومع تطور التقنيات الحديثة أصبحت مفاهيم المخاطر تخضع للعديد من المعايير والتقييم والقياس لذلك فقد لازم التطور المالي والعملي والتقني الاهتمام أيضاً برصد هذه المخاطر المختلفة وحصرها وتحديد الأسلوب المناسب للتعامل معها ووضعها في إطار عملي ورصد مهدداتها وعلاج آثارها المختلفة. ولقد برزت العديد من النظريات في إطار التعامل مع المخاطر وكيفية إدارتها مع العلم بأن الدراسة الرسمية لإدارة المخاطر بدأت في النصف الثاني من القرن العشرين، وتطورت عدة نظريات في هذا الشأن وفي كيفية التعامل مع المخاطر المختلفة وإمكانية قياسها.

إن العنصر المهم في إدارة المخاطر هو فهم المفاضلة بين المخاطر والعائد فالعائد المتوقع يزداد مع زيادة المخاطر وأن الهدف من المؤسسات المالية هو زيادة صافي العائد علي أسهم المساهمين. فإن إدراك المخاطر المرتبطة بتعظيم العائد من الوظائف المهمة لهذه المؤسسات وتنعدم بهذا الدور من خلال التنوع الكفء للمخاطر الخاصة واختزال وتحليل المخاطر العامة [2].

والمخاطرة في الشريعة ليست مقصودة وإنما أشارت الشريعة إلي ضرورة تحاشي المخاطر وليس السعي إليها. فمن مقاصد الشريعة حفظ المال وعدم تعرضه للهلاك والضياع، ولقد وردت بعض النصوص الشرعية التي تدعو لدفع المشقة ففي قوله تعالي (ما انزلنا عليك القرآن لتشقى)(طه:2) وقال تعالي :(هو اجابكم وما جعل عليكم في

---

[1] مريم محمد أسعد،المخاطر المصرفية، مجلة البنك الأهلي التجاري،جدة،العدد 49/48،2004م،ص 15.

[2] طارق خان وحبيب احمد،إدارة المخاطر،البنك الإسلامي،2002م،ص5.

الدين من حرج)(الحج:78) وقال النبي صلي الله عليه وسلم: (إن الله لغني عن تعذيب هذا نفسه – ولقد ثبت في الشريعة ضرورة اخذ كل الأسباب لمواجهة الخطر والمشقة فنهي النبي (ص) عن ربح مالم يضمن وقوله (الخراج بالضمان) ونهت الشريعة عن العديد من المعاملات التي تحمل صفة الغرر والجهالة مثل الميسر والمقامرة والربا وغيرها.

مفهوم المخاطرة:

المخاطرة في الاستثمار مرادف لعدم التاكد من معرفة احتمال الحدوث فهناك مثلاً عدم تاكد المقرض من استرداد القرض وعدم تاكد المستثمر في مشروع ما أو أصل ما تحقيق أو من حجمه أو من ثباته علي مستوى معين أو من زمن الحصول عليه.

فكلما زاد عدم التأكد من الحصول علي عائد لاستثمار أو من حجمه أو انتظامه أو من زمن الحصول عليه كلما كان الاستثمار اكثر خطورة والعكس صحيح وهكذا فالمخاطرة ظاهرة ملازمة للاستثمار ولا ينفي وجودها إلا أن يكون احتمال حدوث التدفقات النقدية المتوقعة من الاستثمار من حيث حجمها وزمن حدوثها يساوي واحد صحيح أي أنها مؤكدة. ونظراً لصعوبة توفر ذلك في الحياة العملية لذا تتفاوت مجالات الاستثمار وأدواته من حيث درجة المخاطرة التي تلازمها. كذلك يتفاوت المستثمرون فى مدى استعدادهم لتحمل هذه المخاطر وليس كل منهم أن لا تزيد بدرجة مخاطر استثماراته عن الحدود التي يعتبرها مقبولة لديه ويلجأ المستثمرون في العادة إلي تنويع استثماراتهم لتخفيض مستوى مخاطرها إلي الحدود المقبولة لديهم. ويتم قياس المخاطر عادة إما بمقاييس التشتت وأهمها الانحراف المعياري أو بمقياس معامل البيتا[1]

المخاطر التي يتعرض لها المستثمر مثل:

مخاطر التضخم

[1] الصديق طلحة محمد رحمة،التمويل الإسلامي في السودان التحديات ورؤى المستقبل السودان:شركة مطابع السودان للعملة المحدودة،2006م،الطبعة الأولى، ص23.

وتحملها عادة الاستثمارات ذات العائد الثابت خاصة إذا كان عائدها أقل من معدل التضخم.

مخاطر إعادة الاستثمار

وتبرز هذه المخاطر إذا استرد المستثمر أمواله المستثمرة ولم تتح له فرصة إعادة استثمارها علي نفس مستوى العوائد التي كانت مستثمرة فيه ومن الأمثلة علي ذلك السندات القابلة للاستدعاء إذا تم استدعاؤها لأن أسعار الفائدة في السوق أقل من تلك التي تحملها السندات التي تم استدعاؤها.

مخاطر أسعار الفائدة

وتبرز مخاطر أسعار الفائدة عندما يضطر المستثمر لبيع السندات التي يمتلكها لحاجته إلي النقد الجاهز فإذا كانت أسعار الفائدة السائدة في السوق أعلى من أسعار الفائدة التي تحملها سنداته فإنه سيطر إلي بيع سنداته بأقل من قيمتها الاسمية إذا كانت أسعار الفائدة السائدة في السوق أقل من الفائدة التي تحملها السندات.

المخاطر الاقتصادية

إذا استثمر احدهم بالأسهم فإن أسعار هذه الأسهم ستتاثر بمقدار الأرقام التي ستحققها الشركة والتي ستوزعها لذلك فإن أسعار هذه الأسهم ستتأثر بالأوضاع الاقتصادية.

مخاطر السوق

المقصود بها السوق المالية فالمستثمر بالأسهم سيتأثر لتحركات سوق الأسهم صعوداً وهبوطاً.

مخاطر السوق العالمية

والمقصود بها هنا سوق الاستثمارات العالمية أي أن يقوم المستثمر باستثمار أمواله في بلد أجنبي ولهذا الاستثمار مخاطره مثل تقلب أسعار الصرف واختلاف الأنظمة والقوانين.

مخاطر عدم ثبات العائد أو عدم التأكد منه

فكلما زاد عدم التأكد في الحصول علي العائد كلما كان الاستثمار أكثر خطورة[1]

يمكن تعريف المخاطرة علي أوجه عدة:-

- أن المخاطر هي التقلب المحتمل في التواريخ وان الخطر مفهوم موضوعي يمكن قياسه كمياً وأنه يخلق خسائر محتملة، حيث يمكن ان يترتب علي التصرف الذي يصاحبه الخطر مكاسب أو خسائر ولا يمكن التنبوء بأيهما سوف يحدث فعلاً.
- المخاطرة تعني أن هنالك فرصة لحدوث خسارة مالية.
- ان مصطلح الخطر يستخدم للإشارة إلي التغير الذي يمكن أن يحدث في العوائد المصاحبة لأصل معين.
- ان المخاطرة تعني عدم التأكد المسرب بشكل كمي وان الخطر المالي يرتبط بالتغير غير المرغوب في قيمة المتغير المالي.
- أن المخاطرة تعني احتمال اختلاف العائد الفعلي للاستثمار عن العائد المتوقع وكلما زاد مدى هذه الاختلافات كان ذلك معناه زيادة الخطر.
- ان المخاطرة تعني عدم انتظام العوائد فيذبذب هذه العوائد في قيمتها أو في نسبتها إلي رأس مال المستثمر هو الذي يشكل عنصر المخاطره.

لذلك ففي الحالات التي تنعدم فيها المخاطرة تتساوى فيها العوائد المتوقعة مع العوائد الفعلية وهي حالات نادرة جداً في الواقع الفعلي[2].

وهناك طرق عديدة لتقسيم المخاطر، أحد هذه الطرق هي التفريق بين مخاطر الأعمال والمخاطر المالية. فمخاطر الأعمال تأتي من طبيعة أعمال المنشأة وتتصل بعوامل تؤثر في منتجات السوق. أما المخاطر المالية فمصدرها الخسائر في الأسواق المالية نتيجة تقلبات المتغيرات المالية، وتكون هذه المخاطر في العادة مصاحبة لنظام الاستدانة (الرافعة المالية) حيث أن المؤسسة المالية تكون في وضع مالي لاتستطيع فيه مقابلة التزاماتها من أصولها الجارية.

---

[1] الصديق طلحة محمد رحمة،مرجع سابق،ص231..

[2] السيد متولي عبد القادر،الأسواق المالية النقدية في عالم متغير،عمان:دار الفكر للنشر،الطبعة الأولى،2010م، ص40.

وثمة طريقة أخرى لتقسيم المخاطر بين مخاطر عامة وأخرى خاصة، فالأولى ترتبط بأحوال السوق أو الاقتصاد عامة بينما تتصل الثانية بمنشأة بعينها او بنوع معين من الأصول وبينما يمكن التحكم في آثار المخاطر الخاصة بأصل (استثمار) محدد من خلال كبر وتنويع المحفظة الاستثمارية، لا يمكن ذلك الإجراء بالنسبة للمخاطر العامة، غير أن بعضاً من مكونات هذه المخاطر العامة في حكم المقدور عليه لتخفيف آثارها واستخدام أساليب لتحويلها.

وعلي ذلك، توجه المؤسسات المالية الأنواع الثلاثة الآتية من المخاطر المخاطر التي يمكن التخلص منها، ومخاطر يمكن تحويلها للأطراف الأخرى، والنوع الثالث وهو المخاطر التي بإمكان المؤسسة نفسها أن تديرها. والوسائط المالية تتحاشى مخاطر بعينها بفضل خبرتها العملية ولا تدخل في أعمال تجلب لها المخاطر.

وتقوم طريقة عمل المؤسسات المالية علي الدخول في أعمال ترتبط بها مخاطر إدارتها بكفاءة وتحويل ما يمكن تحويله من مخاطر(1).

وتشتمل طرق تفادي المخاطر علي:

- توحيد أساليب ومراحل العمل، وتكوين محفظة استثمارية متنوعة وتنفيذ نظام أداء يقوم علي الحوافز مع بقاء مبدأ المسئولية عن الأعمال المؤداة.
- أو التخلص من بعض المخاطر بتحويلها او بيعها في أسواق مجهزة لهذا الغرض، وتضم طرق تحويل المخاطر استخدام المشتقات المالية للاحتماء، وبيع المطالبات المالية، وتغيير شروط الاقتراض، إضافة الي طرق أخرى تستخدم لهذا الغرض.

ومن ناحية أخرى هناك مخاطر لا يمكن التخلص منها أو حتى تحويلها ويجب علي المصرف أن يتحملها. وأول هذا النوع يرجع إلي صعوبة الفصل بين الخطر نفسه وبين الأصل الذي يرتبط به. والخطر الثاني تقبله المؤسسات المالية علي أساس أنه خطر ملازم لأنشطتها ولا ينفك عن هذه الأنشطة. معها علي أنها تخصصه فيها وتكافا علي

(1) عثمان بابكر،مرجع سابق ،ص3.

ذلك.ومن أمثلة ذلك المخاطر الإئتمانية الكامنة في دفتر الأعمال المصرفية، مخاطر السوق المصاحبة للأنشطة التجارية للمصارف الموجودة في دفتر الأعمال التجارية.

هنالك فرق بين قياس المخاطر وإدارتها فبينما يعالج قياس المخاطر حجم التعرض لهذه المخاطر، يرجع مفهوم إدارة المخاطر إلي العملية الإجمالية التي تتبعها المؤسسات المالية لتعريف إستراتيجية العمل، ولتحديد المخاطر التي تتعرض لها، وإعطاء قيم لهذه المخاطر ولفهم وللسيطرة علي طبيعة المخاطر التي تواجهها.

المخاطر التي تواجه المصارف:

تقسم المخاطر التي تواجهها المصارف إلي مخاطر مالية وأخرى غير مالية والمخاطر المالية يمكن تصنيفها إلي مخاطر سوق ومخاطر ائتمان. أما المخاطر غير المالية فتشمل،

إضافة لأنواع أخرى، مخاطر التشغيل، والمخاطر الرقابية، والمخاطر القانونية. وتقدم هنا توضيحاً لطبيعة بعض هذه المخاطر[1].

مخاطر السوق:

تعتبر الأدوات والأصول التي يتم تداولها في السوق مصدراً لهذا النوع من المخاطر التي تأتي إما لأسباب متعلقة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية أو نتيجة تغير أحوال المنشآت الاقتصادية أي المتغيرات الاقتصادية علي المستوى الجزئي، مخاطر السوق العامة تكون نتيجة التغير العام في الأسعار وفي السياسات علي مستوى الاقتصاد ككل. أما مخاطر السوق الخاصة فتنشأ عندما يكون هنالك تغير في أسعار أصول أو أدوات متداولة بعينها نتيجة ظروف خاصة بها. علي أن تقلبات الأسعار في الأسواق المختلفة يؤدي إلي أنواع مختلفة من مخاطر السوق. وعلي هذا يمكن تصنيف مخاطر السوق إلي:-

(أ) مخاطر أسعار الأسهم

[1] عثمان بابكر، حلقة عمل مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية،(الخرطوم:المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب،8-13 جمادى الآخر 1423هـ)،،ص2

(ب) مخاطر أسعار الفائدة

(ج) مخاطر أسعار الصرف (العملات)

(د) مخاطر أسعار السلع

ورغم ان جميع هذه المخاطر ذات أهمية، إلا أن مخاطر أسعار الفائدة تبقى أهم المخاطر التي ينبغي علي المصارف ان تظل مهمومه بشأنها. ومخاطر أسعار الفائدة عبارة عن تعرض الموقف المالي للمصرف للتغيرات في أسعار الفائدة. ومخاطر تنشأ من عدة مصادر، فمخاطر إعادة التقييم تكون بسبب التفاوت في آجال الأصول، والخصوم والبنود خارج الميزانية (الحسابات النظامية).

مخاطر الائتمان

هي المخاطر التي ترتبط بالطرف المقابل (الآخر) في العقد أي قدرته علي الوفاء بالتزاماته التعاقدية كاملة وفي موعدها كما هو منصوص عليه في العقد وتظهر المخاطرة الائتمانية في حالة القرض عندما يعجز الطرف الآخر عن الوفاء بشروط القرض كاملة وفي موعدها. وهذه المخاطرة ترتبط بجودة الأصول واحتمالات التخلف عن إيفاء القرض.

ونتيجة لهذه المخاطرة هنالك حالة عدم تاكد من صافي الدخل ومن القيمة السوقية للأصول تنشأ من عدم السداد كلية ومن التأخير في سداد أصل القرض والفوائد المستحقة عليه[1].

مخاطر السيولة

تنشأ هذه المخاطرة من عدم كفاية السيولة لمتطلبات التشغيل العادية وتقلل من مقدرة المصرف علي الإيفاء بالتزاماته التي حانت آجالها. وربما يكون هذه المخاطرة نتيجة الصعوبة في الحصول علي السيولة بتكلفة معقولة عن طريق الاقتراض (تمويل مخاطرة السيولة)، أو تعذر بيع الأصول (مخاطرة تسييل الأصول)، وبينما يمكن السيطرة علي تمويل مخاطرة السيولة من خلال الترتيب المناسب للتدفقات النقدية

[1] عثمان بابكر، مرجع سابق، ص3

المطلوبة، والبحث عن مصادر جديدة لتمويل عجز السيولة، يمكن معالجة مخاطرة تسييل الأصول من خلال تنويع محفظة الأصول ووضع قيود علي بعض المنتجات ذات السيولة المنخفضة.

مخاطر التشغيل

هي مفهوم عام وربما تكون نتيجة الأخطاء البشرية او الفنية أو الحوادث، وهي مخاطرة الخسارة المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن عوامل داخلية مثل عدم كفاية أو فشل التجهيزات أو الأفراد أو النقدية أو تكون نتيجة عوامل خارجية. بينما تكون المخاطر البشرية بسبب عدم الأهلية أو سبب فساد الذمم، فإن المخاطر الفنية قد تكون من الأعطال التي تطال أجهزة الاتصالات والحاسب الآلي. أما مخاطرة العمليات فقد تحدث لأسباب عديدة منها أخطاء مواصفات النماذج، وعدم الدقة في تنفيذ العمليات، والخروج عن الحدود الموضوعة للسيطرة علي التشغيل. ونظراً للمشكلات التي تأتي من عدم الدقة في العمل، وفي حفظ السجلات، وتوقف الأنظمة، وعدم الالتزام بالضوابط الرقابية، هناك احتمال أن تكون تكاليف التشغيل أكثر من التكاليف التقديرية لها، الأمر الذي سيؤثر سلباً علي الإيرادات.

المخاطر القانونية

ترتبط هذه المخاطر بعدم وضع العقود المالية موضع التنفيذ أي أنها ترتبط بالنظام الأساسي والتشريعات والأوامر الرقابية التي تحكم الالتزام بالعقود والصفقات. وربما تكون طبيعة هذه المخاطر خارجية مثل الضوابط الرقابية التي تؤثر في بعض انواع الأنشطة التي تمارسها المصارف، كما يمكن أن تكون ذات طبيعة داخلية تمت بصلةٌ لإدارة المصرف ولموظفيه، (مثل الاحتيال، وعدم الالتزام بالضوابط والقوانين). وقد اعتبرت لجنة بازل للرقابة المصرفية ان المخاطر القانونية جزء من مخاطر التشغيل. أما المخاطر الرقابية فتنشأ من التغيرات في الإطار الرقابي للبلد المعين(1).

(1) عثمان بابكر،مرجع سابق، ص4

المبحث الثاني

نشأة إدارة المخاطر

المخاطر المصرفية:

إن الهدف من تعريف المخاطر وإدارتها في المؤسسات والمصارف العمل علي المحافظة علي أصول هذه المؤسسات والمصارف وحمايتها من الخسائر التي يمكن ان تتعرض لها عند تقديمها لخدماتها المصرفية للعملاء، او من ناحية أخرى نتيجة لتعرض موجوداتها الثابتة للتلف او الضياع.

والمعروف ان البنك يعتمد بصورة أساسية علي أموال الغير – بصفة خاصة المودعين في مصادر أمواله، خاصة ان موارده الذاتية المتمثلة في حقوق المساهمين لا تشكل في الغالب نسبة كبيرة مما يعرف بإجمالي الموجودات وقد تقل هذه النسبة في العديد من البنوك في الدول المختلفة، خاصة في السودان علي سبيل المثال وهذا يؤدي إلي تزايد وشدة المخاطر بالبنك في أموال المودعين، خاصة إذا علمنا ان البنك يعمل علي استخدام الأقل وتوظيف معظم هذه الأموال المعنية في الائتمان المصرفي. وهي كما يعرف يمثل استخدام الأقل سيولة وأكثر خطراً من غيره من الاستخدامات مما يعكس مدى المخاطر التي تواجه المودعين إذا تعرض البنك لأي خسائر. ولقد ثبت أيضاً ان نجاح المصارف وإمكانية استمرارها مرتبط في المقام الأول بقدرتها الإدارية في:-

- تحديد هذه المخاطر
- العمل علي تفادي هذه المخاطر

وتتركز المخاطر المصرفية في كل من:-[1]

[1] الصديق طلحة محمد رحمة،مرجع سابق،ص51.

المخاطر الائتمانية: وهي التي تنشأ عن عدم قدرة او عدم رغبة العميل في الوفاء بالتزاماته وتشمل هذه المخاطر البنود داخل الميزانية والبنود خارج الميزانية، مثل الكفالات والاعتمادات المستندية.

مخاطر أسعار الصرف:

هذه تنشأ عن وجود مركز مفتوح بالعملات الأجنبية سواء بالنسبة لكل عملة علي حدة، او بالنسبة لإجمالي العملات وتنشأ علي التحركات غير المواتية في أسعار الصرف.

مخاطر أسعار الفائدة:

في المصارف التقليدية تنشأ مخاطر أسعار الفائدة عن تقلبات أسعار الفائدة بما يؤدي إلي خسائر ملموسة في حالة عدم اتساق آجال إعادة التسعير للالتزامات والأصول.

مخاطر السيولة:

وهي تنشأ نتيجة عدم قدرة البنك علي توظيف أمواله بشكل مناسب أو عدم قدرته علي الوفاء بالتزاماته في الأجل القصير وتنشأ أيضاً في حالة قصور التدفقات النقدية الداخلية عن مقابلة التدفقات النقدية الخارجية.

مخاطر التشغيل:

وهي المخاطر المتعلقة بأداء الخدمات والمنتجات، وقد تحدث نتيجة وجود ثغرات في نظام الرقابة الداخلية أو نتيجة أعطال في أنظمة التشغيل الإلكترونية.

شكل رقم (3/1/1) يوضح أنواع المخاطر المصرفية

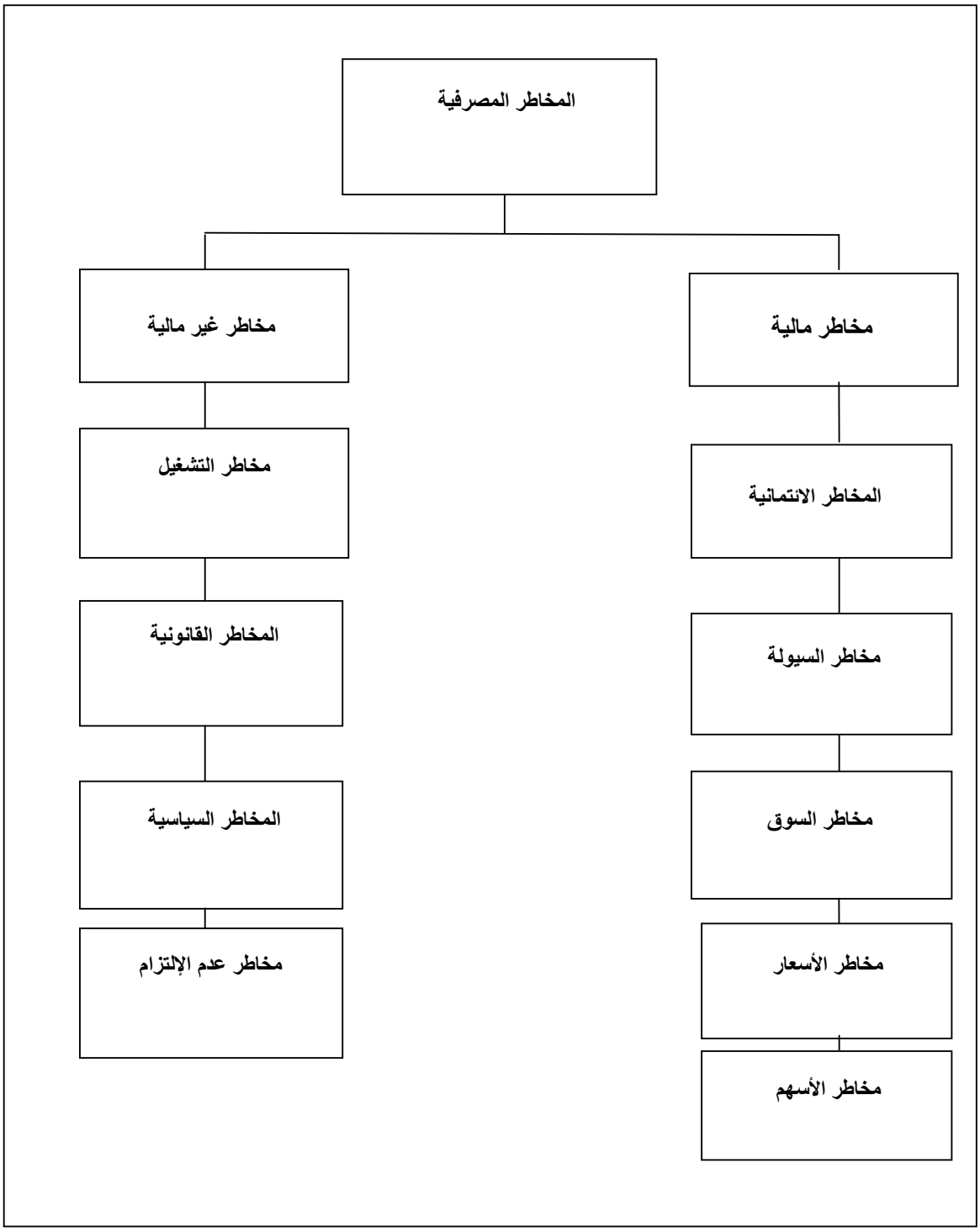

المصدر :إعداد الباحث.

وقد تمثلت أبرز مخاطر التمويل المصرفي في عدة مكونات شملت:-

- المصرف
- المتعاملين أو عملاء المصرف
- المساهمين

ولكل هذه المكونات الثلاثة مؤشرات هامة في تحديد المخاطر والتعامل معها فإدارة المصرف تحتاج لاتخاذ سياسة إستراتيجية للتعامل مع الأخطار المختلفة وللعملاء معايير أساسية يجب الإيفاء بها وتركز في السعة المصرفية للعملاء بكل مكوناتها، وأي خلل في هذه الملاءة يؤدي إلي العديد من مؤشرات المخاطر وتزايد حجمها وللمساهمين أيضاً خاصة في مراجعة موقف المصرف المالي ومتابعة مؤشرات الأداء المختلفة.

ولقد تطور الاهتمام بمخاطر التمويل المصرفي حديثاً مع التطورات التي شهدتها المؤسسات المالية والمصرفية في العالم. ومع ازدياد نمط التغيرات الكثيرة من مفاهيم تحرير المصارف من الرقابة وعولمة الخدمات المالية وتزايد التعقيد في التكنولوجيا المالية مما جعل الأنشطة المصرفية وبالتالي صور المخاطر اكثر اختلافاً وتعقيداً.

وتشير الممارسات المصرفية المعاصرة إلي ان هناك مجموعات جديدة من المخاطر غير المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والتي غدت ذات أهمية كبرى فقد يؤدي استخدام التكنولوجيا التلقائية أو الآمنة العالية إلي تحويل المخاطر من تلك التي تحدث بسبب العمل اليدوي إلي مخاطر فشل هذه الأنظمة المؤتمنة بسبب الاعتماد المتزايد علي النظم العالمية المتكاملة.

وقد يجلب الاعتماد علي التجارة الالكترونية أيضاً مخاطر محتملة مثل ما يعرف بالاحتيال الخارجي وقضايا أمان النظام أو أمن المعلومات والتي ينبغي استيعابها بشكل جيد وقد تتيح أيضاً الاندماجات الكبيرة أو واسعة النطاق وبين المصارف إلي بروز مخاطر جديدة وقد تسعى المصارف وتتوجه إلي استخدام أساليب التخفيف من المخاطر

مثل الضمانات والمشتقات الائتمانية، وترتيبات المقاصة أو التصفية وتوريق الموجودات، وذلك بهدف تجاوز تعرضها لمخاطر السوق والمخاطر الائتمانية مما يعرضها إلي بروز مخاطر جديدة وتتمثل هذه المخاطر الجديدة في شكل مخاطر تشغيلية متنامية ومتزايدة.

وقد ارتبط أداء المصارف منذ القدم بقدرتها علي الإيفاء بالمتطلبات الأساسية للتعامل وقد ظلت مؤشرات الأداء المالية التقليدية هي الحاكم لسنوات عدة وتتمثل في الموازنة والمركز المالي ومن بعدها حساب الأرباح والخسائر.

وقد ظلت المعايير والتي يراج منها تحديد المخاطر وإمكانية قياسها وعلاجها سائدة مثل معيار نسب رأس المال إلي الودائع وتعد هذه النسبة هي اولي المعايير المستخدمة لقياس كفاءة رأس المال وتقدم علي أساس التحكم في المخاطر الناتجة عن زيادة مجموع الودائع عن نسبة معينة في رأس المال.

ولقد تطور الاهتمام لمفهوم كفاية رأس المال المصرفي، بل أصبح من أبرز القضايا المعاصرة في ظل التطورات المتلاحقة التي تشهدها الأسواق العالمية، خاصة وان العمل المصرفي يتعرض إلي العديد من المخاطر التي تنشأ من العديد من العوامل الداخلية التي ترتبط بنشاط وإدارة المصرف أو من عوامل خارجية تنتج عن تغيير الظروف التي يعمل فيها المصرف ولذا فإن المصارف تتحوط لهذه المخاطر المختلفة بالعديد من الوسائل ومن اهمها تدعيم رأس المال والاحتياطيات.

ويرجع تنامي الاهتمام لكفاية رأس المال منذ إصدار السلطات المالية الأمريكية في القرن الماضي قانوناً يهدف إلي وضع حدود دنيا للحد الأدني لرأس مال كل بنك متناسب مع عدد السكان في المنطقة الجغرافية التي يعمل فيها.

تطور إدارة المخاطر:

رغم أن نشاطات العمال تتعرض دائماً للمخاطر، فإن الدراسة الرسمية لإدارة المخاطر قد بدات في اواخر النصف الثاني من القرن العشرين. ففي عام 1959 أشارت

دراسة (1950) إلي ان اختيار المحفظة ما هي إلا معضلة تعظيم العائد المتوقع من هذه المحفظة وتخفيض مخاطرها. ويأتي العائد المتوقع الكبير يقاس بالوسط الحسابي فقط بالدخول في مزيد من المخاطر في مقابل العائد. وقد أشار تحليل المستثمرين هي إيجاد التوليفة المثلي من المخاطر في مقابل العائد وقد اشار تحليل كذلك إلي العناصر العامة والخاصة للمخاطر وانه يمكن تخفيض أثر المكون الخاص للمخاطر من خلال تنويع محفظة الأصول بينما يتحمل المستثمر العنصر العام في المخاطر ومع ذلك فإن منهج قد واجه المشكلات العملية عندما تضم المحفظة الاستثمارية أصولاً كثيرة.

- وفي عام 1946م طور شارب نموذج تقييم الأصول الرأسمالية وتناول فيه مفاهيم المخاطر العامة والمخاطر المتبقية. وتضم الصور المطورة لهذا النموذج نموذج العنصر الواحد للمخاطر الذي يقيس درجة حساسية الأصول للتغيرات في السوق معامل بيتا ووفقاً لهذا النموذج فبينما يمكن تشتت المخاطر المتبقية الخاصة بالمنشأة بتنويع المحفظة في معامل بيتا يقيس درجة حساسية المحفظة لدورات العمل المقاسة بمؤشرات إجمالية، ويؤخذ علي هذه النموذج اعتماده علي مؤشر واحد لتفسير المخاطر الكامنة في الأصول.
- أما نظرية مراجحة الأسعار التي تقدم بها روز سنة 1976م فقد ذهبت للقول بأن عدداً من العوامل تؤثر في العائد المتوقع للأصول، وأثر هذا النموذج هو ان المخاطرة الإجماليةهي حصيلة جمع المخاطر المرتبطة بعواملها المؤثرة فيها والمخاطر المتبقية ولهذا فإن عدداً من العوائد علي الأصول يرتبط بالمخاطر عندما تاخذ في الاعتبار معامل بيتا لكل عامل.
- عوامل المخاطر. ومع ان هذه النظرية قد وجدت قبولاً علي نطاق واسع، ولكن من ناحية أخرى لا يتوفر إجماع علي العوامل التي تؤثر في مخاطرة كل أصل أو في الطريقة التي تقاس بها هذه المخاطرة.

وإستراتيجيات إدارة المخاطر وأساليبها الحديثة تاخذ ملامح النظريات المذكورة كما تتبني أدوات كثيرة لتحليل المخاطر. والعنصر المهم في إدارة المخاطر هو فهم المفاضلة او الخيار بين المخاطرة والعائد. فالعائد علي أسهم المساهمين، فإن إدارة المخاطر المرتبطة بتعظيم العائد هي من الوظائف المهمة لهذه المؤسسات. وتقوم بهذا الدور من خلال توزيع المخاطر الخاصة واختزال وتحويل المخاطر العامة.

عمليات ونظم إدارة المخاطر

رغم ان العناصر الأساسية لإدارة المخاطر تضم تعيين وقياس وإدارة التعرض للمخاطر المتعددة، إلا ان جميع هذه الخطوات لا يمكن ان تنفذ بفاعلية ما لم يوجد نظام في الواقع. ولابد لعملية إدارة المخاطر ان تكون شاملة تغطي كل الإدارات والأقسام التابعة للمؤسسة حتى توجد الوعي والإدراك بمسألة إدارة المخاطر. وتجدر الإشارة هنا إلي ان العملية الخاصة بإدارة المخاطر في مؤسسات مالية بعينها تعتمد علي طبيعة انشطتها وحجم ودرجة تطور هذه المؤسسات.

ونظام إدارة المخاطر الذي سيتم توضيحه هنا يمكن ان يكون قياسياً تتبناه جميع المصارف. وينبغي ان يضم النظام الشامل لإدارة المخاطر المكونات الثلاث التالية:-

تهيئة بيئة مناسبة وسياسات وإجراءات سليمة لإدارة المخاطر:

وكما هو معلوم، فإن مجلس إدارة أي مؤسسة مالية هو الجهة المسئولة عن وضع الأهداف الكلية، والسياسات والإستراتيجيات الخاصة بإدارة المخاطر. ويجب إيصال هذه الأهداف العامة للإدارة التنفيذية في المؤسسة المالية المعنية. وإضافة إلي أنه يجيز السياسات العامة المتعلقة بالمخاطر، فينبغي علي مجلس الإدارة ان يتأكد من أن الإدارة التنفيذية قد اتخذت الإجراءات اللازمة لتحديد وقياس هذه المخاطر ومراقبتها والسيطرة عليها كما يجب لإطلاع مجلس الإدارة بصورة منتظمة عن المخاطر المختلفة التي يواجهها المصرف ومراجعة موقفها من خلال التقارير.

وتقع علي الإدارة العليا مسئولية هذه البنود الخاصة التي أجازها مجلس الإدارة ولأجل هذا، فعلي إدارة المصرف أن تضع السياسات والإجراءات التي تستخدم في إدارة المخاطر، والتي تضم عملية مراجعة إدارة المخاطر، والحدود المناسبة للدخول فيها، والنظم الكافية لقياسها، والآلية الشاملة لتسجيلها وأدوات السيطرة الداخلية الفاعلة . ويجب أن تشتمل الإجراءات علي كيفية إجازة خطط إدارة المخاطر، وحدود وآليات التأكد من تنفيذ الأهداف الكلية لإدارة المخاطر. ويجب علي المصارف ان تعين بوضوح الأشخاص واللجان المختصة بإدارة المخاطر وحدود صلاحيتها ومسئولياتها. كما يجب علي الاهتمام بالفصل بين واجبات قياس المخاطر ومراقبتها من جانب، ومهام السيطرة عليها من جانب آخر.

الإبقاء علي الآلية المناسبة لقياس ورصد درء آثار المخاطر:

ينبغي أن يكون لدي المصارف نظم المعلومات المعتادة لقياس التعرض للمخاطر المتعددة ومراقبتها وتسجيلها والسيطرة عليها. والخطوات التي يجب اتخاذها لهذا الغرض تنحصر في ايجاد معايير تصنيف ومراجعة المخاطر ، وتقدير وتقييم درجات التعرض لها. كما تظل أهمية تقارير المراجعة الدورية الموحدة حول المخاطر. والمطلوب في هذا الجانب هو استحداث معايير وقوائم الأصول ذات المخاطر، وتقارير إدارة وتدقيق المخاطر. ويمكن للمصرف ان يستخدم كذلك المصادر الخارجية لتقييم المخاطر مثل أساليب الجدارة المالية ومعايير الرقابة المصرفية مثل معيار كفاية رأس المال وجودة الأصول وكفاءة الإدارة وحجم العوائد وسيولة الأصول والملاءة والذي يعرف في اللغة الإنجليزية بمعيار CAMELS وهي كلمة تتكون الحروف الأولى للعناصر المكونة للمعيار المذكور أعلاه.

والمخاطر التي تدخل فيها المصارف يجب ذكرها وإدارتها بكفاءة ويتوجب علي المصارف ان تقوم بقياس الضغط أي ان تفحص تأثيرات المتغيرات المستقبلية علي المحفظة الاستثمارية. والمجالات التي يجب علي المصرف ان يفحصها هي تأثيرات الانخفاض في أداء الصناعة المصرفية أو الاقتصاد الكلي، وتأثيرات مخاطر السوق علي معدلات التأخير في السداد وأوضاع السيولة لدى المصرف. ولابد أن يكون قياس

الضغط بصورة تساعد في تحديد الظروف. ولابد أن يكون لدى المصارف خطط اسعافية يمكن تنفيذها بطرق متعددة[1].

وسائل ضبط داخلية كافية:

يجب أن تتوفر للمصارف ضوابط داخلية كافية للتأكد من ان هناك التزام بكافة السياسات ويشمل نظام الضبط الداخلي عملية وتقييم الأنواع المتعددة للمخاطر ونظم معلومات كافية. كما يجب ان يكون هناك سياسات وإجراءات وان يتم التقيد بها بانتظام وتشتمل هذه السياسات والإجراءات علي إجراء المراجعة الداخلية لكافة مراحل النشاط المصرفي، وإصدار تقارير دورية منتظمة ومن جهة مستقلة بغرض تحديد موطن الضعف والعنصر المهم في موضوع الضبط الداخلي هو التأكد من أن واجبات من يقومون بقياس المخاطر، ورصدها وضبطها واجبات مستقلة عن بعضها.

واخيراً هناك عنصر آخر مهم في تقليل المخاطر، وهو وجود نظام حوافز ومسئولية يتفق مع مطلب الإقلال من المخاطر من جانب الموظفين. والمطلب الأساسي لهذه العقود القائمة علي الحافز هو الرصد السليم لاحتمالات التعرض للمخاطر ولنظام السيطرة الداخلية. ونظام الحوافز الكفء هو الذي يقيد صلاحيات اتخاذ القرار في وجود حدود مقبولة ويشجع متخذي القرار علي إدارة المخاطر بطريقة تتماشي مع أهداف المصرف وتطلعاته.

عمليات إدارة مخاطر محددة:

وكما كانت الإشارة من قبل، هناك مخاطر متعددة ، وفي ضوء المواجهات العامة لعملية إدارة المخاطر المذكورة سابقاً.

سيكون الحديث هنا في هذا الجزء بالتفصيل عن عمليات إدارة المخاطر، وبخاصة مخاطر بعينها تواجه المصارف[2].

---

[1] عثمان بابكر،مرجع سابق،ص(17).

[2] عثمان بابكر،المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب(الخرطوم:المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية،17-22/اغسطس/2002م،

إدارة مخاطر الائتمان:

علي مجلس الإدارة أن يضع الإستراتيجيات الكلية لمخاطر الائتمان بان يبين رغبته للمصرف في توزيع الائتمان وفق قطاعات متعددة، ومناطق جغرافية محددة، وآجال معروفة ولتحقيق معدلات معينة من الأرباح. وللقيام بذلك علي مجلس الإدارة ان يتعرف علي أهداف جودة الائتمان، والعوائد ونمو الأصول والمراجحة بين المخاطر والعائد منها في إطار أنشطة المصرف. كما يجب تعميم إستراتيجية مخاطر الائتمان علي العاملين بالمصرف.

وعلي الإدارة العليا للمصرف أن تكون مسئولة عن تنفيذ إستراتيجية مخاطر الائتمان التي أجازها مجلس الإدارة ومن مهام الإدارة العليا في هذا الجانب عمل إجراءات مكتوبة تتضمن الإستراتيجية الإجمالية والتأكد من تنفيذها. ولابد ان تتضمن الإجراءات ما يتعلق بمخاطر الائتمان من سياسات التعرف علي هذه المخاطر، وقياسها، ورصدها والسيطرة عليها، كما لابد أن يكون هناك اهتمام بتنويع المحفظة الاستثمارية من خلال وضع حدود عليا للتعرض للمخاطر التي قد تكون بسبب تركيز التمويل في أفراد بعينهم او مجموعات ذا صلة ببعضها البعض، او صناعات أو قطاعات اقتصادية أو مناطق جغرافية أو منتجات. ويمكن للمصرف ان يستعمل طريقة قياس الضغط في وضع هذه الحدود القوي، ورصد المخاطر من خلال مراقبة أدوات العمل، وتقلبات السوق وتغيرات أسعار الفائدة. والمصارف التي تدخل في التمويل علي نطاق دولي عليها أن تقيم المخاطر القطرية المقابلة.

ويتعين علي المصارف أن يكون لديها نظاماً لإدارة المحافظ الاستثمارية المتعددة المشتملة علي مخاطر ائتمان بصورة مستمرة. والإدارة السليمة للائتمان من قبل المصرف تتضمن عمليات فاعلة مرتبطة بالوثائق الخاصة بالمخاطر، والمتطلبات القانونية، والالتزامات القانونية، والرهون ومسائل أخرى ذات صلة والتبليغ الفوري الصحيح للإدارة، ومراعاة سياسات الإدارة إجراءاتها والقوانين والنظم المطبقة.

وعلي المصارف ان تعمل وفق معايير سليمة ومحددة لمنح الائتمان حتى يمكن القيام بالتقييم الشامل للمخاطر الحقيقية للمقترضين أو الأطراف الأخرى في عقد التمويل، وذلك لتفادي مشكلة الاختيار السئ للمقترضين. وتحتاج المصارف لمعلومات من عدة جوانب بشأن المقترضين الذين تمنحهم التمويل، ومن ذلك الغرض من التمويل، ومصادر المدفوعات والمخاطر المرتبطة بالمقترضين ودرجة حساسية هذه المخاطر تجاه حركة السوق والمتغيرات الاقتصادية، والأداء السابق للمقترض ومقدرته الحالية في إعادة دفع القروض،ومدى الإفادة من الضمانات المقدمة او التزام الضامنين. ومن المهم أن يتوفر لدى المصارف الطريقة الواضحة الرسمية لتقييم الموقف عند منح القروض الجديدة أو تمديد القروض القائمة. أي طلب جديد للاقتراض لابد أن يخضع للتحليل الدقيق من طرف محلل الائتمان بغرض توفير معلومات لأجل التقييم الداخلي والتصنيف. ويمكن استخدام هذا التحليل في عملية تقييم طلبات القروض والقرار بشأن قبولها أو رفضها.

يجب ان يكون لدى المصارف نظاماً لرصد الأنواع المتعددة من الائتمان، بما في ذلك تحديد كفاية الاحتياطيات التي تفرضها السلطات الرقابية والأخرى لمقابلة خسائر القروض، والنظام الفعال للرصد يزود المصرف بمعلومات عن المركز المالي الحالي للمتعاملين معه، حيث يمكن من خلال هذا النظام رصد التدفقات النقدية المخططة وقيمة الضمان من اجل تحديد وتصنيف الصعوبات المالية الكبيرة للمقترضين وفي نطاق رصد مكونات المحفظة وجودة هذه المكونات بصورة كافية لا يكفي فقط الاهتمام بتركيز الائتمان لدي مجموعة محددة من المقترضين، لكن يجب النظر في آجال الائتمان الممنوح.تعتبر التصنيفات الداخلية للائتمان من الأدوات المهمة في الرصد والسيطرة علي مخاطر الائتمان، ذلك أن التصنيفات الدورية تمكن المصارف من تحديد الخصائص الشاملة للائتمان الممنوح وتشير إلي أي تدهور في جودة الائتمان وزيادة المخاطر المرتبطة به.

يجب ان يكون لدى المصارف سياسة واضحة ونظام لإدارة الائتمان الذي ينطوي علي مخاطر. ومن المهم أن يتوفر للمصارف برامج عمل فعالة لإدارة المخاطر في محافظها الائتمانية.

إدارة مخاطر معدل الفائدة:

يتعين علي مجلس إدارة المصرف أن يجيز الأهداف الكلية للمصرف والخطط العامة والسياسات التي تحكم مخاطر سعر الفائدة. وإضافة لهذا يجب علي مجلس الإدارة التاكد من ان الإدارة التنفيذية للمصرف قد اتخذت الإجراءات المطلوبة لتحديد وقياس وإدارة هذه المخاطر، وأن يأخذ مجلس الإدارة علماً بذلك ويقوم من خلال التقارير بمراجعة موقف مخاطر سعر الفائدة التي يتعرض لها المصرف[1].

ويجب ان تتاكد الإدارة العليا من ان المصرف يتبع سياسات وتدابير تمكن من السيطرة علي مخاطر سعر الفائدة. وتشتمل هذه السياسات والتدابير علي آلية مراجعة مخاطر سعر الفائدة والحدود القصوى الملائمة لتحمل المخاطر، والنظم الكافية لإدارة المخاطر، والنظم المتكاملة لرصد مخاطر سعر الفائدة، وآليات الضبط الداخلي الفعالة. كما يجب أن تكون المصارف قادرة علي تحديد الأشخاص او اللجان المسئولة عن إدارة مخاطر سعر الفائدة، وتوزيع المسؤوليات والصلاحيات المرتبطة بذلك.

ويجب علي المصارف ان تحدد بوضوح السياسات والإجراءات التي تحد من مخاطر سعر الفائدة وذلك من خلال توضيح المسئوليات ذات الصلة بقرارات إدارة مخاطر سعر الفائدة، ومن خلال تحديد الأدوات والخطط المطلوبة للاحتماء من هذه المخاطر، ومن خلال الاستغلال الأمثل لفرص الاستثمار المتوفرة في السوق المالي والمصرفي.وعلي مجلس الإدارة ان يجيز خطط الاحتماء او خطط إدارة المخاطر قبل ان يتم تطبيق هذه الخطط.

---

[1] .عثمان بابكر،مرجع سابق، ص9.

تحتاج المصارف لنظام معلومات لقياس ومتابعة ورصد احتواء احتمالات التعرض لمخاطر سعر الفائدة، كما تحتاج المصارف لنظم إدارة المخاطر التي تقوم بتقييم آثار التغير في سعر الفائدة علي العائدات والقيمة الاقتصادية للموجودات والموقف المالي لنشاطاتها خارج ميزانياتها ومن بين طرق قياس تعرض المصارف لمخاطر سعر الفائدة الطريقة المسماة بتحليل الفجوة، وطريقة المهلة ونموذج المحاكاة. وبإمكان إجراء تجارب لمعرفة آثار التغير في سعر الفائدة، والتغير في منحنى العائدات، وكذلك التغيرات في تقلبات أسعار السوق، والتغيرات الأخرى. ويجب ان تنظر المصارف في أصعب الأوضاع الافتراضية التي يمكن ان تحدث والتأكد من وجود خطط الطوارئ المناسبة لمعالجة مثل هذه الأوضاع.

ومن المهم ان تشتمل تقارير مجلس الإدارة عن أسعار الفائدة علي ملخصاً عن درجة التعرض للمخاطر، ومدى الالتزام بالسياسات والحدود القصوى لتحمل المخاطر، ونتائج تجارب قياس ضغط المخاطر، وملخصاً لما تتم مراجعته من سياسات المخاطر والإجراءات المتصلة بها، ونتائج المراجعة التي يقوم بها مدققو الحسابات من داخل المصرف ومن خارجه.

ويجب ان يكون لدي المصارف النظم الكافية للرقابة الداخلية للتاكد من توازن إجراءات إدارة مخاطر سعر الفائدة، ولتطوير طرق فاعلة وذات كفاءة، ولتطبيق نظام مراقبة مالية موثوق به، وللتأكد من ان ما يطبق يتماشي مع القوانين السائدة، واللوائح والسياسات المنظمة، ويتضمن نظام الرقابة الداخلية للمخاطر الآلية الكافية لتحديد ولتقييم المخاطر وهو نظام تسدده نظم معلومات كافية. وبموجب نظم الرقابة الداخلية تتوفر سياسات وإجراءات تتم مراجعتها بصفة دورية بغرض معرفة درجة الالتزام بها.

وهذه المراجعة الدورية لا تغطي فقط حجم مخاطر سعر الفائدة، ولكنها تهدف كذلك إلي معرفة جودة إدارة المخاطر. ويجب التنويه إلي اهمية الفصل الكافي للمسئوليات وللمهام المتعلقة بقياس المخاطر ورصدها والسيطرة عليها.

إدارة مخاطر السيولة:

بما ان المصارف تتعامل في أموال الجمهور القابلة للسحب، فإن إدارة السيولة من المهام الأساسية للمصرف، فعلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة التأكد من ان اولويات المصرف واهدافه واضحة فيما يخص السيولة. فيتيعن ان تستوثق الإدارة العليا من ان إدارة السيولة تتم بصورة فاعلة، من خلال تطبيق السياسات والإجراءات المناسبة، ويجب ان تتوفر لدى المصرف قاعدة البيانات الكافية لقياس وإدارة مخاطر السيولة ورصدها. كما يجب رفع تقارير منتظمة لمجلس الإدارة والإدارة العليا عن مخاطر السيولة علي أن تشتمل هذه التقارير علي موقف السيولة خلال فترات زمنية محددة.

ومن الضروري أن تتخذ قرارات إدارة السيولة بالنظر إلي مهام إدارات المصرف والخدمات التي تقدمها. وعلي المسئول عن السيولة بالبنك ان يحتفظ بسجل احتياجات السيولة واستخداماتها بواسطة إدارات المصرف وفق مهام هذه الإدارات.

ثم إن القرارات الخاصة باحتياجات السيولة يجب مراجعهتا باستمرار لتفادي فائض السيولة ونقصانها. وتحديداً فإن علي المدير المسئول عن السيولة بالمصرف ان يعرف من البداية تواريخ العمليات الكبيرة (مثل المواسم التي تشهد السحب من الودائع بكميات كبيرة أو فترات الايداعات بمبالغ كبيرة) حتى يمكن وضع خطط فاعلة لمعالجة النقص في السيولة أو كيفية استغلال فوائضها بكفاءة عالية.

وعلي المصرف ان يبتكر آلية لقياس ورصد فائض امواله من خلال تقييم التدفقات النقدية الواردة والأخرى ستكون في مقابل التزامات المصرف. كما يجب الأخذ في الاعتبار التزامات المصرف خارج الميزانية مثل خطابات الضمان والاعتمادات. ومن المهم تقييم احتياجات المصرف المستقبلية من الموارد المالية. والعنصر المهم في إدارة مخاطر السيولة هو تقدير احتياجات المصرف من السيولة وهناك عدة طرق تم تطويرها لتقدير احتياجات المصارف من السيولة . ومن بين هذه الطرق:-

أ- طريقة مصادر واستخدامات الأموال

ب-طريقة هيكل الأموال

ج–طريقة مؤشر السيولة. وتعتبر طريقة سلم آجال الموارد المالية من الطرق المفيدة لمقارنة التدفقات النقدية الواردة والخارجية لعدد من الفترات الزمنية. ويعتبر فائض او عجز التدفقات النقدية مؤشراً جيداً لحركة السيولة خلال الفترات الزمنية المختلفة. وهناك تدفقات نقدية غير مرجوة تاتي من مصادر أخرى. وكلما زاد عدد المصارف التي تقدم الخدمات المصرفية خارج الميزانية (الحسابات النظامية مثل خطابات الضمان، الائتمان..الخ) كلما كانت هنالك حاجة لفحص التدفقات النقدية المرتبطة بهذه الحسابات.

كما يجب ان يتوفر للمصرف آليات التحكم الداخلية لإدارة مخاطر السيولة حيث تكون هذه الآليات جزءاً من نظام الضبط العام الذي يتبعه المصرف. وإن كان هذا النظام فاعلاً فسيوجد بيئة تحكم متينة وآلية كافية لتحديد وتقييم مخاطر السيولة، كذلك يجب أن يكون للمصرف نظاماً للمعلومات كافياً لاستخراج تقارير منتظمة ومستقلة تساعد في معرفة مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات الخاصة بإدارة السيولة المصرفية. ومن مهام المراجعة الداخلية التدفق الدوري بشأن إدارة السيولة لتحديد أي مصاعب او ضعفاً في سيولة المصرف، ولتقوم إدارة المصرف بالاجراء المطلوب وفي حينه لمعالجة هذه المصاعب.

إدارة مخاطر التشغيل:

علي مجلس الإدارة والإدارة العليا أن يقوما بتطوير سياسات عامة وخطط لإدارة مخاطر التشغيل. حيث ان مخاطر التشغيل قد تنشأ نتيجة الأخطاء البشرية أو بسبب النظم المتبعة أو التقنية فإن إدارة هذه المخاطر علي درجة من الصعوبة.

وتحتاج الإدارة العليا أن تؤسس لمعايير إدارة المخاطر ولمواجهات واضحة يم تطبيقها للإقلال من مخاطر التشغيل.

وبالنظر إلي المصادر المتعددة لمخاطر التشغيل، يجب تطوير المعايير العامة لتحديد ولإدارة هذه المخاطر. ويجب الاهتمام بمتابعة مخاطر التشغيل في الإدارات

المختلفة للمصرف والتي تنشأ بسبب العاملين أو نتيجة الإجراءات المتبعة او التقنية المستخدمة. وعلي ذلك يمكن استحداث عدد من اللوائح وموجهات العمل. وللقيام بها هو مطلوب في هذا الشأن، يجب علي الإدارة تطوير دليل مخاطر التشغيل الذي يشتمل علي توضيح خطوات وطرق التشغيل في كل إدارة. ومثال لذلك طرق كيفية التعامل مع الزبائن أو المستثمرين. وهذا الدليل لا يقتصر فقط علي تحديد وتقييم مخاطر التشغيل ولكن يمكن استخدامه من قبل الإدارة والمراجعين لأغراض التدفق وشفافية العمل.

يمكن الاحتماء من بعض مخاطر التشغيل، وتضم أدوات تقييم المخاطر، ورصدها وإداراتها تضم المراجعة الدورية، ونظام قياس الضغط، وتوظيف القدر المناسب من رأس المال الاقتصادي.

ومن العناصر المهمة للتحكم في مخاطر التشغيل، هو الفصل الواضح للمسئوليات ووضع خطط طوارئ وعنصر آخر مهم هو التأكد من انسجام نظم رصد (تسجيل) المخاطر وسلامتها واستقلالها وحيدتها وشفافيتها. ويجدر القول هنا ان للمدققين الداخليين دور كبير في رصد مخاطر التشغيل.

المبحث الثالث

دور بنك السودان المركزي في إدارة المخاطر

أولاً: أنواع مخاطر التمويل المصرفي الإسلامي في السودان:

المخاطر تنشا من عدم التأكد من النتائج المتوقعة والاستثمار يقوم علي عدم التأكد كما نعلم فتمثل المخاطر الغموض الذي يكتنف أي نشاط استثماري أو تمويله، لذا ينبغي التحسب لأنواع المخاطر التي يمكن تقديرها والإفصاح عنها عند إنشاء أي مشروع استثماري والمخاطر التي نحدث أثناء تنفيذ المشروع او خلال تصفية التزام المشروع تجاه الغير. وتتفاوت هذه المخاطر من حيث حجم المشروع موضوع التمويل ونوعه وأجله والبيئة المحيطة به.

وبالنظر لطبيعة التمويل المصرفي في السودان المبني علي صيغ التمويل الإسلامي تبرز لنا انواعاً من المخاطر التي تكتنف التمويل المصرفي يمكن تصنيفها تحت العناوين أدناه:

مخاطر ناتجة عن صيغ التمويل:

تطبق البنوك السودانية العديد من صيغ التمويل الإسلامي المتمثلة في صيغ البيوع المختلفة (المرابحة، المشاركة، السلم، المضاربة) إلي جانب عقود أخرى مثل الاستصناع. وفي كل هذه الصيغ يكون البنك عرضة للمخاطر ففي حالة المرابحة يشترى البنك السلع بناء علي وعد من العميل بشرائها منه مرابحة ولعدم الزام العميل بشراء من البنك يصبح البنك عرضة لشراء بعض السلع قد يرفض العملاء استلامها سواء كانت هذه السلع منتجة محلياً او مستوردة.

وفي حالة السلم الذى تستخدمه البنوك السودانية بتوسع في التمويل الزراعي يشترى البنك سلعاً يدفع ثمنها مقدماً فيكون عرضة لمخاطر التسليم في المواعيد المقررة كما يصبح عرضة لمخاطر تقلب الأسعار، خاصة وان اغلب السلع محاصيل زراعية مضطربة الإنتاج ومضطربة الأسعار داخلياً وخارجياً. وقد عانت بعض البنوك السودانية

كثيراً من جراء توظيف قدر كبير من تمويلاتها في الزراعة بصيغة السلم في محصول الذرة الذي انخفضت أسعاره بدرجة كبيرة مقارنة بسعر السلم، مما شكل خسارة مباشرة لبعض البنوك إلي جانب تجميده جزء كبير من سقوفها التمويلية.

وفي حالتي المشاركة والمضاربة حيث يساهم البنك بجزء من رأس مال المشروع او كل رأس مال المشروع فيظل البنك أيضاً عرضة لمخاطر انخفاض العائد المتوقع وربما الخسارة إلي جانب تجميد السقف في حالة التعثر. وهناك أيضاً المخاطر الناجمة عن عدم الفهم الصحيح لصيغ التمويل الإسلامي من قبل العاملين بالمصارف او عدم الالتزام بتطبيق العقود الصحيحة مما يعرض البنك احياناً لإلغاء العائد المحقق إلي جانب ما يمكن ان يطاول البنك من غرامات مالية وعقوبات إدارية من قبل البنك المركزي.

حجم وتوقيت التمويل:

تنشا المخاطر احياناً من عدم تقديم التمويل للمشروع بالحجم المطلوب وفي الوقت المطلوب وفق جدول التدفقات النقدية المقدمة مع الدراسة ويترتب علي ذلك أيضاً تاخر بدء عمل المشروع في الوقت المناسب، خاصة في المشروعات الإنتاجية والخدمية فذلك قد يؤدي لتأخير بدء عمل المشروع كما يؤدي إلي الفشل التام للمشروع. ففي حالة السودان مثلاً حيث تقدم البنوك التمويل للنشاط الزراعي فينبغي بالضرورة انسياب التمويل لمراحل الزراعة في فتراتها المختلفة من تحضير للأرض، الكديب ثم الحصاد[1].

مخاطر ناشئة من نوعية العملاء:

هنالك عدد من العناصر الرئيسية المطلوبة لدراسة العميل لتقليل المخاطر هي:

1/دراسة الملاءة المالية للعميل

2/دراسة الملاءة الأخلاقية

3/دراسة ملاءة الخبرة

[1] مساعد محمد احمد وجمال الدين إبراهيم،إدارة الأصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي والإسلامي، ورقة عمل ، بنك التضامن الإسلامي، الخرطوم ،2002م، ص284-285.

حيث ان الملاءة المالية تعتمد علي الدراسة الجيدة للمركز المالي للزبون بالاعتماد علي أسس ومؤشرات التحليل المالي من خلال تحليل القوائم المالية المختلفة والتي تحدد مدى مقدرة الزبون علي الدفع مستقبلاً.

كذلك يجب دراسة الملاءة الأخلاقية للعميل من خلال جمع المعلومات من مختلف المصادر سواء المتعلقة منها بالماضي او الحاضر او المستقبل حت يتم تقييم المستوى الأخلاقية للعميل، خاصة وأن بعض صيغ التمويل الإسلامي كالمشاركة والمضاربة يعتمد فيها كثيراً علي أمانة العميل بحيث لا يقصر او يتعدي علي رأس مال المشاركة أو المضاربة، كذلك من خلال زيارة العميل للتعرف علي نشاطه ومشروعاته الخاصة والمستقبلية حيث يمكن التعرف علي خبرته.

ومن واقع التجربة فهناك بعض الإشكالات تواجه البنوك السودانية في تقييم عملائها تتلخص في الآتي:-

1-عدم توفر المعلومات الكاملة عن غالبية العملاء حيث لا يحتفظ الكثير منهم بحسابات نظامية إلي جانب عدم واقعية الميزانيات المقدمة[1].

2-عدم ارتباط العميل ببنك معين يتنقل أغلب العملاء بين المصارف المختلفة فبصعب بذلك تقييم نشاطه وإمكاناته بوضوح.

3-ضعف الإلمام بالصيغ الشرعية ومتطلبات التمويل لدى غالبية العملاء.

مخاطر ناشئة عن البيئة الاستثمارية:

حيث أن غالبية التمويل مرتبط بالزراعة والمحاصيل الزراعية وهي دائماً عرضة لتذبذب الإنتاج وتذبذب الأسعار الداخلية والخارجية مما ينعكس سلباً في كثير من الأحيان علي مردود البنوك من هذا النوع من التمويل إلي جانب زيادة نسب التعثر والانفلات.

[1] مساعد محمد احمد وجمال الدين ابراهيم،مرجع سابق، ص290..

مخاطر ناشئة عن تسييل ضمانات التمويل:

فقد صدر قانون بيع الأموال المرهونة للمصارف عام 1990م وكان الغرض الأساسي من إصدار هذا القانون استيفاء ديون المصارف المضمونة بالرهن في مدة تبدأ بعد شهر واحد من إنذار البنك للعميل بالتنفيذ علي الضمان في حالة السداد وفقاً للخطوات الآتية:-

1-يقوم المصرف ببيع المال المرهون عن طريق المزاد العلني

2-المبلغ الأساسي لا يقل عن قيمة المبلغ المرهون

3-في حالة عدم البيع يعرض العقار مرة أخرى بدون تحديد سعر أساسي إذا لم يقدم عرض للشراء أو كان العرض أقل من الثمن الأساسي

4-يوقف المزاد في أي مرحلة قبل رسو المزاد في حالة سداد الدين زائداً المصروفات الإدارية المتعلقة ببيع المزاد وغير ان طول إجراءات التنفيذ علي الضمان إلي جانب الرسوم والضرائب الكثيرة، التي تصل إلي 20% او تزيد تقلل من حجم المبالغ المستردة للبنك إلي جانب زيادة مدة الانفلات كما ان هناك عدداً من الاشكالات تواجه المصارف في حالة التنفيذ على الضمانات منها مخاطر اجتماعية واقتصادية توجز فيما يلي:-

المخاطر الاجتماعية لتسييل الضمانات:

نسبة للروابط الاجتماعية في البيئة السودانية فانه ينظر إلي شراء الأموال المرهونة للمصارف علي أنها مسألة غير إنسانية وهي معيبة لذا غالباً لا يتقدم أي مشتر بدخول مزاد بيع المال المرهون خصوصاً في الولايات وعلي الأخص بيع العقارات السكنية.

المخاطر الفنية لتسييل الضمانات:

هنالك عدد من المخاطر الفنية تتعلق بالبضائع والعقارات ونوجزها فيما يلي:

القيمة الحقيقية للعقار او الضمان البديل، حيث ان الجهات التي تقوم بالتقييم في أغلب الأحيان لا تتوفر لديها الكفاءة في تقييم المال المراد رهنه ربما تكون أقل

من قيمة العقارات السوقية[1].

2-الاعتماد في بعض الأحيان عند التقييم علي القيمة الدفترية للأصل والتي قد تكون أقل بكثير من القيمة السوقية.

3-تعرض البضائع والسلع المرهونة لمصلحة المصرف للتلف وانتهاء الصلاحية.

4-أن لا تكون للبضائع والسلع المخزنة صلة مباشرة بالغرض من التمويل وهي بضائع صعبة التصريف ولا يوجد لها سوق.

5-بعض حالات التزوير في الأوراق المتعلقة برهن العقار أو في الموقع الذي تم رهنه

6-ظاهرة الإفلاس والتصفية التي قد تدخل دائنين آخرين مع البنك عند المطالبة وعلي البنوك تفادي ذلك بالإصرار علي تسجيل رهوناتها ليصبح لها حق الامتياز.

مخاطر اقتصادية لتسييل الضمانات:

- زيادة سعر الصرف وتأثيره علي البضائع المرهونة للمصرف مقابل المرابحات الدولارية
- انخفاض الأسعار داخلياً وخارجياً وأثر ذلك في حالة التنفيذ علي المال المرهون من السلع والبضائع
- انخفاض القوة الشرائية علي السلع موضوع الضمان

وعليه فان الإجراءات الواجب اتباعها لتقليل المخاطر تحتاج إلي جهود إدارية كبيرة لمتابعتها ومحاصرتها وتتمثل هذه الإجراءات في الآتي:

1-بذل أقصى درجات العناية عند اختيار العميل وعند درس الطلب المقدم للتمويل علي ان يتضمن ذلك إجراء الاستعلامات الدقيقة عن سمعة العميل وحالته المادية وخبرته وحرصه علي سمعته التجارية.

2-يجب درس التدفقات النقدية للعميل ومن ثم وضع جدول تسديد التمويل الممنوح بما يتوافق ومقدرته حتى لا يتسبب ذلك في خلق اختناقات تؤدي إلي تأخر سداد الدين

[1] مساعد محمد احمد وجمال الدين ابراهيم، مرجع سابق،ص 291.

بواسطة العميل.

3-التعاون مع قسم مخاطر التمويل بالبنك المركزي والبنوك الأخرى في توفير المعلومات المطلوبة عن العميل طالب التمويل.

4-لرقابة علي استخدام التمويل الممنوح وذلك بهدف التاكد من استخدامه في الغرض الممنوح من أجله.

5-مراجعة المركز المالي للعميل خصوصاً العملاء الذين منحوا تمويلات كبيرة من فترة إلي أخرى للتأكد من سلامة المركز المالي للعميل وصحة البيانات والمعلومات التي جمعت عنه.

6-متابعة تطور مديونية العملاء لدى قسم مخاطر التمويل طرف البنك المركزي وذلك بالرجوع للبيانات المجمعة عنهم.

7-توفير التدريب التتابعي للعاملين بالبنك في مجال دراسات الجدوى والتحليل المالي للميزانيات والمركز المالي للعملاء وإعداد التقارير الدورية التي تشمل كافة البيانات المطلوبة لتلافي المخاطر

8-الاهتمام بعنصر الإشراف الإداري للعاملين بالمصرف بمستوياته المختلفة لاستقرار المهام في شكل برنامج زمني لتنفيذ خطة الأداء

9-تكثيف المراجعة الداخلية لتقويم وتقييم الأداء في فترات دورية منتظمة

10-استخدام التقنيات الحديثة وتعميم نوافذ مكتبية لمتابعة مراجعة الأداء[1]

إجراءات البنك المركزي السوداني لتقليل المخاطر والتعثر:

أنشا البنك المركزي السوداني في بداية السبعينات إدارة الرقابة علي المصارف وكان عملها يتمثل أساساً في مراقبة الائتمان والتصديق علي قيام المصارف الجديدة وقيام فروع لبنوك عاملة وقد كان الدور الإشرافي ضعيفاً نوعاً ما.

[1] مساعد محمد احمد وجمال الدين ابراهيم، مرجع سابق،ص 292.

في مطلع التسعينات تم ترفيع إدارة الرقابة علي المصارف وسميت الإدارة العامة للرقابة علي المصارف والتي بدورها تنقسم إلي إدارتين هما:

إدارة التفتيش وإدارة تنمية الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية:

في بداية النصف الثاني من التسعينات ومع التوسع الكبير في الجهاز المصرفي وتشعب أعماله وزيادة مشاكله لمواكبة التطور العالمي في الصناعة المصرفية كان لابد من تقوية الإشراف علي الجهاز المصرفي وكذلك المؤسسات المالية فكان أن تم إلغاء مسمى الرقابة علي المصارف وأنشات بدلاً منها:

- الإدارة العامة للتفتيش
- الإدارة العامة لتنمية الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية والتي اوكل إليها مهام تتمثل في:

1/ الإشراف علي تنفيذ سياسة الدولة وذلك بإصدار المنشور السنوي الخاص (بالسياسة التمويلية والنقدية) بغرض تحريك موارد البنوك المتاحة للتمويل وتوجيهها للقطاعات المراد تحريكها مع متابعة التنفيذ.

- متابعة وتحليل أداء البنوك والتأكد من أن الأداء وفقاً لما هو مخطط له.
- متابعة وتقييم أداء المتعاملين مع البنوك في جانب التمويل لتحديد أهليتهم.
- المتابعة والإشراف علي تمويل الجهاز المصرفي لوحدات القطاع العام المختلفة.
- وضع الأسس والضوابط التي تضمن استخدام التمويل للقطاعات المراد تمويلها مع وضع الضوابط اللازمة والكفيلة بضمان التمويل.
- مد الجهات المتخصصة والمعنية (مؤسسات مالية، محلية وأجنبية..الخ) بالبيانات الخاصة بالتمويل والعثر.
- مراجعة الأداء وحصر السلبيات والعمل علي معالجتها، مثلاً لجان معالجة الديون المتعثرة مع مدراء ومجالس إدارات البنوك

- في جانب تركيز التمويل، تحديد السقوف المقررة لكل عميل وكذلك أعضاء مجلس الإدارة بغرض التقليل من مخاطر تركيز التمويل في قطاع معين أو عميل او صيغة دون الأخريات.

يقوم البنك المركزي في بداية كل عام مالي بإصدار سياسته النقدية والتمويلية، يراعي فيها الأهداف القومية وموجهات السياسة الاقتصادية الكلية ويلحقها بأسس وضوابط منح التمويل المصرفي التي تنظم منح التمويل المصرفي التي تنظم منح التمويل مستصحبة المتغيرات التي تضبط المعاملات سواء كان بإصدار منشورات جديدة والإلقاء او تعديل المنشورات السارية، وسوف نركز في هذا الجانب علي الإجراءات التي أصدرها البنك المركزي لضبط التمويل وتقليل المخاطر.

2/إنشاء وحدة المعلومات بالمصارف.

3/إنشاء إدارة المخاطر.

إجراءات بنك السودان المركزي لتقليل مخاطر التمويل:

في إطار سعي بنك السودان المركزي للحد من المخاطر المصرفية عامة ومخاطر التمويل خاصة ولضمان سلامة الجهاز المصرفي من خلال تطبيق عدد من معايير السلامة المصرفية لذلك فقد تقرر تكوين وحدات بكل مصرف علي النحو التالي:-

2/إنشاء وحدة المعلومات بالمصارف التجارية[1]، ومن مهامها:-

- جمع البيانات والمعلومات الخاصة بشريحة كبار العملاء وتوفيرها لإدارات البنك المختلفة، ويشمل ذلك المعلومات المتعلقة بالأنشطة المختلفة (زراعية، تجارية وصناعية) وعكس المتغيرات التي تطرأ علي أسواقها وأسعارها.
- تحديد المخاطر التي تنشأ من التعامل مع هؤلاء العملاء.
- قياس أو تقييم حجم المخاطر.
- وضع الأسس والضوابط الكفيلة بالتحكم والسيطرة علي هذه المخاطر.

[1] بنك السودان المركزي،الإدارة العامة للرقابة المصرفية،منشور (2003/3م).

- وضع نظام التصنيف الداخلي.

الهدف من قيام الوحدة:

- تكون بمثابة نواة لإدارة المخاطر المزمع إنشاؤها مستقبلاً.
- استخدام البيانات والمعلومات المجمعة عن كبار العملاء في تقييم وضع العميل وكذلك متابعة التمويل ودرجة مخاطرته بغرض تقييم المخاطر الكلية لمحفظة التمويل.

آلية العمل بالوحدة:

تبدأ الوحدة أعمالها بكبار العملاء في المصرف ويقصد بهم أكثر من 25% من عملاء المصرف المعين من حيث حجم التمويل الممنوح لهم ويشمل تعريف العميل كل الجهات ذات العلاقة التي تكون المجموعة التمويلية للعميل وفقاً لما يلي:-

- التمويل الممنوح للعميل بصفته الشخصية أو المؤسسات الفردية المملوكة للعميل أو تحت كفالته.
- التمويل الممنوح للشركات المساهمة التي يمتلك العميل مسبة لا تقل عن 20% من أسهمها أو أكثر وله تأثير علي قراراتها أو التي يكون العميل أحد أطرافها أو الشركات ذات المسئولية المحدودة التي يمتلك 50% من أسهمها أو أكثر وله تأثير علي قراراتها.
- التمويل الممنوح لأشخاص يكفلهم العميل مهما كان الشكل القانوني لهؤلاء الأشخاص أو لاي أطراف مدينة أخرى لأن مخاطرهم هي نفس مخاطر العميل.
- علي الوحدة الاحتفاظ بالسجلات والمستندات التي تعكس تلك البيانات من واقع استثمارات أفراد العملاء أو أي مصادر أخرى ومد بنك السودان بها متى ما طلب ذلك.

إنشاء إدارة المخاطر بالمصارف السودانية:

في إطار الجهود الرامية لتطوير الجهاز المصرفي ومواجهة التغيرات الكبيرة في مجالات الصناعة المصرفية التي نتج عنها تزايد المخاطر المختلفة علي أنشطة المصارف أصدر البنك المركزي المنشور رقم (2005/1م) بتاريخ 2005/2/22م إلي المصارف الحكومية والتجارية والمتخصصة بإنشاء إدارة منفصلة للمخاطر تعني بتحديد وقياس ومتابعة والتحكم في المخاطر التي يتعرض لها المصرف وهي تتبع للإدارة العليا وقد حدد المنشور أهداف الإدارة في الآني[1]:-

-التعرف علي مصادر الخطر.

-قياس احتمالية وقوع الخطر.

-تحديد مقدار التأثير في الإيرادات، الدخل والأصول.

-تقييم الأثر المحتمل علي أعمال المصرف.

-تخطيط ما يجب القيام به في مجال الضبط والسيطرة لتقليل الأثر أو إلغاء مصادر الخطر.

كما تتلخص مهام الإدارة في الآتي:-

تحديد المخاطر

تقوم الإدارة بتحليل البيانات والمعلومات المتوفرة لديها بوضع نظم للتقارير وخطط عمل للوحدات المختلفة ومتابعة مستوى الالتزام بها بهدف تحديد وتصنيف واضح لكافة أنواع المخاطر (مخاطر التمويل، مخاطر التشغيل، مخاطر السوق، مخاطر السيولة والمخاطر القانونية) في جميع العمليات التي ينفذها أو الأنشطة أو الصفقات التـــــي يدخل المصرف طرفاً فيها يتطلب أن تعمل الإدارة كوحدة تحكم مركزية التنسيق مع الإدارات المختلفة بالمصرف لكي يتم اتخاذ القرار السليم.

[1] بنك السودان المركزي،الإدارة العامة للرقابة المصرفية، منشور (2005/1م),

قياس المخاطر:

أن تتبنى الإدارة أدوات فعالة لقياس حجم المخاطر وتحديد أثرها في المصرف بالتنسيق مع البنك المركزي.

متابعة المخاطر:

تقوم الإدارة بمتابعة جميع المخاطر بالمصرف وذلك من خلال التأكد من فعالية نظام الرقابة الداخلية، بالإضافة إلي وضع نظم للتقارير الدورية واقتراح إجراءات وسياسات فعالة لمتابعة سلوك المخاطر وعمل الإجراءات الوقائية للحد من انتشارها.

التحكم في حجم المخاطر:

أن تعمل الإدارة علي التحكم في حجم المخاطر لقليل آثارها السالبة علي المصرف وذلك بالعمل علي إبتداع وتفعيل آليات مالية لتقليل المخاطر.

تشمل إدارة المخاطر الأقسام الرئيسة التالية:-

1/قسم البيانات والمعلومات:

- يوفر القسم كافة البيانات والمعلومات التاريخية والمالية الخاصة المتعلقة بأنشطة المصرف
- تجميع البيانات والمعلومات في بيئة العمل الداخلية اللوائح، النظم والسياسات والمعلومات الخارجية التي تؤثر في نظام المصرف.
- مد كافة الإدارات بالمصرف بما تحتاجه من معلومات وبيانات.

2/قسم تحليل وتقييم المخاطر:

- الحصول علي البيانات والمعلومات المختلفة من قسم المعلومات.
- تحديد مدة جودة البيانات المختلفة ومصادرها.
- التنسيق مع البنك المركزي فيما يختص بقياس المخاطر وطرق تقليلها.
- رفع تقارير دورية بنتائج التحليل والتقييم.
- تحليل البيانات المختلفة لتحديد أنواع المخاطر التي تواجه المصرف.

قسم المراقبة والتحكم:

- يعمل علي وضع التقارير الداخلية ومراقبة مخاطر التمويل ومخاطر العملات والسوق والتأكد من الالتزام بالحدود الموضوعة لها.
- التأكد من وجود مراشد لإدارات المصرف المختلفة ومدى التزام الإدارات بتلك المراشد، والالتزام بالأسس والضوابط والنسب الداخلية وسياسات ولوائح البنك مع مراعاة مخاطر التشغيل وقياسها قبل تنفيذ أى عملية والالتزام بالخطط والسياسات الاستثمارية الموضوعة.
- تقييم مستمر لأنظمة الضبط الداخلي وإجراءات التوثيق وضوابط استخدام الكمبيوتر علي إدارات المصارف بمستوياتها المختلفة مع مراعاة الآتي:-

– الاهتمام بالتقارير التي تصدرها إدارة المخاطر، وعدم الدخول في أى عملية أو نشاط إلا بعد معرفة رأي إدارة المخاطر كتابة.

– الاستفادة من آليات الضبط المؤسسي في تطوير العلاقة بين إدارة المخاطر وعناصر الضبط المؤسسي الأخرى.

بدأت إجراءات بنك السودان المركزي لتقليل مخاطر الائتمان المصرفي بإنشاء إدارة الرقابة علي المصارف وذلك في بداية السبعينات من القرن الماضي والتي كانت تعمل علي مراجعة الائتمان والتصديق بقيام المصارف الجديدة وقد كان الدور الإشرافي وقتها ضعيفاً، وفي مطلع التسعينات تم ترفيع إدارة الرقابة علي المصارف وسميت الإدارة العامة للرقابة علي المصارف[1]، وتنقسم هذه الإدارة لإدارة التفتيش وإدارة تنمية الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية.

وفي النصف الثاني من التسعينات ومع التوسع الكبير في الجهاز المصرفي كان لابد من تقوية الإشراف علي الجهاز المصرفي فتم إلغاء الرقابة علي المصارف وأُنشأت بدلاً عنها الإدارة العامة للتفتيش والإدارة العامة لتنمية الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية، والتي كان من أهم مهامها:-

[1] اتحاد المصارف العربية، إدارة الأصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي والإسلامي، 2002،ص(284).

– الإشراف علي سياسة الدولة وذلك بإصدار المنشور السنوي الخاص بالسياسات النقدية والتمويلية.

– متابعة وتحليل أداء البنوك والتأكد من أن الأداء يسير وفقاً لما هو مخطط له.

– متابعة وتقييم اداء المتعاملين مع البنوك في جانب التمويل المصرفي لتحديد أهليتهم أو خلاف ذلك.

– المتابعة والإشراف علي تمويل الجهاز المصرفي لوحدات القطاع العام المختلفة.

- وضع الأسس والضوابط التي تضمن استخدام التمويل للقطاعات المراد تمويلها مع وضع الضوابط اللازمة والكفيلة بضمان التمويل.

– مد الجهات المتخصصة والمعنية بالبيانات الخاصة بالتمويل المتعثر.

–مراجعة الأداء وحصر السلبيات والعمل علي معالجتها.

أسس وضوابط منح التمويل المصرفي:

- لابد قبل النظر في أي تمويل يزيد علي اثنين مليون دينار الحصول علي المستندات مثل (شهادة التسجيل والنظام الأساسي للشركات) بالإضافة للميزانيات المراجعة أو ميزانية افتتاحية مراجعة بصورة قانونية ومعتمدة من ديوان الضرائب وتتبع أهمية هذه المستندات للأطمئنان علي ان الميزانيات المقدمة توضح حجم نشاط الشركة الطالبة للتمويل
- في حالة تمويل عمليات تفوق خمسة مليون دينار يقوم المصرف بالاستفسار عن مخاطر عملائه من إدارة تنمية الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية بالبنك المركزي وهذا الإجراء مفيد للغاية، حيث يقف المصرف علي حجم التمويل المجمع الممنوح من قبل الجهاز المصرفي للزبون، كذلك حجم المبالغ المتعثرة إن وجدت، وهذه المعلومات يقوم البنك المركزي بتجديده شهرياً[1].

[1] مساعد محمد احمد وجمال الدين ابراهيم،مرجع سابق، 2002م،ص296.

- يجب علي المصرف عدم الدخول في أي عملية استثمارية مع أي عميل قبل إجراء دراسة الجدوى للعملية الاستثمارية وتحليل الموقف المالي للعميل من واقع الميزانيات المقدمة التي تحدد قدرة الزبون علي السداد.
- لا بد من الاحتفاظ بملف خاص بالعملية الاستثمارية يحوي كافة المستندات المختلفة.

تحديد الضمانات المطلوبة لمنح التمويل وتشتمل علي:

(أ)ضمان الرهن الحيازي:

وهو يشمل كافة الأصول القابلة لتسييل من أمتعة وأوراق مالية (متداولة بسوق الخرطوم للأوراق المالية) وآليات (رهن قائم) بعد تسجيله لدى السجل التجاري بالإضافة للودائع بالعملات المختلفة طرف المصارف المحلية بعد حجزها، كما يجب توفير الشروط في البضائع المقدمة كضمان مثل:

– ملكية البضاعة المراد تخزينها وسهولة تسييلها وصلاحية تخزينها وتغطيتها بالتأمين والإجراءات الإدارية المختلفة في التخزين والسحب[1].

(ب)ضمان الرهن العقاري:

يجب اولاً تكملة إجراءات الرهن العقاري وان لا تتجاوز في التمويل.

(ج)الضمان بإقرار الثقة:

هذا النوع من الضمان لا يتم إلا في الحالات التي يتعذر فيها الحصول علي ضمانات أخرى.

1/إلزام البنوك بتجنب مخصص عام لمخاطر الاستثمار بنسبة 2% مـــــــن رصيد تمويلاتها القائمة بنهاية العام مع وضع مخصصات بنسب أعلي للعمليات المنفلتـــه حسب فترات الانفلات

[1] مساعد محمد احمد وجمال الدين ابراهيم،مرجع سابق، 2002م،ص296.

2/ توجيه البنوك بعدم تركيز التمويل في عدد قليل من العملاء وبحيث لا تتعدى التزامات العميل الواحد نسبة 25% من رأسمال البنك واحتياطياته إلا بموافقة بنك السودان.

الـفـصل الـثـالـث

ماهية التجارة الخارجية

المبحث الأول: مفهوم وخصائص التجارة الخارجية

المبحث الثاني: تجارة السودان الخارجية

المبحث الثالث: دور الجهاز المصرفي في التجارة الخارجية

المبحث الأول

ماهية التجارة الخارجية

تحتل التجارة الخارجية أهمية كبيرة بالنسبة لجميع الدول سواء المتقدمة منها أو النامية، فالتجارة الخارجية تلعب دوراً أساسياً وفعالاً في اقتصاديات ، وكونها تشكل جزءاً هاماً في دخولها القومية نظراً لما تتميز به تلك الاقتصاديات من فائض إنتاجي كبير هب في حاجة ماسة لتصرفه في الأسواق الخارجية، كما إنها بحاجة إلي التجارة الخارجية، حيث من خلالها تستطيع الحصول علي ما تحتاجه من الموارد الاقتصادية من الدول الأخري، من أجل ضمان الاستمرار في العملية الإنتاجية والمحافظة علي معدلات تطورها الاقتصادي والاجتماعي.

كما أن الدول النامية بحاجة ماسة إلي التجارة الخارجية، حيث من خلالها تستطيع الحصول علي ما تحتاجه من تكنولوجيا ومواد مصنعة ونصف مصنعة لازمة لتحقيق برامجها التنمية والاجتماعية، إضافة إلي حاجتها الماسة والتي أخذت تتزايد في الفترة الأخيرة لكثير من السلع الضرورية وخاصة الغذائية التي أصبحت عاجزة عن سد حاجة أسواقها المحلية منها وبدأت تعتمد في الحصول عليها من الأسواق العالمية.

تعريف التجارة الخارجية:

تعر التجارة الخارجية بأنها فرع من فروع علم الاقتصاد يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية.

وبصورة عامة يمكن تصنيف الصفقات التجارية التي تضمنها التجارة الخارجية بالمجموعات التالية:

1/ تبادل السلع المادية والتي تشمل تبادل جميع السلع المختلفة سواء كانت استهلاكية أو إنتاجية أو المواد الأولية ونصف المصنعة[1]

[1] محمود حسين واحمد عارف العساف ووليد احمد صافي،الاقتصاد الكلي،دار المسيرة للنشر والتوزيع،ط1، 2009م،ط2،2010م،ص267.

2/ تبادل الخدمات والتي تتضمن خدمات النقل والتأمين والشحن..الخ.

3/ تبادل النقود وهذه المجموعة تضم حركة رؤوس الأموال لأغراض الاستثمار سواء علي المدي القصير أو الطويل كما تشمل القروض الدولية.

أيضاً من التعاريف بالتجارة الدولية(الخارجية) التحركات الدولية للسلع والخدمات أو هي اصطلاح اقتصادي ينصرف إلي حركة السلع والخدمات بين الدول المختلفة ويعتبر تبادل المنتجات من السلع والخدمات بين الدول ضرورة من ضرورات الحياة حيث يتيح ذلك حصول كل دولة علي ما لا يتوافر لديها من ضرورات الحياة شعبها والتي قد تتدخل ظروف طبيعية أو فنية أو رأسمالية في عدم إنتاجه لديها، وحيث تتيح عمليات التجارة الدولية النهوض الاقتصادي والتنمية للدول المتخلفة فعن طريقها تستطيع الدول المتخلفة استيراد العدد والآلات والخامات والسلع الإنتاجية ورأس المال والخبرة الفنية من الدول المتقدمة علي أن تقوم بتصدير منتجاتها وغالباً ما تكون من المواد الخام إلي الدول المتقدمة وفاء لديون وارداتها وفروضها الإنتاجية. وتستطيع من خلال هذه العملية إحداث التنمية لديها في مختلف المجالات[1].

هيكل التجارة الخارجية:

تتألف التجارة الخارجية من شقين رئيسيين هي صادرات وواردات السلع وينتج عنها الميزان التجاري في السلع والاخر صادرات وواردات الخدمات والتي ينتج عنها الميزان التجاري في الخدمات والعملية الحسابية بين الاثنين نعطي ميزان المدفوعات، اذن ميزان المدفوعات لاي دولة عبارة عن سجل تسجل فيه كل المعاملات الاقتصادية لهذه الدولة مع العالم الخارجي بين المقيمين في تلك الدولة وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة.

سياسة التجارة الخارجية وأهدافها:

[1] عطيه عبد الحليم صقر،مقدمة في التجارة الدولية والتعاون الاقتصادي الدولي،الطبعة الأولي 1997م،ص7.

تعرف سياسة التجارة الخارجية علي أنها مجموعة من القواعد والأدوات والأساليب والتدابير والإجراءات التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الخارجية مع دول العالم لتعظيم الإيرادات النقدية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في خلال فترة زمنية معينة. كذلك هي أحدى جوانب السياسة الاقتصادية والتي تتعلق بالتجارة الدولية. تتبع الدول في مجال تجارتها الخارجية عدداً من السياسات التجارية التي يمكن أن تتنوع من دولة إلي أخرى حسب ظروفها وتوجيهاتها بقصد تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والإستراتيجية علي النحو التالي:

الأهداف الاقتصادية:

زيادة إيرادات النقد الأجنبي، إصلاح الميزان التجاري وميزان المدفوعات حماية الإنتاج المحلي والصناعات الناشئة من المنافسة الخارجية، منع هدر الموارد المادية عن طريق ترشيد وإحلال الواردات،توجيه الاستهلاك،توجيه المبادلات الدولية،تشغيل الأيدي العاملة وزيادة دخل الفرد، حماية الاقتصاد الوطني من الآثار الخارجية (الإغراق والانكماش والتضخم)، تشجيع ال استثمار من أجل الصادر،زيادة مستوى التشغيل في الاقتصاد الوطني.

الأهداف الاجتماعية:

حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كالمزارعين وصغار المنتجين والحرفيين،تخصيص الموارد لإعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات والطبقات المختلفة، زيادة رفاهية الأفراد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات الاستهلاكية.

الأهداف الإستراتيجية:

المحافظة علي الأمن القومي والمحافظة علي مصادر الطاقة القومية[1].

[1] عيسي ترتيب،دورة التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية ودور وزارة التجارة في هذا الصدد،الدورة 32 لمعرض الخرطوم الدولي،في الفترة 21 – 28 يناير 2012م.

عرفت التجارة الخارجية بين الدول منذ زمن بعيد حيث كانت تتم عن طريق المقايضة أي مبادلة سلعة بسلعة أخري بين الأفراد ثم تطور إلي تبادل السلع بين المصدرين والمستوردين دون أي ضوابط أو قوانين ثابتة تحكم ذلك.

وقد كانت هذه التجارة تنحصر في احتياجات الحياة اليومية (مواد غذائية – صناعات أولية – وبعض المواد الاستهلاكية).

ومع التطور الكبير الذي طرأ علي الصناعات، تعددت السلع وتنوعت، كذلك التطور الكبير في وسائل الاتصال ساعد في إنتشار وإزدهار التجارة الخارجية وتضاعف عدد المستوردين والمصدرين.

يطلق علي عملية التبادل للسلع والخدمات بين الدول التجارة الدولية او التسويق الدولي ويتم بين الدول من خلال عملية الاستيراد والتصدير، حيث يتم انتقال السلع والخدمات والأصول الرأسمالية والمعلومات من دولة لأخرى وفق إجراءات إدارية ومالية محدودة.

كما تعرف التجارة الخارجية بأنها العملية التي تتم بين طرفين مستورد ومصدر في دولتين لتصدير واستيراد سلعة يتفق علي جميع شروط بيعها فيما يسمي (بعقد البيع).

الصادرات: هي انتقال السلع والخدمات أو المعلومات أو الأصول المالية عبر الحدود السياسية إلي الخارج وفق إجراءات مالية وإدارية معينة.

الواردات: هي انتقال السلع او الخدمات او المعلومات أو الأصول عبر الحدود السياسية إلي الداخل وفق إجراءات مالية وإدارية معينة[1].

أيضاً التجارة الخارجية هي التي تتم من خلال عمليات لتصدير والاستيراد حيث يتم انتقال السلع والخدمات والموارد المالية من دولة لأخرى وفق إجراءات إدارية ومالية[2].

---

[1] احمد عبد الله ابراهيم،تمويل التجارة الخارجية،ب-ن،الطبعة الأولي،2010م،ص7.

[2] عبد العزيز عبد الرحيم،اسس التبادل التجاري،ب-ن،الطبعة الثالثة،2003م،ص10.

وقد أدي انتشار مبدأ التخصص وسهولة المواصلات والاتصالات الي انتقال التبادل من المحيط المحلي إلي المحيط الخارجي فبرزت التجارة الخارجية كحل لمعضلة عجز الدول عن القيام بمفردها يتحقق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات لعدم مقدرتها علي إنتاج هذه السلع أما لأسباب تعود لطبيعة تلك السلع أو عدم توفر رؤوس الأموال أو التكنولوجيا او الإدارة الحديثة لدي بعض الدول لإنتاجها بتكلفة أقل.

ان أهم ما يميز التجارة الخارجية عن التجارة الداخلية هو وجود الحدود الجغرافية التي تفصل بين الدول.

لقد ارتبطت التجارة الخارجية في الوقت الحاضر بالسياسة وفرضت نفسها كحلقة من حلقات المواجهة الدولية واستخدمت سلاحاً إستراتيجياً في أيدي الدول الكبري أثرت به علي سيادة بعض الدول[1].

ان فكرة التجارة الخارجية تقوم علي مبدأ التخصص في إنتاج بعض السلع والخدمات بتكلفة أقل مما ينتجها بها الآخرين، فيتيح هذا التخصص فرصة تجويد وزيادة الإنتاج وتحقيق الفوائض التي تتم مبادلتها.

يقصد بالتجارة الخارجية التحركات الدولية للسلع والخدمات أو هي اصطلح اقتصادي ينصرف إلي حركة السلع والخدمات بين الدول المختلفة[2].

ويطلق مصطلح التجارة الخارجية علي التجارة الخارجية بالمعني الضيق والذي يشمل الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة فقط.

فيطلق علي التجارة بالمعني الواسع والذي يشمل الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة، والهجرة الدولية والحركات الدولية لرؤوس الأموال، وبذلك يمكن أن نقول: أن العلاقات الاقتصادية الدولية السلعية أو المنظورة هي تفسير في إطار المبادئ والقوانين الناظمة لنظريات التجارة الدولية بصورها المختلفة،وبشكل خاص النظريات الحديثة في التجارة الدولية.

---

[1] المرجع السابق،ص10.

[2] عطيه عبد الحليم صقر،التجارة الدولية والتعاون الاقتصادي الدولي،دار النهضة العربية،الطبعة الأولي،1997م،ص7.

إن العلاقات الاقتصادية الدولية غير المنظورة تشمل المكونات التالية:-

-الخدمات المصرفية الدولية

-خدمات النقل البحري التي تقدمها شركات الملاحة البحرية

-خدمات النقل الجوي التي تقدمها شركات الطيران المدني

-خدمات التأمين البحري التي تقدمها شركات التأمين

-خدمات السفر لا سيما الخدمات السياحية العالمية

-خدمات نقل الملكية الفكرية لا سيما الخدمات المرتبطة بنقل التكنولوجيا[1]

هنالك أسباب عديدة واختلافات كبيرة جعلت من الضرورة بمكان من قيام تجارة دولية بين الأمم والشعوب وهذه الاختلافات هي:-

الحدود السياسية:

إن الحدود السياسية هي التي تحدد إطار الدول الجغرافي وبالتالي هنالك قوانين ونظم وعادات وتقاليد اقتصادية متعددة ومتنوعة تحد من حرية حركة السلع وإنتقال الخدمات إلا عبر وضع تشريعات وقوانين محددة وعليه فإن وجود تلك الاختلافات في الحدود السياسية كان سبب مباشر لقيام التجارة.

التفاوت في ظروف المناخ والتضاريس:

تتفاوت وتتباين الظروف الطبيعية المكونة للدول من دولة لآخري فهنالك دول تتمتع لمناخ استوائي وآخري مناخ السافنا الغنية وكذلك هنالك دول يسود فيها مناخ البحر الأبيض المتوسط بالإضافة إلي معدلات الأخطار ودرجات الحرارة والرطوبة، أما من ناحية التضاريس فيكون هنالك اختلاف واضح بين دولة وأخري فنجد ان بعض الدول تكون طبيعة أراضيها جسبلية ومجموعة صخور أخري طينية وثالثة رملية صحراوية.

[1] رعد حسن ،أساسيات التجارة الدولية المعاصرة من (الميزة المطلقة إلي العولمة والحرية والرفاهية الاقتصادية)،الجزء الأول،دار الرفا للنشر،الطبعة الأولي،2000م،ص29-30.

إن هذا التفاوت أدي لنشوء السلع التي لا يمكن إنتاجها في مناخ معين مثل الفواكه والتي تنمو بكثافة في الدول ذات المناخ البحر الأبيض المتوسط ومن ثم تسويقها في السوق العالمي وهو سبب مباشر لقيام التجارة الخارجية.

*** وحدة التعامل النقدي:**

ان الاختلاف في وحدات النقد وقوانين الصرف بين الدول ادي إلي ظهور التجارة الدولية.

*** الموارد الطبيعية البشرية:**

يختلف حجم الموارد الطبيعية ومدى استخدامها والاستفادة منها من دولة لأخري فهنالك دول توجد بها موارد طبيعية كثيرة مثل المياه، المعادن، الأراضي الخصبه، الصخور، الثروه الحيوانية بينما بعضها يفتقر تماماً لمثل هذه الموارد كما ان هنالك دول تتميز بوجود كثافة سكانية عالية وتنمو بمعدلات متزايدة مما يؤدي إلي وفرة في مستوى العماله ومعدلاتها وهي من الموارد البشرية المؤثرة في العملية الإنتاجية بينما هنالك دول تتميز بانخفاض وتدني حجم السكان ونموه بمعدلات بطيئة جداً مما يؤدي إلي انخفاض حاد في مستوى العماله مما يؤثر علي برامج التنمية الاقتصادية وبالتالي فإن التفاوت في حجم الموارد الطبيعية كان سبباً مباشراً في قيام التجارة الخارجية.

*** التفاوت في معدلات النمو الاقتصادي:**

نجد ان التجارة الخارجية تقوم بين بلاد تمر بمراحل من النمو الاقتصادي مختلفة كل الاختلاف ففيها البلاد الصناعية القديمة وفيها البلاد النامية التي قطعت شوطاً طويلاً نسبياً في عملية التنمية بدأت بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة كالهند وأوربا الشرقية وفيها بلاد مازالت متخلفة لم تكد تبدأ بعد اول الطريق ولذلك فهي بحاجة ماسه لأن تستورد ما يحتاجه سوقها المحلي من سلع وخدمات ليس بمقدورها ان تنتجها محلياً وكان ذلك سبباً في قيام التجارة الخارجية.

***اختلاف العادات والتقاليد والتراث:**

إن هذا التفاوت يعتبر عاملاً مهماً في قيام التجارة الخارجية بين الأمم إذ ان اختلاف العادات والتقاليد والتراث هي من المكونات الرئيسة لعنصر الثقافة والثقافة هي

المرتكز الروحي للشعوب وبالتالي فإن هذا الاختلاف يؤدي إلي إحداث مظاهر اجتماعية تبدو جلياً في المناسبات المختلفة كالأفراح والأتراح وهي تؤدي إلي نشوء حاجات ورغبات لا يمكن إشباعها إلا عن طريق السلع والخدمات وبالتالي فإن هذا التفاوت احدث قيام تجارة خارجية بين الدول.

أركان التجارة هي:

-المستهلكون وهم الذين يملكون النقود ويودون شراء السلع والخدمات

-البائعون هم الذين يعرضون السلع والخدمات وينقسمون إلي بائعين بالقطاعي وبائعين بالجملة.

-المنتجون وهم الذين يصنعون السلع والخدمات للبائعين أو مباشرة للمستهلكين.

اما عناصر التجارة فهي:

1/السلعة أو الخدمة

2/ المكان

وهو المكان الذي ستشتري فيه السلعة أو الخدمة

3/ وسائل النقل والترحيل

4/ وجود كادر للتدريب والتركيب

مقومات التجارة:

1/العنصر البشري: يلعب العنصر البشري دوره في نجاح أو فشل مشاريع الاستيراد والتصدير.

وهي تسعى لتحقيق أهدافها فوجود الكفاءات والمؤهلات والخبرات يعتبر أمراً ضرورياً في إنجاح الأعمال التي يقوم بها المشروع.

2/المعلومات: من أهم مقومات النجاح لمشروع الاستيراد والتصدير وجود جهاز كفوء يتولي عملية تجميع وتبويب وتصنيف المعلومات الضرورية والأساسية وجعلها متاحة لمتخذ القرار وجهاز قادر علي إجراء الدراسات والأبحاث اللازمة للحصول علي تلك المعلومات لخدمة أهداف المشروع.

3/الكفاءة الإدارية: الامكانات والموارد – الموقع – طبيعة المنتجات – الاستقرار السياسي،جميعها أعمال تسهم في نجاح أعمال مشاريع الاستيراد والتصدير وتساعد علي تحقيق أهداف هذه المشاريع بكفاءة عالية وبدرجة أقل من المخاطرة[1].

أهمية النشاط التجاري:

النشاط التجاري ليس نشاط واحد إنما مجموعة من الأنشطة تتداخل وتتفاعل مع بعضها مع بعضها البعض لخدمة غرض واحد وهو إشباع حاجات ورغبات الناس ولما كانت هذه الحاجات والرغبات تتجدد علي الأورام ولا تنتهي عند حد معين بهذا وصفه بالأنشطة المتداخلة التي تهدف لتقديم خدمة مرضيه للعملاء الحاليين والمرتقبيين.

لقد أصبح النشاط التجاري يضم العديد من الوظائف التي تقوم بتقديم الخدمات للأطراف مثل النقل والتخزين والتأمين والائتمان. فمن خلال عملية النقل تخلق المنفعة المكانية ومن خلال عملية التخزين تخلق المنفعة الحيازية أو التملك عن طريقه نقل الملكية السلع من المشتري إلي البائع.

هنالك أنواع من أشكال الانفصال التي يحدثها البعد الجغرافي بين المنتج والمستهلك:

– الانفصال المكاني: الذي يحدث نتيجه لوجود المنتج في منطقة جغرافيا ووجود المستهلك في منطقة أخرى.

– الانفصال الزمني: الذي يحدث نتيجة لاختلاف زمن الإنتاج عن زمن الاستهلاك.

– الانفصال الإداري: ويحدث نتيجة لنقص المعلومات عن السلعة او شروط تداولها

– الانفصال الحيازي: ويحدث عندما يمتلك احد الأطراف المتبادلة سلعة لا يرغبها الطرف الآخر

– الانفصال في القيمة:ويحدث نتيجة لاختلاف طرف التعميم بين أطراف التبادل

ان مهمة التجارة هي إضافة المنافع الجديدة للسلع وإزالة الفواصل الجغرافية بين المنتج والمستهلك وتقديم كافة الخدمات اللازمة لإتمام عمليات التبادل بغرض إشباع حاجات

[1] صلاح الدين حمزة الحسن،المدخل إلي التجارة الإلكترونية،المطبعة العسكرية،الخرطوم،2004م،ص11.

الأفراد والجماعات. تنشأ أهمية التجارة الخارجية من حاجة دول العالم إلي الحصول علي سلع وخدمات من الدول الأخرى ويرجع ذلك إلي:

(1)عدم قدرة أي دولة في العالم مهما بلغت قوتها الاقتصادية ان تقوم بإنتاج كل السلع والخدمات التي تحتاجها محلياً بسبب عدم توفر المواد الأولية أو عدم توفر الظروف الطبيعية والجغرافية الملائمة لإنتاج هذه السلع محلياً.

(2)اختلاف تكاليف إنتاج نفس السلعة بين دول العالم حيث تستطيع دولة ما إنتاج سلعة معينة داخلياً لكن بتكاليف مرتفعة نسبياً بالمقارنة بالدول الأخرى لذا لها من الأفضل عدم إنتاجها محلياً واستيرادها من الخارج.

وتختلف أهمية التجارة الخارجية من دولة إلي أخرى حسب مستوى تقدمها الاقتصادي ومدى توافر عناصر الإنتاج لديها[1].

أصبحت التجارة الخارجية من أهم الأنشطة التي تعتمد عليها كل دول العالم فلا توجد دولة واحدة تعيش مكتفية ذاتياً.

سياسة التجارة الخارجية:

ان سياسات التجارة الخارجية التي ترتضيها دولة ما يمكن ان يأخذ ثلاثة انواع من السياسات هي:-

سياسة التجارة الخارجية القومية:

وهي تلك السياسات التي تتخذها الدولة بمفردها لتحقيق أهداف اقتصادية قومية بغض النظر عن علاقتها بالدول الأخرى، أو المنظمات الاقتصادية الدولية، وبعبارة أخري هي تلك السياسات التي تتخذها الإدارة الاقتصادية للدولة، ومن امثلة هذه السياسات : سياسة الرقابة علي التجارة الخارجية والتميز السعري، وتحقيق التوازن الداخلي أو الخارجي.

[1] محمد احمد السريتى،مرجع سابق، ص7.

سياسة التجارة الخارجية الإقليمية:

وهي تلك السياسات التي تتخذها الدولة بالإتفاق مع الدول الأخري التي تقع في نفس الموقع الجغرافي بهدف تحقيق المصالح الاقتصادية المشتركة، ومن امثلة هذا النوع من السياسات، الإتفاقيات الثنائية، التكتلات الاقتصادية المختلفة.

سياسة التجارة الخارجية الدولية:

وهي تلك السياسات التي تتخذها المنظمات الاقتصادية والنقدية والدولية بشأن تنظيم التجارة الخارجية أو تنظيم العلاقات النقدية الدولية بهدف تحقيق نوع الاستقرار الاقتصادي، وتنشيط حركة التجارة الدولية ومن امثلة هذه التنظيمات صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وإتفاقية التعريفات والتجارة.

العوامل التي تؤثر علي شكل ومضمون سياسات التجارة الخارجية :

لا شك ان وضع الإطار الذي تتحرك فيه الإدارة الاقتصادية بالشكل الذي يساعدها علي تحقيق الأغراض التي تسعي إليها الإدارة إنما يتحدد وتؤثر فيها عوامل عدة تأثيراً بالغاً يمكن تلخيصها فيما يلي:-

مستوي التنمية الاقتصادية:

يعتبر مستوى التنمية الاقتصادية من أهم العوامل التي تحدد شكل ومضمون السياسة في التجارة الخارجية، إن بلوغ مرحله متقدمه من النمو الاقتصادي يساعد علي وضع سياسة أكثر مرونة، بعكس الحال في وجود مستوى متخلف، فتكون السياسة أكثر تعقيداً في تطبيقها، حيث تكون الدولة قد وصلت في نموها إلي القاعدة الاقتصادية بالشكل الذي يسمح لها بحرية التنافس في السوق العالمية أو علي الأقل فرص الدعم، ومن الأمثلة الواضحة في هذا المجال اتساع سياسة تشجيع الصادرات بالنسبة لبعض المنتجات وخاصة الصناعات الناشئة، إن هذه الصناعات بلا شك تكون في مراحلها الأولي في حاجة إلي العديد من وسائل الدعم خاصة إنها لا تتمتع بالميزة النسبية في

مجال تجارتها الخارجية، ومع مرور الوقت ومع اكتساب الخبرات اللازمة لممارسة هذا النشاط، فإن التكاليف تكون أقل إن لم تتلاشى في الأجل الطويل.

الظروف والأوضاع الاقتصادية القائمة:

تلعب الأوضاع الاقتصادية دوراً هاماً في تشكيل مضمون هذه السياسات، فكما سبق القول إن الغرض الأساسي من وجود هذه السياسات هو تحقيق أوضاع آو أهداف اقتصادية معينة، لذلك ينبغي دراسة الوضع القائم ومميزاته بالشكل الذي ييسر معرفة تأثير هذه السياسات علي قطاعات الاقتصاد المختلفة.

فإذا كان هنالك تغيير في الطلب علي الصادرات فإنه ينبغي اتباع سياسة من شانها زيادة حجم الصادرات، وتقليل فرص الاستهلاك المحلي، خاصة إذا كانت مشكلة النقد الأجنبي تمثل عقبة أساسية أمام المخطط الاقتصادي كما إن نقص المعروض من بعض السلع المستوردة مع أهميتها إستراتيجياً علي المستوى القومي قد يشجع علي إنشاء سياسة لإحلال الواردات بالنسبة لهذه السلع.

وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج:

تلعب وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج دوراً في رسم السياسات التجارية في مجال التجارة الخارجية، فإذا كانت عناصر الإنتاج اللازمة سواء في مجال التصدير أو الاستيراد متوفرة، فإنها بذلك لا تشكل أي عبء علي ميزانية النقد الأجنبي، غير أن عدم توفرها يضع مشكلة امام المخطط لهذه السياسات لأن استيرادها والعمل علي توفيرها يستدعي تدبير النقد الأجنبي اللازم، كما أن توافر او ندرة عناصر إنتاج معينة قد يؤثر علي اختيار الصناعات التصديرية أو الاستيرادية التي تقوم علي استغلال مثل هذه العوامل.

حجم ونطاق السوق الداخلي:

عند وضع أي سياسات للتجارة الخارجية نجد ان السوق الداخلية تلعب دوراً مهماً في تحديد ورسم هذه السياسات ففي مجال الصادرات يلعب الطلب الداخلي علي المنتجات المختلفة دوراً هاماً في تحديدها كذلك فإنها تؤثر علي السعر إذا ما كان نطاق وحجم

الإنتاج لسد هذا الطلب يمكن من الاستفادة من الإنتاج الكبير، كما إن تشجيع او الإقلال من الواردات غنما يعتمد علي الطلب الداخلي ومدى مرونته لاي تقلبات في مستوى الأسعار[1] .

أهداف التجارة الخارجية:

الأهداف الاقتصادية:

- حماية الصناعات الوطنية الناشئة من المنافسة الأجنبية
- دعم التنمية الاقتصادية من خلال الحصول علي موارد مالية
- إصلاح العجز في ميزان المدفوعات
- تشجيع تصدير سلعة او سلع معينة وتخفيض استيراد سلع أخرى

الأهداف السياسية:

توفر اكبر قدر من الاستقلال الاقتصادي وتحقيق الاكتفاء الذاتي لاعتبارات سياسية وحماية الأمن القومي وحماية الصحة العامة والآداب.

تنشأ أهمية التجارة الخارجية من حاجة دول العالم إلي الحصول علي سلع وخدمات من الدول الأخرى ويرجع ذلك:

1/عدم قدرة أي دولة في العالم مهما بلغت قوتها الاقتصادية أن تقوم بإنتاج كل السلع والخدمات التي تحتاجها محلياً بسبب عدم توافر المواد الأولية آو عدم توافر الظروف الطبيعية والجغرافية الملائمة لإنتاج هذه السلع محلياً.

2/اختلاف تكاليف إنتاج نفس السلعة بين دول العلم ولذلك من الأفضل أن تخصص كل دولة في إنتاج السلع والخدمات التي تنتجها بتكلفة اقل من غيرها من دول العالم.

كذلك تختلف أهمية التجارة الخارجية من دولة إلي أخرى حسب مستوى تقدمها الاقتصادي ومدى توافر عناصر الإنتاج لديها.

يترتب علي قيام التجارة الخارجية تحقيق عدة مزايا بالنسبة لجميع دول العالم وهي:

---

[1] حافظ الزين،الاتجاهات المصرفية المعاصرة وأثرها علي زيادة حجم التجارة الخارجية، دراسة حالة السودان:بحث غير منشور لنيل درجة الدكتوراه،في التجارة ،جامعة شندي،ص(14-16).

- الاستفادة من موارد الدول الأخري
- الاستفادة من التخصص وتقسيم العمل علي المستوى الدولي
- منع الاحتكار
- توفير فرص عمل داخل كل دولة
- تحقيق موارد مالية عن طريق الرسوم الجمركية
- تحقيق تكاليف وأسعار السلع والخدمات

نجد التخصص الدولي في التجارة الخارجية وذلك بإنتاج الدولة للسلع والخدمات التي تزيد بكميات عن حاجتها.

يرجع التخصص إلي مجموعة من العوامل أهمها:

1/اختلاف الظروف الطبيعية:

يؤدي إلي تخصص كل دولة في إنتاج بعض المواد الأولية او السلع الوسيطة او السلع النهائية الزراعية او الصناعية أو إنتاج البترول.

2/مدى توفر وندرة عناصر الإنتاج:

يتحدد التخصص أيضاً طبقاً لمدى توفر وندرة عناصر الإنتاج داخل كل دولة وخاصة عنصري العمل ورأس المال.

3/تكاليف النقل:

أن تكاليف نقل سلعة تؤثر علي مدى اتساع سوق هذه السلعة لأنها تضاف إلي تكلفة الإنتاج.

4/توفر التكنولوجيا الحديثة:

فالدول التي يتوافر لديها التكنولوجيا الحديثة عن طرق الاختراع أو الابتكار أو التجديد تستطيع إنتاج سلع إنتاجية أو رأسمالية مثل المعدات والسيارات والآليات[1]

[1] محمد احمد السريتى،اقتصاديات التجارة الخارجية،كلية التجارة جامعة الإسكندرية،مؤسسة رؤى للطباعة والنشر والتوزيع،المعمورة،ص10.

أيضاً تعرف التجارة بأنها عملية البيع والشراء للسلع والخدمات وما يتبع ذلك من إجراءات وممارسات لإنفاذ هذه العمليات مثل دفع النقود الترحيل – التعبئة...الخ.

المخاطر في التجارة الخارجية المفهوم والأهداف والمهددات:

مخاطر العمل في مشروعات الاستيراد والتصدير:

تصادق مشروعات الاستيراد والتصدير العديد من العقبات والمشاكل والأخطار وتختلف هذه المخاطر ودرجة خطورتها باختلاف طبيعة العمل الذي تقوم به وقدرة ونظام وهيكلة وآلية المشروع علي التكيف في مواجهة هذه المشاكل.

هنالك نوعين من المشاكل التي تواجه مشروعات الاستيراد والتصدير وهما الأخطار الداخلية والإخطار الخارجية وكيفية مواجهتها ومعالجتها.

الأخطار الداخلية:

وهي التي تتعلق بطبيعة عمل مشروعات الاستيراد والتصدير وعناصر عمل أهمها:- الأخطار الناجمة عن العنصر البشري وهي الأخطار التي تتعلق بصاحب العمل والعمال المنفذين وتتجلي في افتقار صاحب العمل للمواصفات الأساسية التي تؤهله للقيادة والإدارة اما المخاطر المتعلقة بالعمال والمنفذين فإنها تكمن في عدم كفاءتهم وقدرتهم تنفيذ الأعمال والوظائف.

مخاطر العنصر المادي تتعدد في:

أ-الأخطار المتعلقة باختيار موقع المشروع.

ب-المخاطر الخاصة بتحديد حجم المشروع واتساعه وتتضمن الخطار التي يتعرض لها المشروع نتيجة عجز المشروع الجزئي او الكلي عن القدرة علي التغيرات التي تحدث في أسواق البيع والشراء.

ج-الأخطار المتعلقة بالتمويل: وهي التي تصيب المشروع في حالة عجزه عن توفير الأحوال اللازمة لكي يحافظ علي الالتزام بالدفع

د- الأخطار المتعلقة بالتنظيم الإداري:

وتظهر هذه المخاطر عند افتقار التنظيم الإداري للمشروع إلي القدرة اللازمة والكافية للتأقلم مع تغيرات تطورات الأسواق التي يتعامل معها.

هـ- الأخطار الخاصة بطريقة أداء العمل وتنفيذه في المشروع

تنتج هذه الأخطار بين المستورد والمصدر لأن العقد يتضمن عدة شروط مثل:

كمية السلعة – شروط الدفع – وقت التسليم – مكان التسليم – طريقة التسليم – السعر – وسيلة النقل – طريق الدفع.

مخاطر السوق:

أخطار تتعلق بالجغرافيا وهي التي تنتج عن عجز المستورد أو المصدر عن اختيار انسب وسائل النقل لنقل وشحن البضاعة

أخطار تتعلق بالوقت:

وهي التي يمكن تلخيصها بعدم اختيار الوقت المناسب للقيام بالعمل المحدد والتي تنشأ عن اختيار أوقات شراء أو أوقات بيع غير مناسبة:-

- الأخطار الخاصة بالسوق والكمية المناسبة
- الأخطار المتعلقة بوجود البضاعة:فاستيراد بضاعة بجودة لا ترضي رغبات السوق أو المستهلكين او الموزع ستترتب عليها مشاكل مختلفة[1]

أيضاً مخاطر النقل:

فهناك الشحن البحري وله عيوبه مثل قلة المرونة أو انعدامها لأنها ترتبط بمواعيد شحن محدده كما يتطلب وجود موانئ مهيأة لاستيعابها.

- كذلك بطئ الحركة لا يشجع نقل السلع السريعة التلف أو التي لا تتحمل
- درجة الخدمة المتوفرة أقل
- طول الفترة التي تحتاجها للتحميل والتفريغ

أما النقل البري: تتعرض الشاحنات التي تعبر طرق دولية للتأخير مما ينتج عنه خسائر فادحة.

[1] شريف علي الصوفي،التجارة الدولية،الأردن:عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع،الطبعة الأولي،2012م،ص172.

أما النقل الجوي: فهو أقل خطراً

مخاطر التأمين في التجارة الدولية: فيتلخص بنقل المخاطر المحتملة إلي طرف آخر لتخفيض الخسائر التي يمكن أن تنجم عن تحقيق الخطر[1].

المعوقات الخارجية:

تتسم الصادرات السودانية مثل كل السلع الأولية من مرونة الطلب عليها مما يعرض ايراداتها لعدم الاستقرار كما أن أسعارها مقارنة بأسعار الواردات السودانية المصنعة وشبه المصنعة تنخفض باستمرار، وهذا ما يعرف بتدهور شروط التبادل التجاري.

أسلوب الحمائية prorectionism في التجارة الخارجية لا يزال قائماً بين الشركاء التجاريين والدول الأقوى تعمل علي حماية اقتصادياتها وتمنع من تدفقات الناتج من الدول النامية بكل الوسائل المتاحة بالرغم من وجود القات سابقاً منظمة التجارة حالياً إلا أن المرء لا يتفاءل كثيراً لوقف استخدام أسلوب التعرفة الجمركية ودعم الصادر[2]

---

[1] شريف علي الصوفي،مرجع سابق،ص173.

[2] دورة مصرفية عن التمويل التجاري للصادرات والواردات،المشاكل والحلول،تحت رعاية محافظ بنك السودان،امايو 1998م، (السوداان الخرطوم: المعهد العالي للدراسات المصرفية)،ص2

المبحث الثاني

تجارة السودان الخارجية

شهدت التجارة السودانية اهتماماً بالغاً من المسئولين منذ أن ضُم السودان إلي مصر عام 1821م بل أن الاهتمام التجاري قد اعتبره الكثيرين ممن تتبعوا وتطور العلاقات المصرية السودانية في القرن التاسع عشر أحد العوامل التي كانت قد واجهت محمد علي علي شطر السودان.

هنالك طرق للتجارة الداخلية منها:

الدرب الموصل من الخرطوم إلي بربر ومنها إلي سواكن، وكذلك الخرطوم والقضارف إلي مصوع ومن دارفور إلي الخرطوم إلي دنقلا ولقد فتحت بعثات الضابط المصري سليم قيودات في النيل الأبيض طريق الملاحة والتجارة مع جنوب السودان.

وفي عهد الخديوي اسماعيل وضعت عدة امور لتنظيم عملية التجارة مع الجنوب بعد أن كانت متروكة للأهواء الفردية لكل تاجر فقد اخذت الحكومة من التجار أسلحتهم وفرضت عليهم مقداراً معلوماً من تجارتهم (كحصة للحكومة) كانت تقدر بثلاثة اخماس تجارتهم من ريش النعام والصمغ العربي ومن سن الفيل وفقد أبدى هؤلاء التجار كثيراً من الضجر إذا هذه المعاملة.

أما التجارة في غرب السودان فقد احتلت الابيض عاصمة كردفان مركزاً تجارياً هاماً فقد كانت تضم أقسام لعرض السلع المحلية والواردة من الخارج وقد كان الرقيق في الابيض أحد السلع التجارية الهامة التي اشتهر بها علي كافة انحاء السودان الأخرى.

ويتم الحصول علي هذه السلعة بواسطة الجلابة من مواطن الزنوج القريبة، وكذلك اشتهرت بتجارة العاج والصمغ العربي وريش النعام، كذلك من اهم أسواق دارفور كانت الفاشر، أيضاً أصبحت الخرطوم في عهد الإدارة المصرية مركزاً تجارياً هاماً في قليل من الوقت وكانت العملة التي يتبادلها التجار في سوق الخرطوم هي نفس العملة التي تتداول في مصر.

سلكت التجارة مع مصر طرقاً عديدة وكانت أهم السلع التي تصدرها مصر إلي السودان الأقمشة المختلفة وكذلك السلع الأوربية مثل الكهرمان والالات القاطعة والسيوف والنحاس والحديد والصابون والمصنوعات الحديدية وكانت تصدر إلي السودان عن طريق مصر. كذلك التجارة مع الحبشة فقد كان اقليم سنار الواقع علي النيل الأزرق الذي ينبع من الحبشة من اكثر الأقاليم ارتباطاً بالحبشة حيث يعد المنفذ الرئيسي لتجارة هذه الدول الإفريقية أيضاً التجارة مع شبه الجزيرة العربية ومناطق جنوب غرب آسيا حيث كان مينا سواكن ومصوع منفذاً هاماً للتجارة.

كانت بلاد الحجاز تستورد القرب والأكياس الجلدية منذ عام 1877م في عهد الخديوي اسماعيل حيث بلغت رسوم الجمارك 8% الأمر الذي أدى إلي تزمر التجار، وفي عام 1877م عين غردون موظفين الجمارك من الوربيين وقام بإعفاء ميناء بريرة من الرسوم والعوائد.

ظهرت السيطرة البريطانية كذلك في النواحي الاقتصادية حيث وجه الحاكم العام الزراعة في مشروع الجزيرة وذلك لتصدير القطن إلي مصر في عام 1949م.

وبهذا استمرت السيطرة البريطانية المستمدة من كون انجلترا هي التاجر الوحيد المسموح للسودانيين ببيع منتجاتهم منه وشراء احتياجاتهم من إنتاج مصانعه.

لقد اكتسب موقع السودان الإستراتيجي اهميته وموقعه الفريد من حيث اطلالته علي البحر الأحمر والذي يربطه مع المنطقة العربية والشرق الاوسط وافريقيا مما يمكنه من لعب دور حيوي في مجال التجارة العابرة للدول العربية والإفريقية إلي جانب ان يكون منفذاً لدول الجوار غير المطلة علي البحر (اثيوبيا – تشاد – افريقيا – الوسطى) والجنوب بعد قيام الدولة الوليدة.

يمتاز السودان بتنوع كثير في المناخات وتعدد واسع في أنواع الأراضي ووفرة في مياه الري هذه العوامل جعلت السودان قبلة الأنظار للمستثمرين في القطاع الزراعي لذلك نشطت تجارة الخضر والفاكهة في الأسواق الأوربية والعربية وزاد الطلب بفضل

تحسن الأوضاع الاقتصادية لتلك البلاد فنجد المانجو هي الصادر الرئيسي للفاكهة كذلك الشمام صادر رئيسي لأوربا والبصل يصدر لتركيا وأوربا.

كما نجد ان السودان يعمل علي تصدير الثروة الحيوانية أكثر للبلاد التي تستوعب الذبيح المملكة العربية السعودية في موسم الحج.أيضاً نجد ان السودان يمتاز بأراضيه الواسعه حيث تم تنقيب الذهب وتم تصديره حيث بلغت جملت الصادرات من الذهب في الربع الأول من العام الحالي نحو سته اطنان بقيمة 275 مليون دولار امريكي وكذلك يصدر الصمغ العربي.

أما البترول السوداني يصل الإنتاج من الخام إلي 585 برميل يومياً في 2006م حيث بدأ تصدسره في العام 1999م حيث ينتج خام البترول في الوقت الحالي من حقول (هجليج ، توما الجنوبية ، منطقة فلوج ، الفولة).

نجد ان المصفاة العاملة في البلاد هي:

مصفاة الجيلي حيث يتم تكرير 100 برميل يومياً، ومصفاة الابيض 15 برميل ومصفاة ابو جبارو يتم تصديره عن طريق ميناء بشائر حيث يتم نقله عبر خطوط الأنابيب إلي شرق السودان.

اما بالنسبة للواردات فالسودان يستورد العربات وقطع الغيار والمعدات والأجهزة الطبية أيضاً الذهب المصنوع ومستحضرات التجميل وماكينات التصوير والأسلحة.

نجد ان واردات السودان قد بلغت عشرة مليار دولار خلال العام[1]

[1] رأفت غنيمي الشيخ،عميد كلية الآداب،جامعة الزقازيق، مصرو والسودان في العلاقات الدولية،علا للكتب،ص353.

جدول رقم (1/2/3)

تجارة السودان الخارجية

المصدرون الرئيسيون خلال الفترة 2008 – 2012

(القيمة بملايين الدولارات)

المصدرون	2008	2009	2010	2011	2012
الدول الآسيوية	10.541.50	6.970.0	9.257.9	6.889.2	97.9
الصين	8.755.20	6.257.3	8.265.3	6.320.1	53.8
اليابان	1.126.60	213.8	493.7	314.7	4.6
اندونيسيا	215.2	144.4	43.6	56.9	0.2
الهند	183	8.194	141.1	30.8	24.0
كوريا الجنوبية	91.7	10.4	2	1.0	0.0
دول اسيوية اخرى	169.8	149.2	213.2	165.7	15.5
الدول العربية	761.2	633.4	1575.3	1.846.5	2.650.1
الامارات المتحدة	476.3	261.8	1.319.8	1.494.8	2.127.2
المملكة العربية السعودية	104.4	198.0	160.9	240.0	309.0
مصر	60.2	54.8	43.3	54.1	133.2
دول عربية أخرى	120.3	118.8	51.3	57.6	80.7
الدول الاوربية	260.2	76.1	120.3	226.7	100.9
دول الاتحاد الأوربي	245.3	45.3	84	211.9	61.7
المملكة المتحدة	7.8	24.4	32	6.7	15.2
دول أوربية أخرى	7.1	6.4	4.3	8.0	24.1
كندا	79.7	403.6	60	28.6	93.8
الولايات المتحدة المريكية	2	8.1	4.9	5.3	4.8
دول أخرى	25.8	165.9	385.9	602.3	420.1
المجموع	**11.670.4**	**8.257.1**	**11.404.3**	**9.655.7**	**3.367.7**

لمصدر :بنك السودان المركزي والإدارة العامة لشرطة الجمارك

نلاحظ من الجدول رقم (1/2/3) أن قيمة الصادرات للدول الأسيوية في العام 2008 بلغت 10,541,50 مليون دولار، لتنخفض في العام 2009م إلي 6,970 مليون دولار، لتصل في العام 2012م إلي 97,9 مليون دولار، أما في العام 2008م فقد نالت الدول العربية أكبر نصيب من الصادرات السودانية خاصة المملكة العربية السعودية والأمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية صادرات بلغت حوالي 761,2 مليون دولار في العام 2008م لترتفع ارتفاعاً ملحوظاً في العام 2012م إلي 2,650 مليون دولار.

أما الدول الأوربية فقد كانت قيمة الصادرات للعام 2008م حوالي 260,2 مليون دولار لتنخفض في العام 2009م إلي 76,1 مليون دولار وتواصل الانخفاض في العوام التالية 2010م، 2011م إلي أن تصل في العام 2012م ألي 100,9 مليون دولار.

جدول رقم (2/2/3)

تجارة السودان الخارجية

المستوردون الرئيسيون خلال الفترة 2008 – 2012

(مليون دولار)

المستوردون	2008	2009	2010	2011	2012
الدول الآسيوية (غير العربية)	4.180.8	3.926.9	3.789.2	3.750.2	2.694.3
الصين الشعبية	2.163.3	1.926.9	2.082.6	1.980.8	1.244.6
الهند	885.8	624.5	473.1	617.7	653.9
اليابان	389.0	449.0	473.7	304.6	228.5
كوريا الجنوبية	237.2	202.4	221.7	167.1	140.0
دول اسيوية اخرى	505.5	488.1	538.1	680.0	427.3
الدول الأوربية	1.800.8	1.678.4	1.583.7	1.705.0	745.0
دول الأتحاد الأوربي	1.280.4	1.418.7	1.162.2	1.056.8	206.0
المملكة المتحدة	214.8	200.0	166.5	157.6	310.0
دول أوربية أخرى	305.6	59.7	255.0	490.6	229.0
الدول العربية	2.136.4	1.837.3	2.785.8	2.467.50	2.209.0
الامارات المتحدة	626.3	526.9	939.9	929.4	494.0
المملكة العربية السعوية	746.3	564.7	585.4	634	751.0
مصر	451.7	460.1	687.3	537.2	639.0
دور عربية أخرى	312.2	285.6	573.2	366.9	325.0
استراليا	305.3	369.9	358.3	207.7	347.6
الولايات المتحدة الأمريكية	211.5	353.6	190.4	78.4	99.8
دول أخرى	716.7	1.760.8	1.337.4	1.027.10	3.379.3
المجموع	**9.3515**	**9.690.9**	**10.044.8**	**9.235.9**	**9.475.0**

المصدر :بنك السودان المركزي والإدارة العامة لشرطة الجمارك

نلاحظ من الجدول رقم (2/2/3) أن قيمة الواردات للدول الأسيوية في العام 2008 بلغت 4180,8 مليون دولار، لتنخفض في العام 2009م إلي 3690,9مليون دولار، لتصل في العام 2012م إلي 2694,3 مليون دولار، أما الدول العربية فقد نالت أكبر نصيب من الواردات السودانية خاصة المملكة العربية السعودية حيث بلغت حوالي 746,2 مليون دولار في العام 2008م لترتفع في العام 2012م إلي 751 مليون دولار.

أما الدول الأوربية فقد كانت قيمة الواردات للعام 2008م حوالي 1800,8 مليون دولار لتنخفض في العام 2009م إلي 1678,4 مليون دولار وتواصل الانخفاض إلي أن تصل في العام 2012م ألي 745 مليون دولار.

المبحث الثالث

دور الاعتمادات المستندية في التجارة الخارجية

تكون التجارة في الجهاز المصرفي عبر خطابات الضمان او الاعتمادات المستندية أو التمويل، أي يعتبر الجهاز المصرفي وسيطاً تجارياً حيث تتم عبره التجارة الخارجية وتتم التجارة عبرة الجهاز المصرفي بواسطة أحد صيغ التمويل أي التمويل عن طريق الاستثمار وهي:

الاعتمادات المستندية:

يرجع ظهور الاعتمادات المستندية للقرن الماضي حيث تدخلت البنوك في عمليات التبادل التجاري بواسطة فتح اعتمادات مستندية وبدأت تظهر قواعد منظمة لها في نهاية العقد الثاني من القرن العشرين باتفاق رجال البنوك علي تفسير موحد لشروط الاعتمادات المستندية وله عدة تعريفات:

يعرف بأنه تعهد صادر من البنك بناءً علي طلب العميل يسمي الأمر لصالح الغير المصدر ويسمي المستفيد يلتزم بمقتضاه بدفع أو قبول كمبيالات مسحوبة عليه من هذا المستفيد وذلك بشروط معينة وارده في هذا التعهد ومضمون برهن حيازي علي المستندات ومضمون برهن حيازي علي المستندات الممثلة للبضائع المصدرة[1]

هناك أربعة أطراف أساسية لكل معاملة خطاب اعتماد مستندي وهي:

1-المشتري يقوم بتقديم طلب فتح خطاب اعتماد مستندي.

2-البنك المصدر لخطاب الاعتماد (بنك المشتري حيث يقوم البنك بإصدار خطاب اعتماد مستندي مسمياً البائع كمستفيد ويقوم بإرساله للبنك المبلغ.

3-البنك المبلغ لخطاب الاعتماد (بنك البائع) بناءاً علي تعليمات المصدر للاعتماد والمشتري يقوم البنك المبلغ بإخطار البائع بفتح الاعتماد لصالحه والبنك المبلغ يكون عادة البنك الذي يتعامل معه البائع في بلده[2].

---

[1] د.محى الدين اسماعيل علم الدين،الاعتمادات المستندية،(القاهرة:المعهد العالي للفكر الإسلامي،1996م)،ص13.

[2] مرجع سابق،ص137.

4-بائع المستفيد أو المصدر يقوم البائع باستلام الأخطار بفتح الاعتماد من البنك المبلغ يوفي شروط الاعتماد ويقوم بإستلام قيمة الاعتماد البائع هو المستفيد من خطاب الاعتماد.

أنواع الاعتمادات[1]:

1-الاعتمادات غير المعززة: يقوم البنك المصدر بإصدار الاعتماد المستندي يتم إبلاغه للمستفيد بدون تعزيز البنك المبلغ.

2-الاعتمادات المعززة: يقوم البنك بإصدار الاعتماد المستندي والذي يتم إبلاغه للمستفيد مصحوباً بتعزيز المبلغ والذي إذا وافق علي التعزيز يطلق عليه confirming bank

3-الاعتماد الدائري:هو ذلك الاعتماد الذي يتم إصداره بمبلغ محدد هذا المبلغ يتم تكراراه أو تدويره لمرات أو مدد أخرى تلقائياً وبدون إخطار مسبق من البنك مصدر الاعتماد.

4-الاعتمادات القابلة للتمويل:تستخدم عندما يكون المستفيد الأصل من الاعتمادات وكيلاً لأحد المنتجين.

5-الاعتمادات المقابلة:يقوم الوكيل لأحد المنتجين بإصدار اعتماد آخر جيد.

6-الاعتماد الوسيط

هنالك بعض المشاكل التي تواجه الاعتمادات:

1/ حالة القوة القاهرة:إذ أنه لا تتحمل البنوك أي التزام أو مسئولية علي النتائج الناجمة عن إنقطاع أعمالها بسبب القضاء والقدر أو أعمال الشغب أو التمرد أو الاضطرابات أو الحروب الحادث المفاجئ.

2/ الغش والخطأ الجسيم:لا تتحمل المصارف أي التزام او مسئولية عن الشكل او الكفاية أو الدقة أو الصحة أو الزيف أو الأثر القانوني لأي مستند.

3/ استعمال الحيلة:وهذا يحدث في حالة استعمال المستندات المزورة.

4/ سوء نية قصد الوصول إلي غرض غير مقصود[1]

---

[1] محمود نور الدين،نائب المدير العام،البنك الأهلي،الاعتمادات المستندية،جامعة عين شمس،ص81-107.

[1] د.أكرم إبراهيم حميدان الزعبي،مسئولية المصرف المصدر في الاعتماد المستندي،دراسة مقارنة وفقاً لأحكام النشرة،(عمان:الأردن،دار وائل للنشر،الطبعة الأولي)،ص140.

لكن خطاب الاعتماد المستندي المعزز ذو الفقرة الحمراء يغطي المخاطر التي تنجم عن مثل هذه الحالات إلا إذا ثبت قانونياً ان الخطر كانت نتيجة لقوة قاهرة وفقاً لنظرية الظروف الطارئة.

الـفـصل الـرابـع

الدراسة التطبيقية

المبحث الأول: خلفية عن البنك الإسلامي السوداني

المبحث الثاني: خطوات وإجراءات الدراسة التطبيقية

المبحث الثالث: مناقشة اختبار صحة الفروض

المبحث الأول

خلفية عن البنك الإسلامي السوداني

أنُشأ البنك الإسلامي السوداني في عام 1982م وسجل طبقاً لقانون الشركات لعام 1925م.

رأس المال المصرح به 80,000,000 جنيه سوداني

رأس المال المدفوع 60,209,538 جنيه سوداني

يقوم البنك بجميع الأعمال المصرفية والمالية التجارية وكافة أعمال الاستثمار ويسهم في:-

- المشروعات الزراعية والصناعية والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وذلك بالطريقة والكيفية التي يراها البنك مناسبة وفقاً للشريعة الإسلامية.

- الاهتمام بصغار الحرفيين وصغار المستثمرين وأصحاب الأعمال الصغيرة ومعاونتهم ومساعدتهم في مشروعاتهم من اجل تحسين ظروفهم المعيشية.

- يهتم البنك بتنشيط التجارة الخارجية ودفعها مما يحفظ التوازن المطلوب من الداخل والخارج لصالح الاقتصاد السوداني، يهتم البنك بأعمال التعدين والمشروعات العمرانية ومشروعات الخدمات وغيرها من المشروعات الاقتصادية يشجع البنك قيام سوق المال بالسودان ويعمل علي تدعيم وتوفير المناخ المناسب لنشاط رأس المال وجذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية إلي الاستثمار بثقة واطمئنان بهدف خدمة التنمية بالبلاد.

فروع البنك: يضم البنك الإسلامي السوداني 12 فرعاً داخل ولاية الخرطوم و29 فرعاً خارج ولاية الخرطوم.

الشركات التابعة:

1-الشركة الإسلامية للإسكان والمقاولات:

أنشأت في عام 1986م وذلك بغرض الاستثمار في العقارات وتشييد المباني وتبلغ نسبة مساهمة البنك في رأسمالها 86%.

2-شركة السلامة للتأمين:

أنشأت في عام 1994م ويبلغ نسبة مساهمة البنك في رأسمالها 61%.

3-الشركة الإسلامية للتجارة والاستثمار:

أنشأت في عام 1985م لممارسة كافة الأعمال التجارية وتبلغ نسبة مساهمة البنك في رأسمالها 49%.

الهيئة الشرعية:

يخضع البنك في جميع معاملاته لهيئة الرقابة الشرعية التي تتبع لمجلس الإدارة وتقوم بأداء أعمال الرقابة الشرعية من خلال فرق التفتيش.

المعاملات الضريبية والزكوية:

يخضع البنك من الناحية الضريبية لقوانين الضرائب السودانية (ضريبة أرباح الأعمال) ومن الناحية الزكوية يخضع المصرف لقوانين ديوان الزكاة السوداني.

الوصف الوظيفي لهيكل البنك الإداري:

(1)مجلس الإدارة

هو المجلس الذي يتكون من المساهمين بعددية محددة عبر الجمعية العمومية وفي البنك الإسلامي تبلغ عددية مجلس الإدارة (10) أعضاء هذا المجلس وضع الإستراتيجية العامة للبنك وإجراءات العمل المصرفي والميزانية العامة.

(2)المدير العام ونائب المدير:

يختص عمل ووظيفة المدير العام ونائبه باتخاذ القرارات والموجهات لسياسة الموضوعة من مجلس الإدارة إلي الإدارات الهيكل الموضح ومتابعة الأداء عن الأجهزة الرقابية المتمثلة في تفتيش الفروع وتقييم الأداء و المراجعة الشرعية بالاستعانة بإدارة التخطيط.

(3)مساعدو المدير العام:

تختص وظيفتهم بالتصديقات في حدود صلاحيات محددة ومتابعة إجراءات التنفيذ والعمل.

(4)مدراء الإدارات:

تنفيذ القرارات والموجهات والتصديقات المصدرة لهم حسب تخصص كل إدارة ومتابعة تنفيذها سواء داخل الإدارة أو المتعلقة بالفروع

(5)مدراء الفروع:

تنفيذ خطة العمل المصرفي الواردة لهم عبر المنشورات والضوابط المنظمة للعمل من الإدارة التنفيذية بالإضافة إلي إجراءات العمل الروتيني المتمثلة في العمل المصرفي من فتح الحسابات للعملاء والودائع والخدمات المصرفية الأخرى حسب ضوابط وموجهات بنك السودان.

الوصف الوظيفي للإدارات بالمركز الرئيسي:

-إدارة الشؤون الإدارية:

الإدارة التي تختص بإجراءات شؤون البنك الإدارية من الخدمات العامة كثير المركبات والدخول في عطاءات توريد المطبوعات والأمانات وتجميع الأصول مع أعمال الصيانة وعقد الإيجارات للبنك وفروعه الإشراف العام علي الشؤون المصرفية وتنظيم وتأسيس الفروع الجديدة ومتابعة مشاكل الفروع ورفعها الإدارة التنفيذية وإجراءاتالعميل المصرفي من إصدار وتعميم المنشورات والضوابط وتوجهات الإدارة التنفيذية.

-الإدارة الدولية:

هي الإدارة التي تختص بأعمال البنك بالنقد الأجنبي فقط وإدارة حسابات البنك في الخارج عبر المراسلين وتصديقات فتح الاعتمادات بالإضافة إلي التصديق بصرف العملات الأجنبية النقدية وعمل التمويل الخارجية إلي خارج السودان.

-إدارة الاستثمار والتمويل:

الإدارة التي تختص بأعمال التصديقات والتمويل المصرفي عبر صيغ محددة وفق السياسة المقررة من بنك السودان بالترتيب والتنظيم من ودائع البنك ومتابعة التنفيذ والتصفية بالإضافة إلي الإجراءات المكملة لعمل التمويل كمنح الترميز والاستلام الائتماني مع بنك السودان لعملاء البنك ومنح التمويل الأصغر وتحديد الضمانات.

-إدارة الموارد البشرية:

الإدارة التي تختص بإدارة شؤون العاملين والمستخدمين في البنك ناحية تعيينهم او دفع مستحقاتهم والترقيات بالإضافة إلي التعامل مع قسم التأمين الاجتماعي للعاملين بالبنك بواسطة تتيبات مع الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي لفوائد ومعاشات مابعد الخدمة.

-إدارة الحسابات المركزية:

تختص بعمل مسك دفاتر حسابات البنك مع بنك السودان وتسويتها مع الرئاسة و الفروع من خلال نظام مراجع و الشبكة والانترنت وحسابات فوائد الودائع المصرفية وعمل المقاصة الإلكترونية لمركز متابعات الفروع مع بنك السودان وإعداد الميزانيات السنوية عن طريق الفترات الربع والنصف سنوية

-إدارة التقنية المصرفية:

هي الإدارة الفنية بالبنك والتي يختص عملها في إعداد الأنظمة المحاسبية والنظمة التقنية بخصوص نظام إجراءات المتابعة الإلكترونية ونظام VBS وإدارة عمل أنظمة الكمبيوتر وإدارة المعلومات الآلية وتشغيلها والعمل علي صيانة الأجهزة والبرامج المختصة لها وهذه الإدارة ويديرها والمهندسين متخصصين وموظفين متخصصين مثل الإدارات الأخرى.

-لإدارات الرقابية:

كما توجد في الهيكل الوظيفي إدارات مثل إدارة التخطيط وإدارة الرقابة الشرعية وإدارة التفتيش والمراجعة تعتبر إدارات رقابية تساعد المدير العام ونائبه ومساعديه في اتخاذ القرارات وتقييمها ومتابعة إداراتها بما يساهم في تنفيذ الإستراتيجية للبنك وفق الخطة المرسومة للبنك.

شكل رقم (2) يوضح الهيكل التنظيمي للبنك الإسلامي السوداني

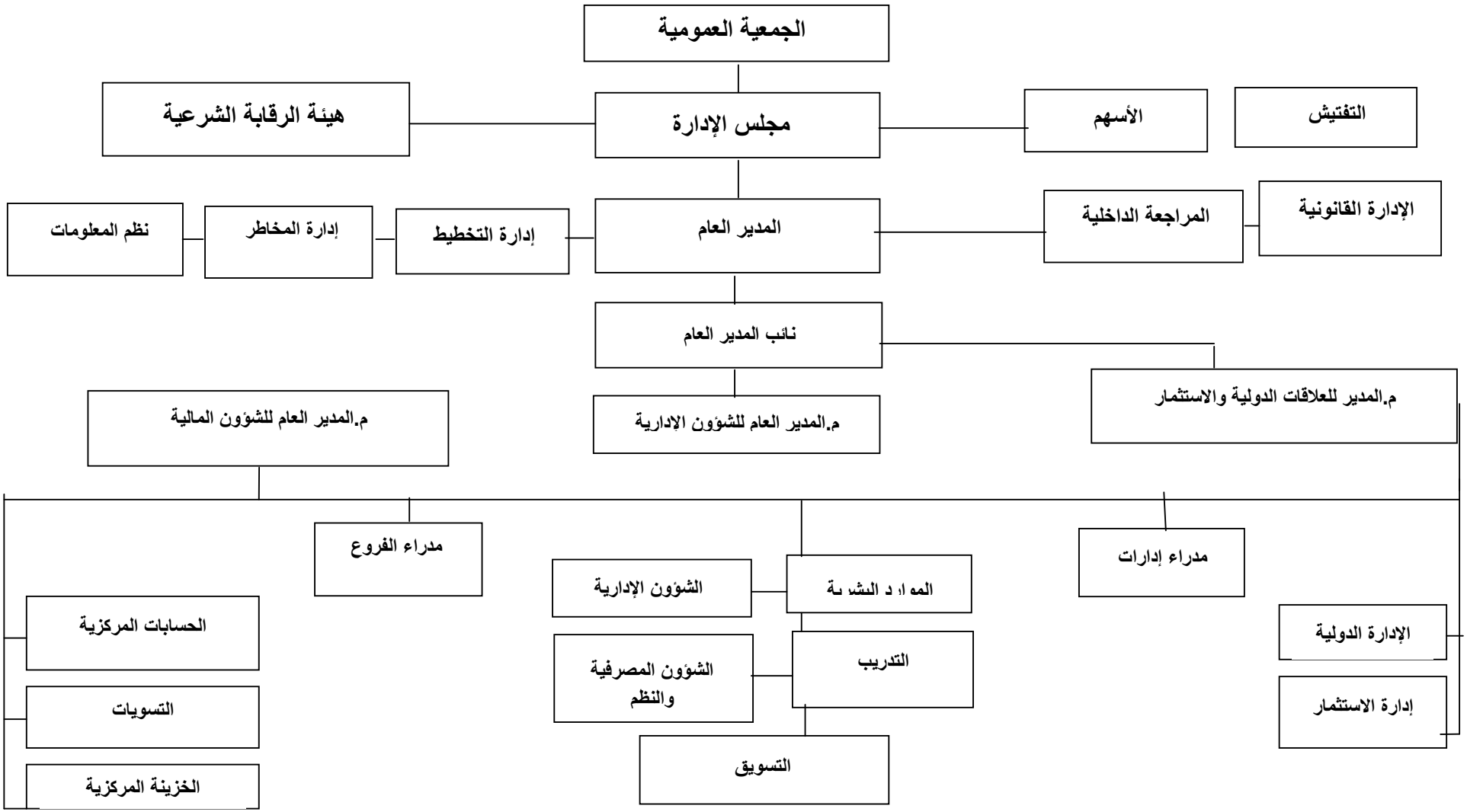

المصدر: التقرير السنوي للبنك الإسلامي السوداني

المبحث الثاني

التجارة الخارجية في البنك الإسلامي السوداني

الفترة (2008 – 2012م)

يهتم البنك الإسلامي السوداني بالتجارة الخارجية في تمويل بعض المحاصيل كالكردي والسمسم والصمغ العربي وأيضاً يهتم بتمويل الماشية كالضأن. ونجد ان التمويل الممنوح لقطاع الصادر للفترة من (2008 – 2012م) موضح في الجداول أدناه

جدول رقم (1/2/4)

يوضح التمويل الممنوح لقطاع الصادر في العام 2008

البضاعة	مبلغ التمويل
كركدي	460,000
سمسم	2,000,000
الإجمالي	**2,460,000**

المصدر: تقارير البنك الإسلامي السوداني للعام 2008م

نلاحظ من الجدول رقم (1/2/4) ان تمويل الكركدي بلغ 460 ألف للعام 2008م والسمسم كان مبلغ 2 مليون أي ان التمويل الممنوح 2,460 ألف جنيه

جدول رقم (2/2/4)

يوضح التمويل الممنوح لقطاع الصادر في العام 2009م

البضاعة	مبلغ التمويل
كركدي	200,000
الصمغ العربي	2,000,000
محاصيل متنوعة	2,500,000
ضأن	9,770,000
الإجمالي	**14,470,000**

المصدر: تقارير البنك الإسلامي السوداني للعام 2009م

أما في العام 2009م فقد كان تمويل الكركدي بمبلغ 200,000 أي أقل من العام 2008م، اما الصمغ العربي فكان مبلغ التمويل 2,000,000 والضأن بمبلغ 9,770,000 وهنالك محاصيل أخرى كان التمويل لها بمبلغ 2,500,000 وكان الإجمالي 14,470,000 أي أن التمويل الممنوح في العام 2009م أكثر من العام 2008م.

جدول رقم (3/2/4)

يوضح التمويل الممنوح لقطاع الصادر في العام 2010م

البضاعة	مبلغ التمويل
كركدي	250,000
ضأن	21,250,000
الصمغ العربي	2,000,000
الإجمالي	**23,500,000**

المصدر: تقارير البنك الإسلامي السوداني للعام 2010م

اما في العام 2010م فقد كانت نسبة تمويل الكركدي بمبلغ 250,000 والضأن بمبلغ 21,250,000 أي أكثر من العام 2009م أما الصمغ العربي فكان مبلغ التمويل له 2,000,000 أي الإجمالي 23,500,000 مقارنة بالعام 2009م فإن التمويل في العام 2010م أكثر من العام 2009م

جدول رقم (4/2/4)

يوضح التمويل الممنوح لقطاع الصادر في العام 2011م

البضاعة	مبلغ التمويل
كركدي	250,000
ضأن	6,000,000
الصمغ العربي	2,000,000
سمسم	2,000,000
معادن	315,000
الإجمالي	**10,565,000**

المصدر: تقارير البنك الإسلامي السوداني للعام 2011م

نلاحظ من الجدول رقم( ) أن في العام 2011م فقد كان الكركدي بمبلغ 250,000 والضأن 6,000,000 والصمغ بمبلغ 2,000,000 أما السمسم بمبلغ 2,000,000 والمعادن 315,000 أي أن الإجمالي 10,565,000 إذن التمويل في العام 2011م كان أقل من العام 2010م.

جدول رقم (5/2/4)

يوضح التمويل الممنوح لقطاع الصادر في العام 2012م

البضاعة	مبلغ التمويل
كركدي	350,000
ضأن	24,787,309
الإجمالي	**25,137,309**

المصدر: تقارير البنك الإسلامي السوداني للعام 2012م

أما في العام 2012م فإن الكركدي قد مول بمبلغ 350,000 أما الضأن كان تمويله بمبلغ 24,787,309 وإجمالي التمويل 25,137,309. أي أن التمويل في العام 2012م كان يفوق الأعوام السابقة

نلاحظ مما سبق اهتمام البنك الإسلامي السوداني بعمليات التجارة الخارجية وبذلك يساهم في الصادرات والواردات مما يساهم في دعم ميزان المدفوعات، حيث اهتم بالمحاصيل النقدية مثل الصمغ العربي والكركدي والسمسم إضافة لصادر الثروة الحيوانية.

ونجد أن نسبة التمويل للبنك الإسلامي السوداني ترتفع من سنة لأخرى وفي ازدياد مستمر حيث بلغت في العام 2012م بلغ 25,137,309 ألف جنيه مما يدل علي وجود كفاية رأس المال في المصرف مما يمكنه من منح التمويل لقطاع الصادر والمساهمة في التجارة الخارجية. وأيضاً زيادة التمويل تدل علي عدم تعثر العمليات التمويلية في العام الماضي.

المبحث الثالث

خطوات وإجراءات الدراسة التطبيقية وتحليل الاستبانة

يشتمل هذا المبحث على الخطوات والإجراءات التى تم اتباعها في تنفيذ الدراسة الميدانية، ويشمل ذلك تصميم أداة الدراسة، ، وصفاً لمجتمع وعينة الدراسة التي تم بموجبها تحليل البيانات واستخراج النتائج. وذلك على النحو التالى:

أولا""– تصميم أداة الدراسة:

أداة الدراسة عبارة عن الوسيلة التي يستخدمها الباحث في جمع المعلومات اللازمة عن الظاهرة موضوع الدراسة، وهنالك العديد من الأدوات المستخدمة في مجال البحث العلمي للحصول على المعلومات والبيانات , وقد اعتمدت هذة الدراسة على وسيله الاستبانة (Questionnaire) كأداة رئيسية للحصول على البيانات والمعلومات اللازمة. وتعرف الاستبانة بأنها (أداة من أدوات البحث تتألف من مجموعة من المفردات مصحوبةً بجميع الإجابات الممكنة عنها، أو بفراغ للإجابة عندما تتطلب إجابة مكتوبة، وعلى الفرد أن يحدد ما يراه أو ينطبق عليه فيها، أو يعتقد أنه الإجابة الصحيحة على كل مفردة من المفردات، أو أن يكتب في الفراغ المحدد ما يعتقده أو يراه أو يشعر به تجاه ما تقيسه هذه المفردات).

هذا وجاء اعتماد الباحث على الاستبانة لمزاياها المتعددة المتمثلة في الآتي:

1. إمكانية تطبيقها للحصول على معلومات عن عدد من الأفراد.
2. قلة تكلفتها وسهولة تطبيقها.
3. سهولة وضع الأسئلة وترسيم ألفاظها وعباراتها.
4. توفّر وقت المستجيب وتعطيه فرصة التفكير.
5. يشعر المجيبون عنها بالحرية في التعبير عن آراء يخشون عدم موافقة الآخرين عليها.

وتحقيقًا للغرض السابق للاستبانة تم تصميم استمارة لقياس أثر مقررات بازل II فى تخفيف مخاطر التمويل المصرفى للتجارة الخارجية فى السودان. وتتألف الاستمارة من قسمين:

القسم الأول:

وتشمل البيانات الخاصة بأفراد عينة الدراسة: وهى البيانات الشخصية المتعلقة بوصف عينة الدراسة وهى:

1/العمر.

2/ المستوى التعليمى.

3/ سنوات الخبرة.

4/ التخصص العلمى.

القسم الثانى:

وتشمل عبارات الدراسة الأساسية: وهى المحاور والتى من خلالها يتم التعرف على متغيرات البحث . ويشتمل هذا القسم علي عدد (32) عبارة تمثل فرضيات الدراسة وعلي كل فرد من عينة الدراسة تحديد إحابة واحدة علي كل سؤال وفق مقياس ليكرات الخماسي الذي يشتمل علي خمس مستويات (اوافق بشدة – اوافق – محايد – لا اوافق – لاأوفق بشدة) وفقاً لما يلى:

المحور الأول: التطبيق السليم لمعايير ومقررات بازل II يتكون من (8) عبارات.

المحور الثانى: سلامة إجراءات الاعتماد المستندى يتكون من (8) عبارات.

المحور الثالث:كفاية رأس المال فى المصارف السودانية يتكون من (8) عبارات.

المحور الرابع: العوامل إدارة المخاطر بالمصارف يتكون من (8) عبارات.

مجتمع وعينة الدراسة:

(أ) **مجتمع الدراسة :** يتكون مجتمع الدراسة من موظفي البنك الاسلامى السوداني.

(ب) **عينة الدراسة :** تم إختيار عينة عشوائية طبقية من 60 من موظفي إدارة الاستثمار وإدارة المخاطر وإدارة التخطيط وإدارة الحسابات المركزية للبنك الاسلامى السودانى.

أساليب المعالجة الإحصائية :

تم إجراء التحليل الإحصائي لإجابات عينة الدراسة باستخدام الأساليب الإحصائية التالية :

1. العرض البيانى والتوزيع التكرارى للإجابات.
2. النسب المئوية.
3. المتوسط الحسابى لترتيب إجابات افراد عينة الدراسة لعبارات الاستبانة حسب درجة الموافقة
4. المنوال لمعرفة القيمة الأكثر شيوعاً (تكراراً) في المجموعة.
5. الانحراف المعيارى (حيث يدل على كفاءة الوسط الحسابى فى تمثيل مركز البيانات بحيث يكون الوسط الحسابى أكثر جودة كلما قلت قيمة الانحراف المعيارى).
6. اختبار مربع كاى لاختبار فرضيات الدراسة (وهو مجموع مربعات الفرق بين التكرارات المشاهدة والتكرارات المتوقعة) حيث يقيس المدى الذى تقترب أو تبتعد فيه التكرارات المشاهدة من التكرارات المتوقعة.

ولتطبيق الطرق والأساليب الإحصائية المذكورة أعلاه على البيانات التى تم الحصول عليها من اجابات العينة ، تم استخدام برنامج التحليل الاحصائى (spss) (statistical package for social science) كما تم استخدام برنامج (Microsoft office excel 2007) فى عمليات الرسم البيانى

تعريف : الفرضية: Hypothesis

هي ادعاء حول صحة شيء ما. وتنقسم إلى فرضية مبدئية (فرضية العدم H_O) والفرضية البديلة H_a .

فرض العدم (الفرضية الصفرية)H_O (Null Hypothesis) :

هي الفرضية حول معلمة المجتمع التي نجري اختبار عليها باستخدام بيانات من عينة والتي تشير أن الفرق بين معلمة المجتمع والإحصائي من العينة ناتج عن الصدفة ولا فرق حقيقي بينهما. وهي الفرضية التي ننطلق منها ونرفضها عندما تتوفر دلائل على عدم

صحتها، وخلاف ذلك نقبلها وتعني كلمة Nill انه لا يوجد فرق بين معلمة المجتمع والقيمة المدعاة (إحصائية العينة).

الفرضية البديلة (H_a) Alternative Hypothesis :

هي الفرضية التي يضعها الباحث كبديل عن فرضية العدم و نقبلها عندما نرفض فرضية العدم باعتبارها ليست صحيحة بناء على المعلومات المستقاة من العينة.

مستوى المعنوية أو مستوى الاحتمال:

وهي درجة الاحتمال الذي نرفض به فرضية العدم H_0 عندما تكون صحيحة أو هو احتمال الوقوع في الخطأ من النوع الأول ويرمز له بالرمز α، وهي يحددها الباحث لنفسه منذ البداية وفي معظم العلوم التطبيقية نختار α مساوية 0.01% أو 0.05 % على الأكثر.

3- القيمة الاحتمالية: (Sig. or P-value) :

نرفض H_0 ونقبل H_1 إذا كانت قيمة الاحتمال (Sig. or P-value) أقل من أو تساوي مستوى المعنوية (α)، أما إذا كانت قيمة الاحتمال أكبر من α فلا يمكن رفض H_0.

وبرنامج SPSS يعطي Sig. 2-tailed فبالتالي نرفض فرضية العدم H_0 عندما تكون $P-Value(Sig.) < \alpha$.

أولاً : تحليل البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة :

1/ العمر:

جدول رقم (1/2/4)

يوضح التوزيع التكراري للعمر ونسبته

الرقم	العمر	التكرار	النسبة
.1	أقل من 30 سنة	6	%10.0
.2	30 وأقل من 40 سنة	26	%43.3
.3	40 و أقل من 50 سنة	15	%25.0
.4	50 سنة فأكثر	13	%21.7
المجموع		**60**	**%100**

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج spss

يتضح من الجدول أعلاه والشكل البياني أدناه أن هنالك (26) فرداً وبنسبة (43.3%) أعمارهم 30 و أقل من 40 وهم الفئة الأكثر من أفراد البحث وأن هنالك (15) فرداً وبنسبة (25.0%) وأن أعمارهم 40 و أقل من 50 وأن هنالك (13) فرداً وبنسبة (21.7%) أعمارهم 50 سنة فأكثر. وأن هنالك (6) أفراد وبنسبة (10.0%) أعمارهم أقل من 30 سنة .

شكل رقم (1/2/4)

التوزيع التكرارى لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر ونسبته

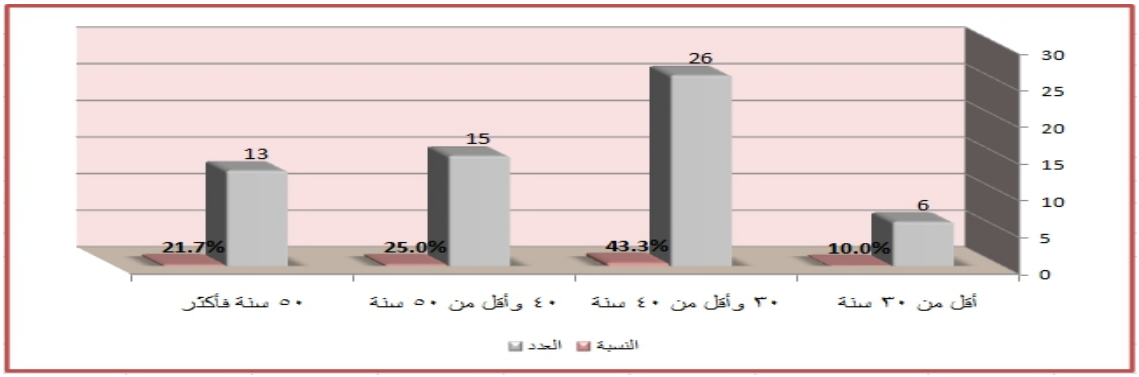

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج اكسل 2007

2/ المستوي التعليمي:

جدول رقم (2/2/4)

يوضح التوزيع التكراري للمستوي التعليمي ونسبته

الرقم	المستوي التعليمي	التكرار	النسبة
.1	ثانوي	2	%3.3
.2	دبلوم وسيط	4	%6.7
.3	جامعي	29	%48.3
.4	فوق الجامعي	25	%41.7
المجموع		**60**	**%100**

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج spss

يتضح من الجدول أعلاه والشكل البياني أدناه أن هنالك (29) فرداً وبنسبة (48.3%) مستواهم التعليمي جامعي وهم الفئة الأكثر من أفراد البحث وأن هنالك (25) فرداً وبنسبة (41.7%) مستواهم التعليمي فوق الجامعي وأن هنالك (4) أفراد وبنسبة (6.7%) مستواهم التعليمي دبلوم وسيط ، وأن هنالك (2) فرد وبنسبة (3.3%) مستواهم التعليمي ثانوي.

شكل رقم (2/2/4)

يوضح الشكل البيانى لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق المستوى التعليمى ونسبته

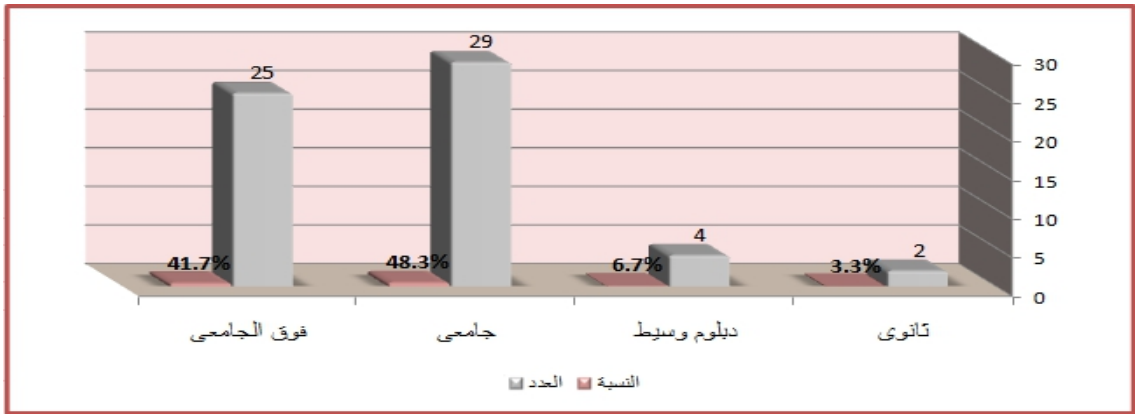

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج اكسل 2007

3/ سنوات الخبرة:

جدول رقم (3/2/4)

يوضح التوزيع التكرارى لسنوات الخبرة ونسبتها

الرقم	سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
.1	أقل من 5 سنوات	5	%8.4
.2	5 و أقل من 10سنوات	17	%28.3
.3	أكثر من 10سنة	38	%63.3
	المجموع	**60**	**%100**

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج spss

يتضح من الجدول أعلاه والشكل البياني أدناه أن هنالك (38) فرداً وبنسبة (63.3%) سنوات خبرتهم أكثر من 10سنة وهم الفئة الأكثر من أفراد البحث وأن هنالك (17) فرداً وبنسبة (28.3%) سنوات خبرتهم 5 و أقل من 10 سنوات وأن هنالك (5) أفراد وبنسبة (8.3%) سنوات خبرتهم أقل من 5 سنوات.

شكل رقم (3/2/4)

يوضح الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة ونسبته

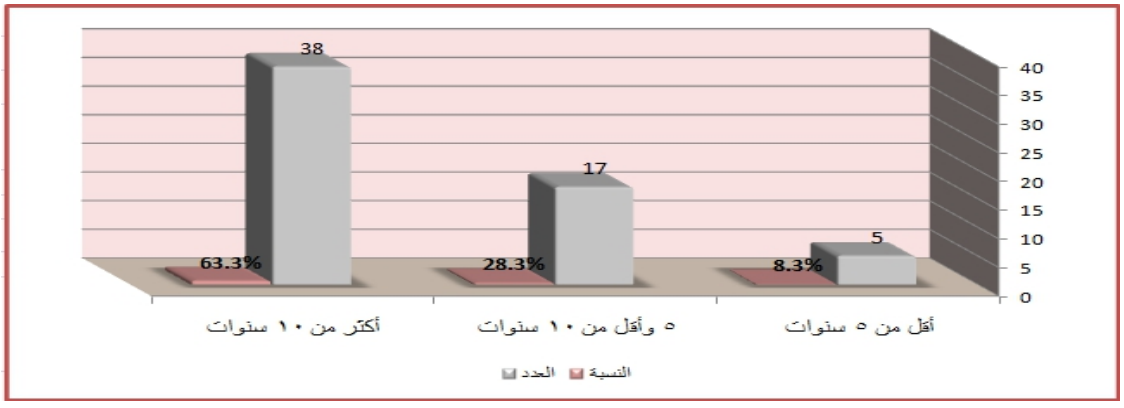

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج اكسل 2007

4/ التخصص العلمي:

جدول رقم (4/2/4)

يوضح التوزيع التكرارى للتخصص العلمي ونسبته

الرقم	التخصص العلمي	التكرار	النسبة
.1	اقتصاد	21	%35.0
.2	محاسبة و تمويل	17	%28.3
.3	إدارة	9	%15.0
.4	بنوك وتجارة خارجية	6	%10.0
.5	أخرى	7	%11.7
المجموع		**60**	**%100**

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج spss

يتضح من الجدول أعلاه والشكل البياني أدناه أن هنالك (21) فرداً وبنسبة (35%) تخصصهم العلمي **اقتصاد** وهم الفئة الأكثر من أفراد البحث وأن هنالك (17) أفراد وبنسبة (28.3%) تخصصهم العلمي **محاسبة و تمويل** وأن هنالك (9) أفراد وبنسبة(15.0%) تخصصهم العلمي **إدارة**، وأن هنالك (6) أفراد وبنسبة (10%) تخصصهم العلمي **بنوك وتجارة خارجية** ، وأن هنالك (7) أفراد وبنسبة (11.7%) تخصصهم العلمي **أخرى**.

شكل رقم (4/2/4)

يوضح التوزيع التكرارى لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمى ونسبته

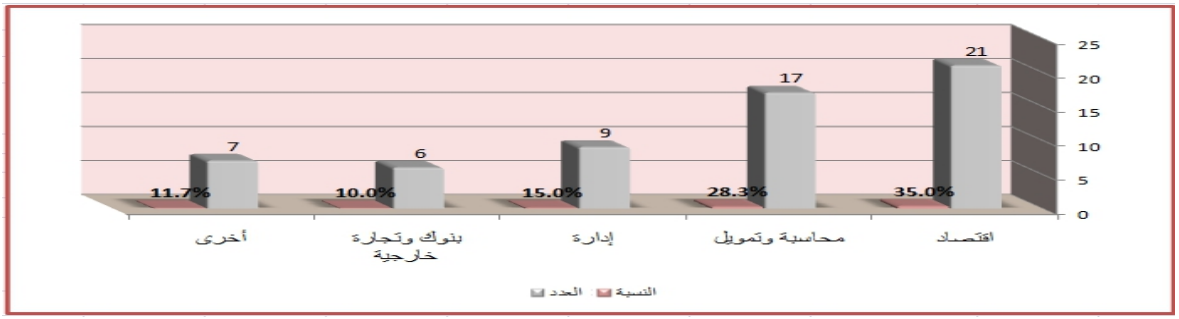

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج اكسل 2007

ثانياً : تحليل أسئلة الاستبيان :

السؤال الأول : مبادئ ومعايير بازل للرقابة المصرفية تناسب أعمال الرقابة العاملة في السودان

جدول رقم (5/2/4)

مبادئ ومعايير بازل للرقابة المصرفية

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	7	%11.7
.2	أوافق	43	%71.6
.3	محايد	6	%10.0
.4	لا أوافق	4	%6.7
.5	لا أوافق بشدة	—	—
المجموع		**60**	**%100**

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج spss

يتضح من الجدول أعلاه والشكل البياني أدناه أن هنالك (43) فرداً وبنسبة (71.7%) وافقوا على العبارة أعلاه وأن هنالك (7) أفراد وبنسبة (11.7%) وافقوا بشدة وأن هنالك (6) أفراد وبنسبة (10.0%) محايدين و أن هنالك (4) أفراد و بنسبة (6.7%) لم يوافقوا ، لذا نجد أن مبادئ ومعايير بازل للرقابة المصرفية تناسب أعمال الرقابة العاملة فى السودان.

شكل رقم (5/2/4)

يوضح مبادئ ومعايير بازل للرقابة المصرفية

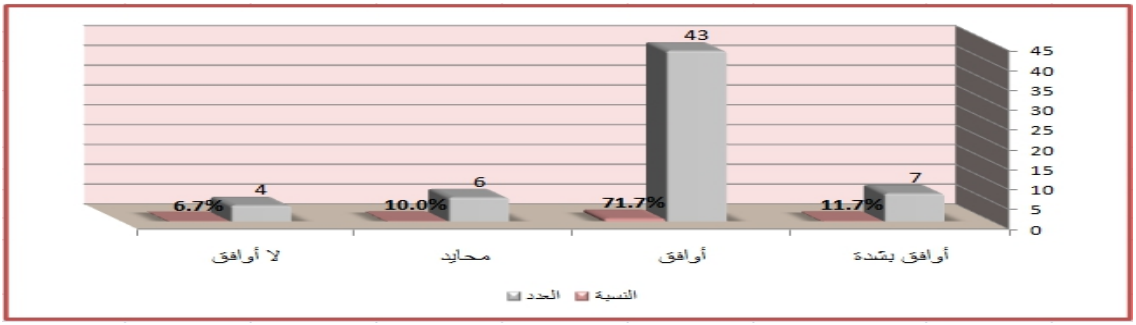

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج اكسل 2007

السؤال الثانى : يسعي مصرفكم لتطبيق دعائم بازل II استجابة لمتطلبات المعايير الدولية

جدول رقم (6/2/4)

تطبيق دعائم بازل II

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	18	%30.0
.2	أوافق	32	%53.3
.3	محايد	6	%10.0
.4	لا أوافق	4	%6.7
.5	لا أوافق بشدة	—	–
المجموع		**60**	**%100**

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه والشكل البياني أدناه أن هنالك (32) فرداً وبنسبة (53.3%) وافقوا على العبارة أعلاه وأن هنالك (18) فرداً وبنسبة (30.0%) وافقوا بشدة وأن هنالك (6) أفراد وبنسبة (10.0%) محايدين وأن هنالك (4) أفراد وبنسبة (6.7%) لم يوافقوا ، مما يدل على أن المصرف موضوع الدراسة يطبق دعائم بازل II.

شكل رقم (6/2/4)

تطبيق دعائم بازلII

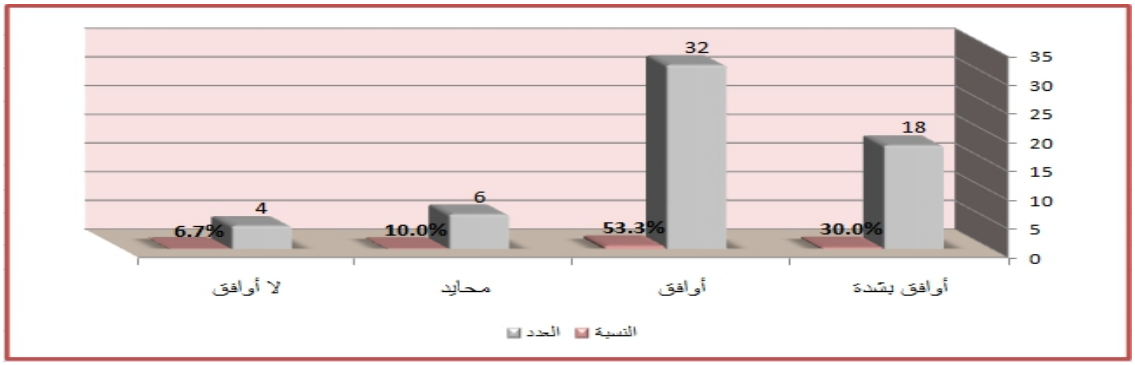

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج اكسل 2007

السؤال الثالث: يوجد لدي مصرفكم نظام تصنيف لمخاطر التمويل وفقاً لمعايير بازل II.

جدول رقم (7/2/4)

تصنيف مخاطر التمويل وفقاً لمعايير بازل II

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	15	%25.0
.2	أوافق	32	%53.34
.3	محايد	8	%13.34
.4	لا أوافق	5	%8.32
.5	لا أوافق بشدة	—	–
المجموع		60	%100

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه والشكل البياني أدناه أن هنالك (32) فرداً وبنسبة (53.3%) وافقوا على العبارة أعلاه وأن هنالك (15) فرداً وبنسبة (25.0%) وافقوا بشدة وأن هنالك (8) أفراد وبنسبة (13.3%) محايدين وأن هنالك (5) أفراد وبنسبة (8.3%) لم يوافقوا وهذا يدل على وجود نظام تصنيف لمخاطر التمويل وفقاً لمعايير بازل II.

شكل رقم (7/2/4)

تصنيف مخاطر التمويل وفقاً لمعايير بازل II

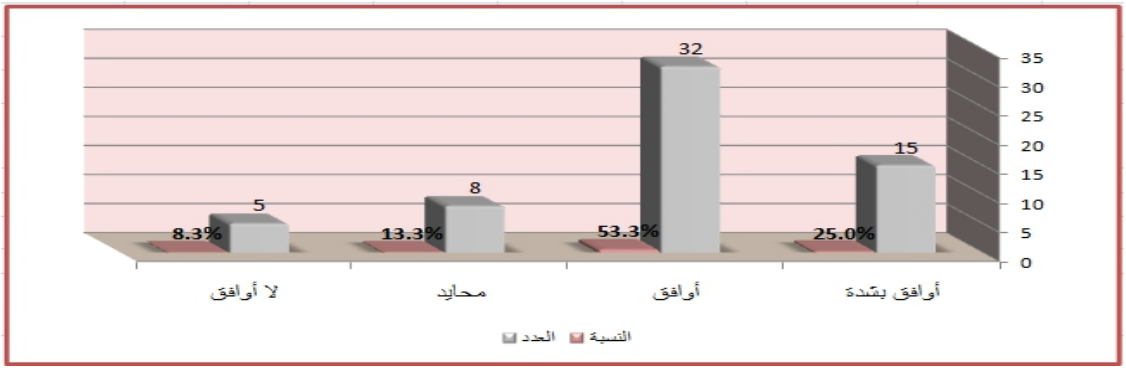

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج اكسل 2007

السؤال الرابع: يوجد تصنيف ائتماني داخلي يساعد علي وجود إدارة الائتمان خاصة في مجال التجارة الخارجية

جدول رقم (8/2/4)

وجود إدارة ائتمان خاصة للتجارة الخارجية

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	15	%25.0
.2	أوافق	25	%41.7
.3	محايد	11	%18.3
.4	لا أوافق	9	%15.0
.5	لا أوافق بشدة	—	–
المجموع		**60**	**%100**

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه والشكل البياني أدناه أن هنالك (25) فرداً وبنسبة (41.7%) وافقوا على العبارة أعلاه وأن هنالك (15) فرداً وبنسبة (25.0%) وافقوا بشدة وأن هنالك (11) فرداً وبنسبة (18.3%) محايدين وأن هنالك (9) أفراد وبنسبة (15.0%) لم يوافقوا.وهذا يدل على انه يوجد تصنيف ائتمانى داخلى يساعد على وجود ادارة الائتمان خاصة فى مجال التجارة الخارجية.

شكل رقم (8/2/4)

وجود إدارة الائتمان خاصة للتجارة الخارجية

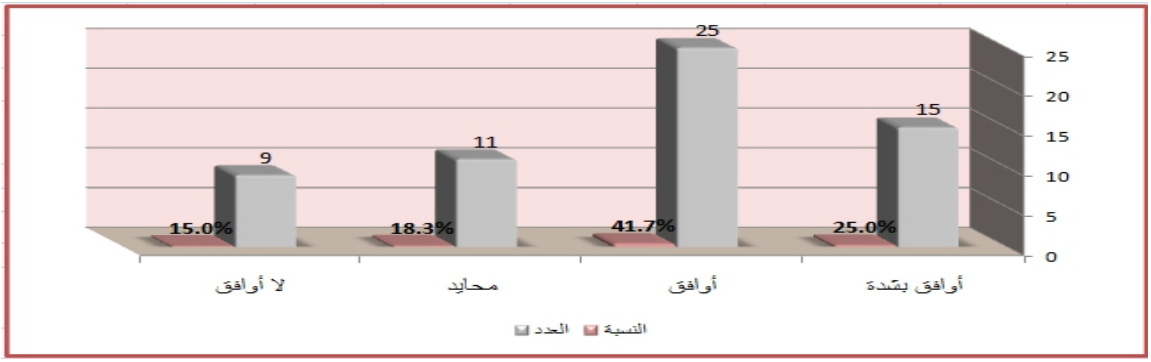

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج اكسل 2007

السؤال الخامس: توجد عقبات في تطبيق مقررات بازل II لدي موظف الجهاز المصرفي السوداني

جدول رقم (9/2/4)

تطبيق مقررات بازل II لدى موظف الجهاز المصرفي السوداني

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	8	%13.3
.2	أوافق	29	%48.3
.3	محايد	16	%26.7
.4	لا أوافق	7	%11.7
.5	لا أوافق بشدة	—	—
المجموع		**60**	**%100**

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه والشكل البياني أدناه أن هنالك (29) فرداً وبنسبة (48.3%) وافقوا على العبارة أعلاه وأن هنالك (16) فرداً وبنسبة (26.7%) محايدين وأن هنالك (8) أفراد وبنسبة (13.3%) وافقوا بشدة وأن هنالك (7) فرداً وبنسبة (11.7%) لم يوافقوا. يتضح وجود عقبات فى تطبيق مقررات بازل II لدى الجهاز المصرف السودانى

شكل رقم (9/2/4)

تطبيق مقررات بازل II لدي موظف الجهاز المصرفي السوداني

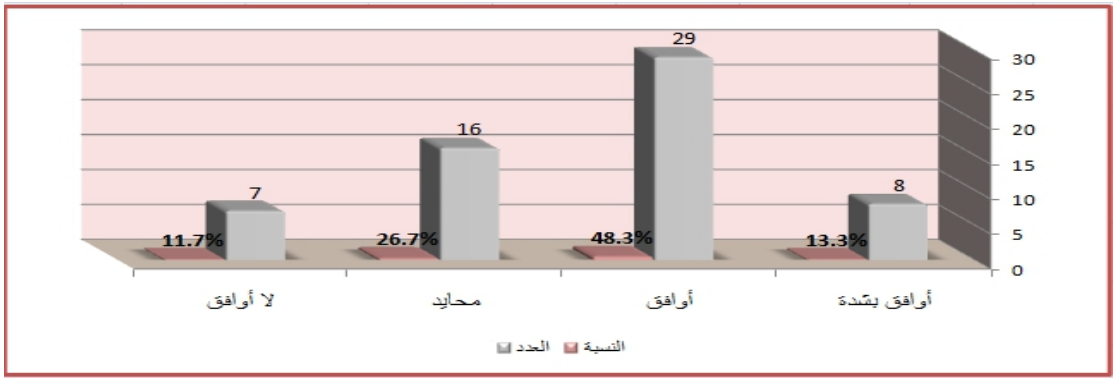

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج اكسل 2007

السؤال السادس : هنالك مخاطر لعدم الالتزام بطرق تحليل و قياس المخاطر وفقاً لمعايير و مقررات بازل II

جدول رقم (10/2/4)

تحليل وقياس المخاطر وفقاً لمعايير بازل II

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	15	%25.0
.2	أوافق	31	%51.7
.3	محايد	8	%13.3
.4	لا أوافق	6	%10.0
.5	لا أوافق بشدة	—	–
المجموع		**60**	**%100**

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه والشكل البياني أدناه أن هنالك (31) فرداً وبنسبة (51.7%) وافقوا على العبارة أعلاه وأن هنالك (15) فرداً وبنسبة (25.0%) وافقوا بشدة وأن هنالك (8) أفراد وبنسبة (13.3%) محايدين وأن هنالك (6) فرداً وبنسبة (10.0%) لم يوافقوا.من التحليل يتضح وجود مخاطر لعدم الالتزام بطرق تحليل وقياس المخاطر وفقا لمعايير بازل II.

شكل رقم (11/2/4)

تحليل و قياس المخاطر وفقاً لمعايير و مقررات بازل II

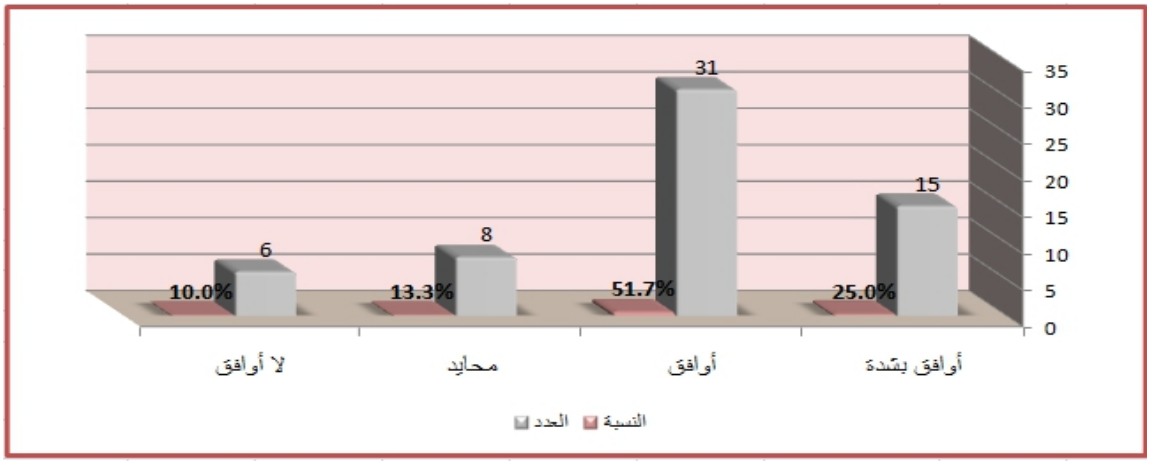

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج اكسل 2007

السؤال السابع : يؤدي تطبيق دعائم بازل II لزيادة أعمال هذه المصارف و ربحيتها

جدول رقم (11/2/4)

تطبيق دعائم بازل II لزيادة اعمال المصارف وربحيتها

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	11	%18.3
.2	أوافق	27	%45.0
.3	محايد	15	%25.0
.4	لا أوافق	7	%11.7
.5	لا أوافق بشدة	—	–
المجموع		**60**	**%100**

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه والشكل البياني أدناه أن هنالك (27) فرداً وبنسبة (45.0%) وافقوا على العبارة أعلاه وأن هنالك (15) فرداً وبنسبة (25.0%) محايدين وأن هنالك (11) فرد وبنسبة (18.3%) وافقوا بشدة وأن هنالك (7) أفراد وبنسبة (11.7%) لم يوافقوا.ايضا يتضح ان تطبيق دعائم بازل II يؤدى لزيادة ارباح هذه المصارف.

شكل رقم (11/2/4)

تطبيق دعائم بازل II لزيادة أعمال المصارف و ربحيتها

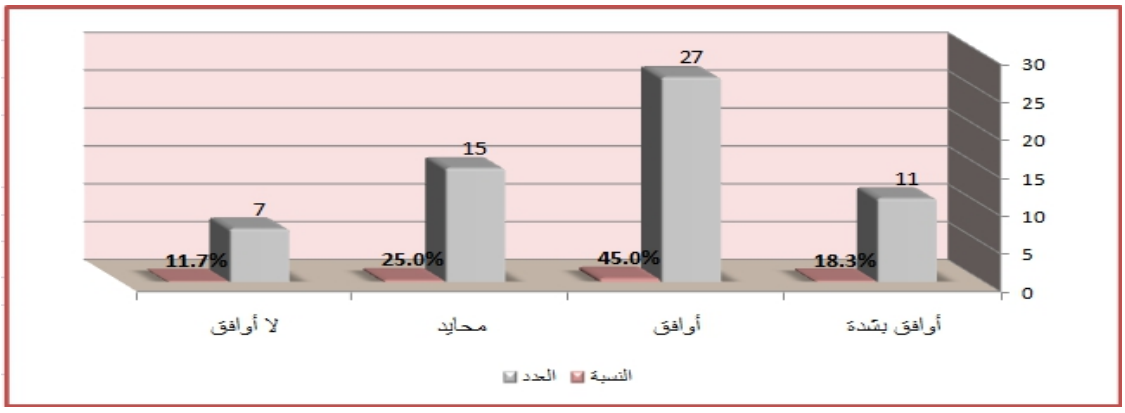

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج اكسل 2007

السؤال الثامن : يؤدي تطبيق دعائم بازل II إلي الاهتمام بسلامة المراكز المالية للمصارف و الارتفاع النسبي في درجة الأمان لأصول المصارف

جدول رقم (12/2/4)

تطبيق دعائم بازل II لسلامة المراكز المالية للمصارف وأصولها

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	18	%30.0
.2	أوافق	35	%58.34
.3	محايد	5	%8.32
.4	لا أوافق	2	%3.34
.5	لا أوافق بشدة	—	–
المجموع		**60**	**%100**

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه والشكل البياني أدناه أن هنالك (35) فرداً وبنسبة (58.3%) وافقوا على العبارة أعلاه وأن هنالك (18) فرداً وبنسبة (30.0%) وافقوا بشدة وأن هنالك (5) أفراد وبنسبة (8.3%) محايدين وأن هنالك (2) فرداً وبنسبة (3.3%) لم يوافقوا وهذا يدل على أن تطبيق دعائم بازل II الى الاهتمام بسلامة المراكز المالية للمصارف.

شكل رقم (12/2/4)

تطبيق دعائم بازل II لسلامة المراكز المالية للمصارف وأصولها

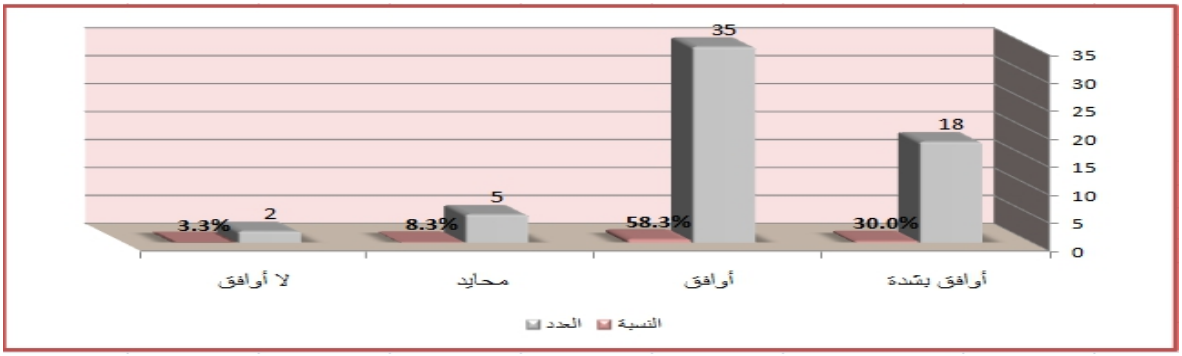

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج اكسل 2007

السؤال التاسع : يعتبر المصرف رأس المال العميل المرتفع عاملاً مشجعاً علي منح الاعتماد المستندي.

جدول رقم (13/2/4)

يعتبر المصرف رأس المال العميل المرتفع عاملاً مشجعاً علي منح الاعتماد المستندي

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	19	%13.7
.2	أوافق	29	%48.3
.3	محايد	4	%6.7
.4	لا أوافق	8	%13.3
.5	لا أوافق بشدة	—	—
المجموع		**60**	**%100**

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه والشكل البياني أدناه أن هنالك (29) فرداً وبنسبة (48.3%) وافقوا على العبارة أعلاه وأن هنالك (19) فرداً وبنسبة (13.7%) وافقوا بشدة وأن هنالك (8) أفراد وبنسبة (13.3%) لم يوافقوا وأن هنالك (4) أفراد وبنسبة (13.3%) محايدين.

شكل رقم (13/2/4)

يعتبر المصرف رأس المال العميل المرتفع عاملاً مشجعاً علي منح الاعتماد المستندي

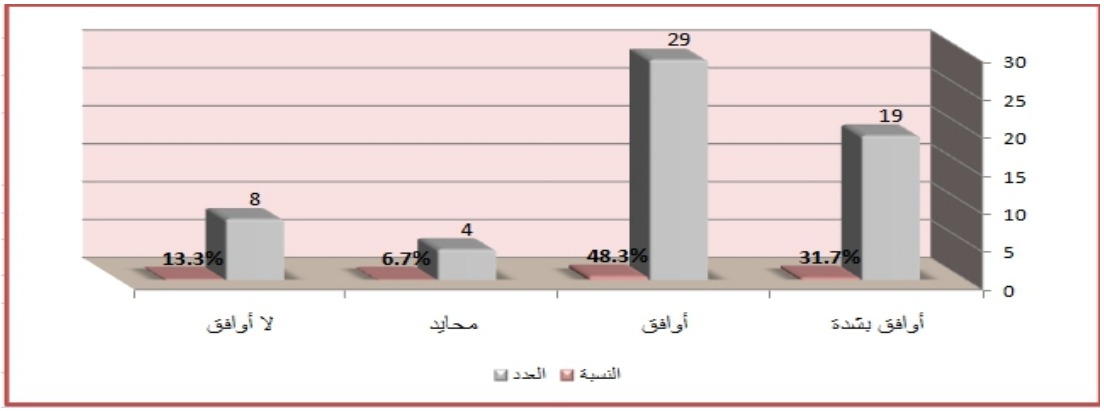

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج اكسل 2007

السؤال العاشر: تختلف الضمانات المطلوبة لتغطية الاعتماد حسب نوع نشاط طالب الاعتماد.

جدول رقم (14/2/4)

اختلاف الضمانات المطلوبة لتغطية الاعتماد حسب نوع نشاط طالب الاعتماد

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	15	%25.0
.2	أوافق	29	%48.3
.3	محايد	3	%5.0
.4	لا أوافق	12	%20.0
.5	لا أوافق بشدة	1	%1.7
المجموع		**60**	**%100**

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه والشكل البياني أدناه أن هنالك (29) فرداً وبنسبة (48.3%) وافقوا على العبارة أعلاه وأن هنالك (15) فرداً وبنسبة (25.0%) وافقوا بشدة وأن هنالك (12) فرداً وبنسبة (20.0%) لم يوافقوا وأن هنالك (3) أفراد وبنسبة (5.0%) محايدين وأن هنالك (1) فرد وبنسبة (1.7%) لم يوافق بشدة.

شكل رقم (14/2/4)

اختلاف الضمانات المطلوبة لتغطية الاعتماد حسب نوع نشاط طالب الاعتماد

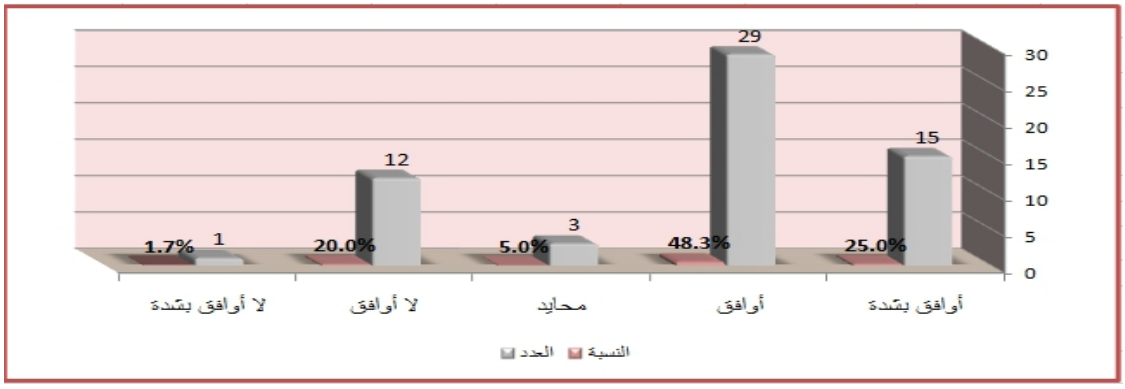

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج اكسل 2007

السؤال الحادى عشر :استيعاب خطوات و الإجراءات الاعتمادات المستندية يتطلب كفاءة مهنية عالية

جدول رقم (15/2/4)

خطوات وإجراءات الاعتمادات المستندية

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	28	%46.7
.2	أوافق	28	%46.7
.3	محايد	2	%3.3
.4	لا أوافق	2	%3.3
.5	لا أوافق بشدة	—	—
	المجموع	60	%100

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه والشكل البياني أدناه أن هنالك (28) فرداً وبنسبة (46.7%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه وأن هنالك (28) فرداً وبنسبة (46.7%) وافقوا وأن هنالك (2) فرد وبنسبة (3.3%) محايدين وأن هنالك (2) فرد وبنسبة (3.3%) لم يوافقوا، وهذا يؤكد ضرورة وجود كفاءات مهنيه عاليه لاستيعاب خطوات واجراءات الاعتماد المستندى.

شكل رقم (15/2/4)

خطوات و إجراءات الاعتمادات المستندية يتطلب كفاءة مهنية عالية

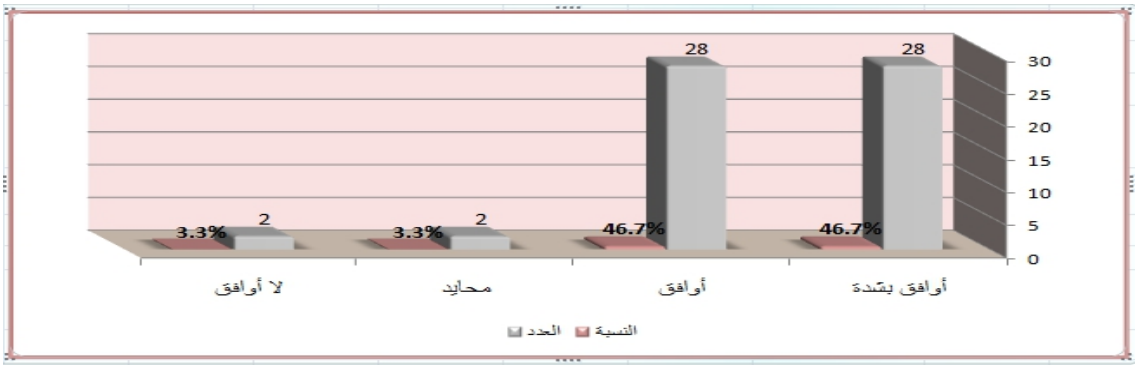

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج اكسل 2007

السؤال الثانى عشر: يعمل توجه المصارف علي الاستعلام عن العميل و نشاطاته التجاري علي تقليل مخاطر الائتمان

جدول رقم (16/2/4)

استعلام المصارف عن العميل يقلل المخاطر

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	30	%50.0
.2	أوافق	25	%41 .7
.3	محايد	3	%5.0
.4	لا أوافق	2	%3.3
.5	لا أوافق بشدة	—	–
	المجموع	60	%100

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه والشكل البياني أدناه أن هنالك (30) فرداً وبنسبة (5%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه وأن هنالك (25) فرداً وبنسبة (41.7%) وافقوا وأن هنالك (3) أفراد وبنسبة (5.0%) محايدين وأن هنالك (2) فرد وبنسبة (3.3 %) لم يوافقوا.

شكل رقم (16/2/4)

الاستعلام المصارف عن العميل يقلل مخاطر الائتمان

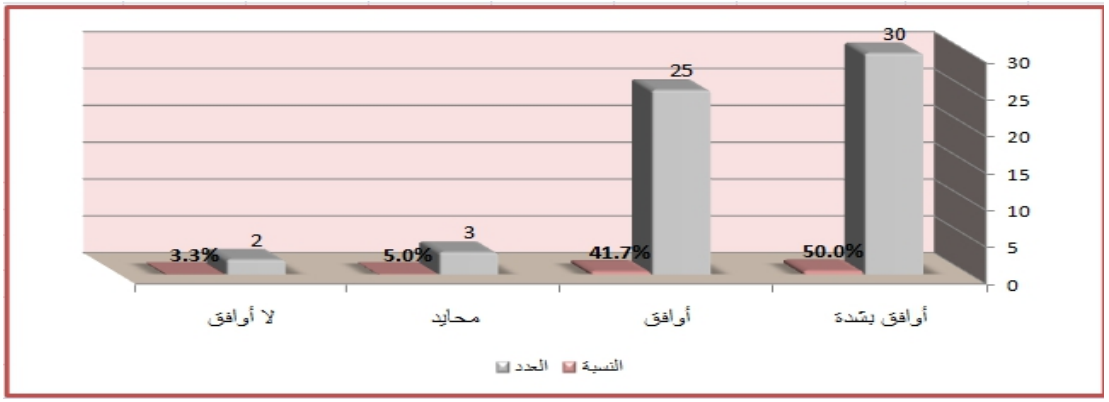

المصدر: ’إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج اكسل 2007

السؤال الثالث عشر: يقوم المصرف بتطبيق خطوات كافية للتأكد من توافر الضمانات اللأزمة قبل منح التمويل

جدول رقم (17/2/4)

تطبيق المصرف للخطوات الكافية يوفر ضمانات منح التمويل

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	26	%43.3
.2	أوافق	30	%50.0
.3	محايد	1	%1.7
.4	لا أوافق	2	%3.3
.5	لا أوافق بشدة	1	%1.7
	المجموع	60	%100

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه والشكل البياني أدناه أن هنالك (30) فرداً وبنسبة (50%) وافقوا على العبارة أعلاه وأن هنالك (26) فرداً وبنسبة (43.3%) وافقوا بشدة وأن هنالك (2) فرد وبنسبة (3.3%) لم يوافقوا وأن هنالك (1) فرد وبنسبة (1.7%) محايد وأن هنالك (1) فرد وبنسبة (1.7 %) لم يوافق بشدة . مماسبق لابد من توفر الضمانات اللازمه قبل منح التمويل.

شكل رقم (17/2/4)

تطبيق المصرف للخطوات الكافية يوفر ضمانات منح التمويل

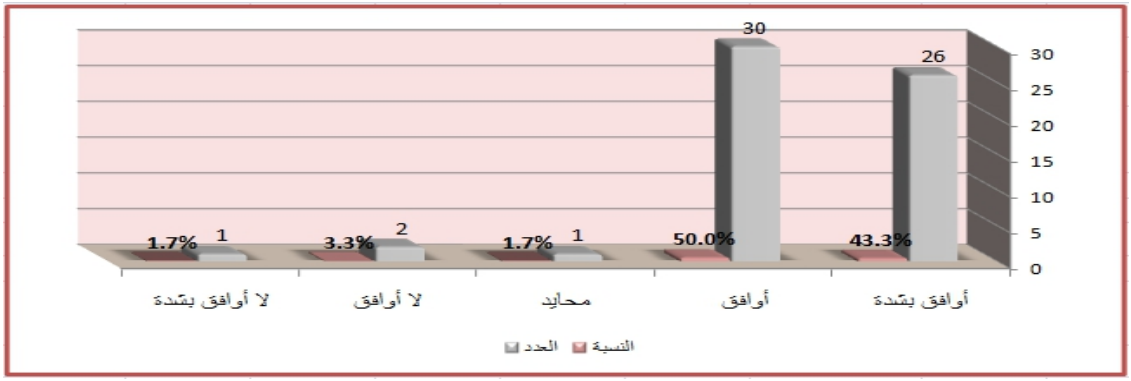

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج اكسل 2007

السؤال الرابع عشر : عدم القدرة علي التقييم المادي لبعض أنواع الضمانات يزيد من مخاطر التمويل

جدول رقم (18/2/4)

عدم القدرة علي التقييم المادي لبعض أنواع الضمانات يزيد من مخاطر التمويل

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	28	%46.67
.2	أوافق	28	%46.67
.3	محايد	1	%1.67
.4	لا أوافق	2	%3.32
.5	لا أوافق بشدة	1	%1.67
	المجموع	60	%100

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه والشكل البياني أدناه أن هنالك (28) فرداً وبنسبة (46.7%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه وأن هنالك (28) فرداً وبنسبة (46.7%) وافقوا وأن هنالك (2) فرد وبنسبة (3.3%) لم يوافقوا وأن هنالك (1) فرد وبنسبة (1.7 %) محايد وأن هنالك (1) فرد وبنسبة (1.7 %) لم يوافق بشدة.

شكل رقم (18/2/4)

عدم القدرة علي التقييم المادي لبعض أنواع الضمانات يزيد من مخاطر التمويل

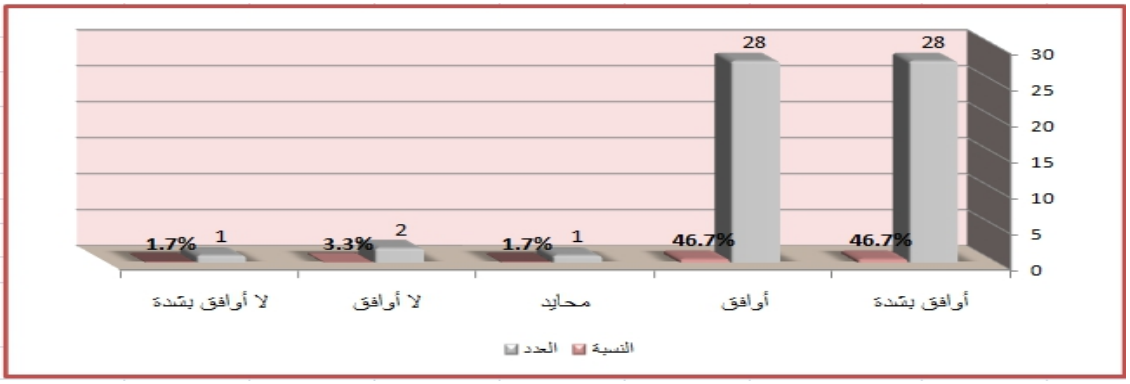

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج اكسل 2007

السؤال الخامس عشر: ضرورة وجود تطابق بين البضائع التي ينص عليها الائتمان والبضائع التي ترد في الفاتورة

جدول رقم (19/2/4)

ضرورة وجود تطابق بين البضائع التي ينص عليها الائتمان والتي ترد في الفاتورة

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	33	%55.0
.2	أوافق	22	%36.7
.3	محايد	5	%8.3
.4	لا أوافق	—	—
.5	لا أوافق بشدة	—	–
المجموع		60	%100

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه والشكل البياني أدناه أن هنالك (33) فرداً وبنسبة (55%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه وأن هنالك (22) فرداً وبنسبة (36.7%) وافقوا وأن هنالك (5) أفراد وبنسبة (8.3%) محايدين.

شكل رقم (19/2/4)

ضرورة وجود تطابق بين البضائع التي ينص عليها الائتمان و التي ترد في الفاتورة

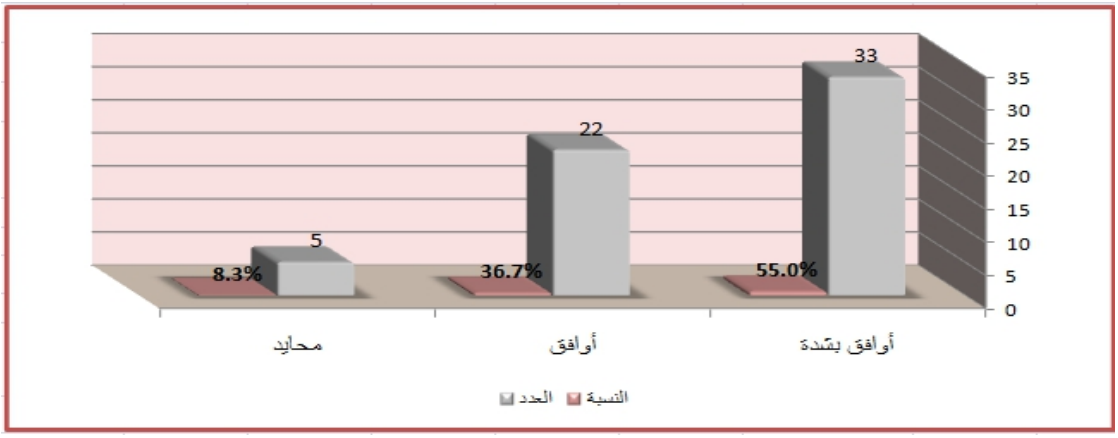

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج اكسل 2007

السؤال السادس عشر : ضرورة تطابق المستندات المطلوبة لشروط الاعداد المستندي عند التقديم لطلب التمويل

جدول رقم (20/2/4)

ضرورة تطابق المستندات المطلوبة لشروط الاعداد المستندي عند التقديم لطلب التمويل

الرقم	الإجابة	العدد	
.1	أوافق بشدة	30	%50.0
.2	أوافق	24	%40.0
.3	محايد	5	%8.3
.4	لا أوافق	1	%1.7
.5	لا أوافق بشدة	—	–
المجموع		60	%100

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه والشكل البياني أدناه أن هنالك (30) فرداً وبنسبة (50.0%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه وأن هنالك (24) فرداً وبنسبة (40.0%) وافقوا وأن هنالك (5) أفراد وبنسبة (8.3%) محايدين وأن هنالك (1) فرد وبنسبة (1.7%) لم يوافق. مما سبق يوضح ضرورة تطابق المستندات المطلوبة لشروط الاعتماد المستندى.

شكل رقم (20/2/4)

ضرورة تطابق المستندات المطلوبة لشروط الاعتماد المستندي عند التقديم لطلب التمويل

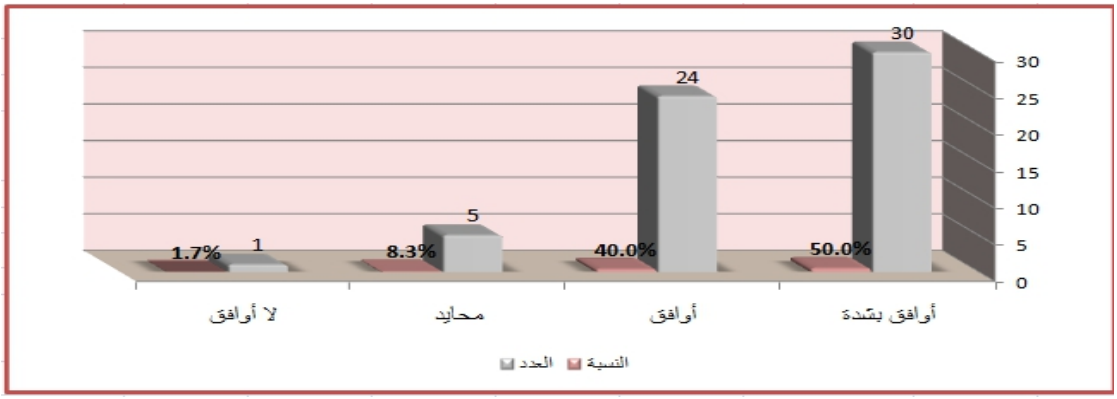

المصدر:إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج اكسل 2007

السؤال السابع عشر : تستوفي نسبة كفاية رأس المال بالمصرف بالنسبة المحددة وفقاً لمعايير بازل II.

جدول رقم (21/2/4)

نسبة كفاية رأس المال تحدد وفقاً لمعايير بازلII

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	12	%20.0
.2	أوافق	34	%56.67
.3	محايد	10	%16.67
.4	لا أوافق	3	%5.0
.5	لا أوافق بشدة	1	%1.67
	المجموع	60	%100

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه والشكل البياني أدناه أن هنالك (34) فرداً وبنسبة (56.7%) وافقوا على العبارة أعلاه وأن هنالك (12) فرداً وبنسبة (20%) وافقوا بشدة وأن هنالك (10) أفراد وبنسبة (16.7%) محايدين وأن هنالك (3) أفراد وبنسبة (5 %) لم يوافقوا وأن هنالك (1) فرداً وبنسبة (1.7 %) لم يوافقوا بشدة.

شكل رقم (21/2/4)

نسبة كفاية رأس المال تحدد وفقاً لمعايير بازل II

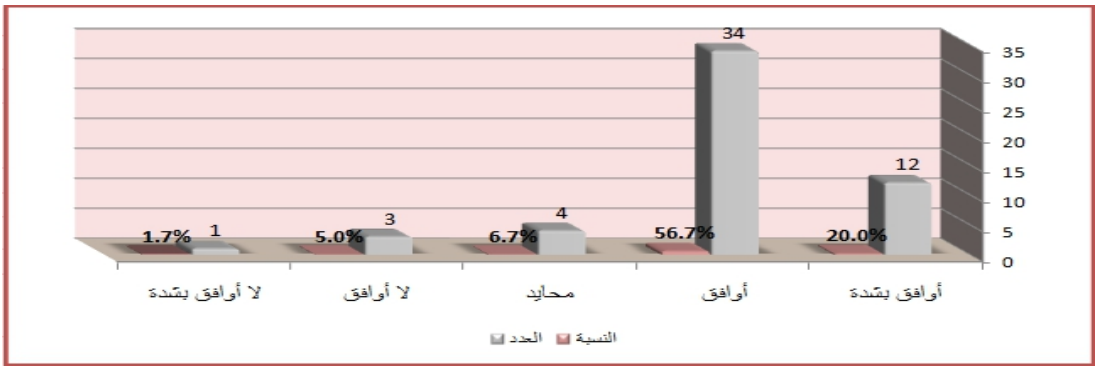

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج اكسل 2007

السؤال الثامن عشر : توجد لديكم إستراتيجية داخلية للمحافظة علي مستوي من رأس المال بما يناسب بنك السودان المركزي

جدول رقم (22/2/4)

إستراتيجية المحافظة علي رأس المال بالبنك المركزي

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	15	%25.0
.2	أوافق	36	%60.0
.3	محايد	4	%6.7
.4	لا أوافق	5	%8.3
.5	لا أوافق بشدة	ــــ	ــــ
المجموع		60	%100

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه والشكل البياني أدناه أن هنالك (36) فرداً وبنسبة (60.0%) وافقوا على العبارة أعلاه وأن هنالك (15) فرداً وبنسبة (25%) وافقوا بشدة وأن هنالك (5) أفراد وبنسبة (8.3%) لم يوافقوا وأن هنالك (4) افرد وبنسبة (6.7%) محايدين.

شكل رقم (22/2/4)

إستراتيجية المحافظة علي رأس المال بالبنك المركزي

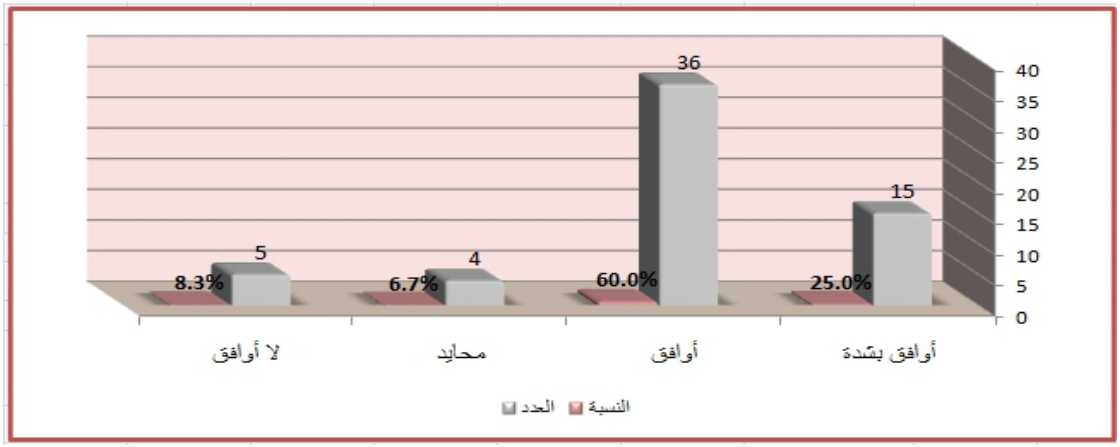

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج اكسل 2007

السؤال التاسع عشر: يؤدي تقييم رأس المال علي أساس طبيعته و حجم الموجودات إلي تحسين الوضع المالي للصرف

جدول رقم (23/2/4)

تقييم رأس المال علي أساس طبيعته يؤدي إلي تحسين الوضع المالي للصرف

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	14	%23.34
.2	أوافق	38	%63.33
.3	محايد	5	%8.33
.4	لا أوافق	2	%3.33
.5	لا أوافق بشدة	1	%1.67
المجموع		60	%100

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه والشكل البياني أدناه أن هنالك (38) فرداً وبنسبة (63.3%) وافقوا على العبارة أعلاه وأن هنالك (14) فرداً وبنسبة (23.3%) وافقوا بشدة وأن هنالك (5) أفراد وبنسبة (4.3%) محايدين وأن هنالك (2) فرد وبنسبة (3.3 %) لم يوافقوا وأن هنالك (1) فرد وبنسبة (1.7 %) لم يوافق و بشدة .

شكل رقم (23/2/4)

تقييم رأس المال علي أساس طبيعته يؤدي إلي تحسين الوضع المالي للصرف

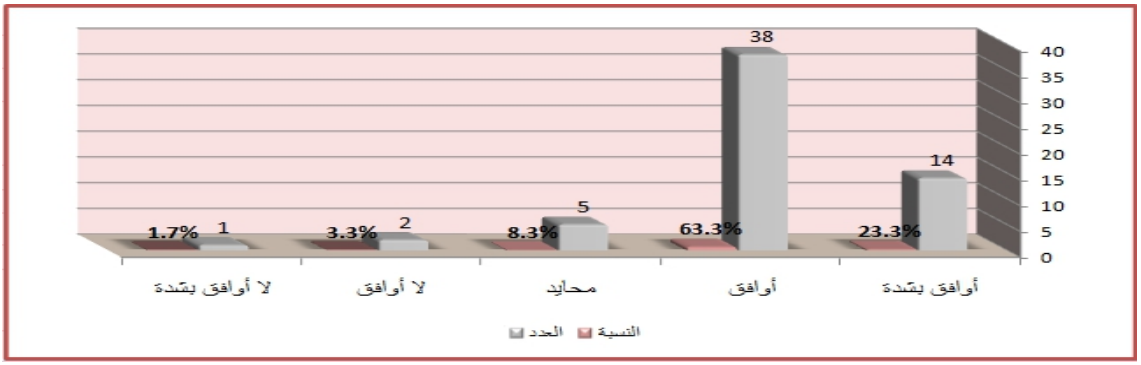

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج اكسل 2007

السؤال العشرون : يؤدي تقييم موجودات المصرف بناءاً علي كفاية معايير الضمانات إلي تحسين الوضع المالي للمصرف

جدول رقم (24/2/4)

تقييم موجودات المصرف بناءاً علي كفاية معايير الضمانات يؤدي إلي تحسين الوضع المالي للمصرف

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	11	%18.3
.2	أوافق	40	%66.7
.3	محايد	8	%13.3
.4	لا أوافق	1	%1.7
.5	لا أوافق بشدة	—	—
	المجموع	60	%100

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه والشكل البياني أدناه أن هنالك (40) فرداً وبنسبة (66.7%) وافقوا على العبارة أعلاه وأن هنالك (11) فرداً وبنسبة (18.3%) وافقوا بشدة وأن هنالك (8) أفراد وبنسبة (13.3%) محايدين وأن هنالك (1) فرد وبنسبة (1.7 %) لم يوافق بشدة.

شكل رقم (24/2/4)

تقييم موجودات المصرف بناءاً علي كفاية معايير الضمانات يؤدي إلي تحسين الوضع المالي للمصرف

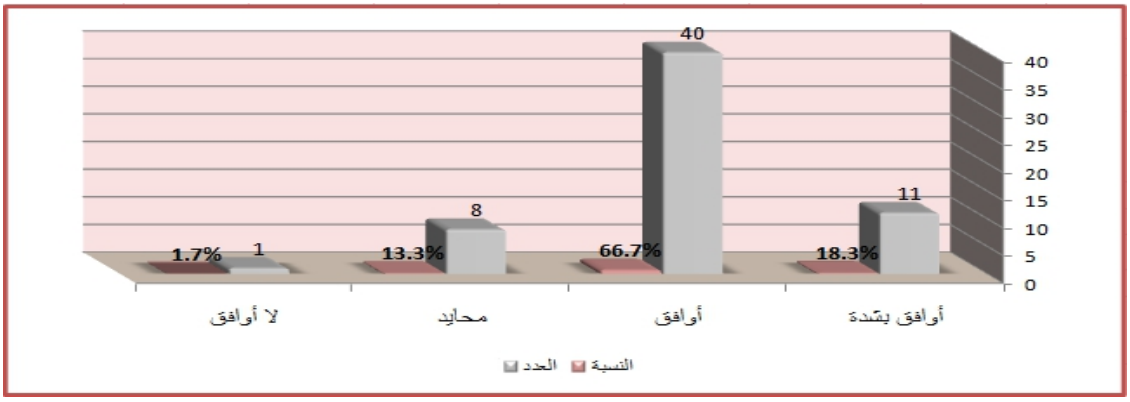

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج اكسل 2007

السؤال الواحد والعشرون: ضرورة وضع سياسات تضمن قيام البنك بتحديد و قياس كافة المخاطر المادية الهامة عند تقييم رأس المال

جدول رقم (25/2/4)

وضع سياسات تضمن قيام البنك بتحديد وقياس كافة المخاطر المادية لتقييم رأس المال

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	23	%38.33
.2	أوافق	31	%51.67
.3	محايد	5	%8.33
.4	لا أوافق	1	%1.67
.5	لا أوافق بشدة	—	—
	المجموع	60	%100

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه والشكل البياني أدناه أن هنالك (31) فرداً وبنسبة (51.7%) وافقوا على العبارة أعلاه وأن هنالك (23) فرداً وبنسبة (38.3%) وافقوا بشدة وأن هنالك (5) أفراد وبنسبة (8.3%) محايدين وأن هنالك (1) فرد وبنسبة (1.7 %) لم يوافق.

شكل رقم (25/2/4)

وضع سياسات تضمن قيام البنك بتحديد وقياس كافة المخاطر المادية لتقييم رأس المال

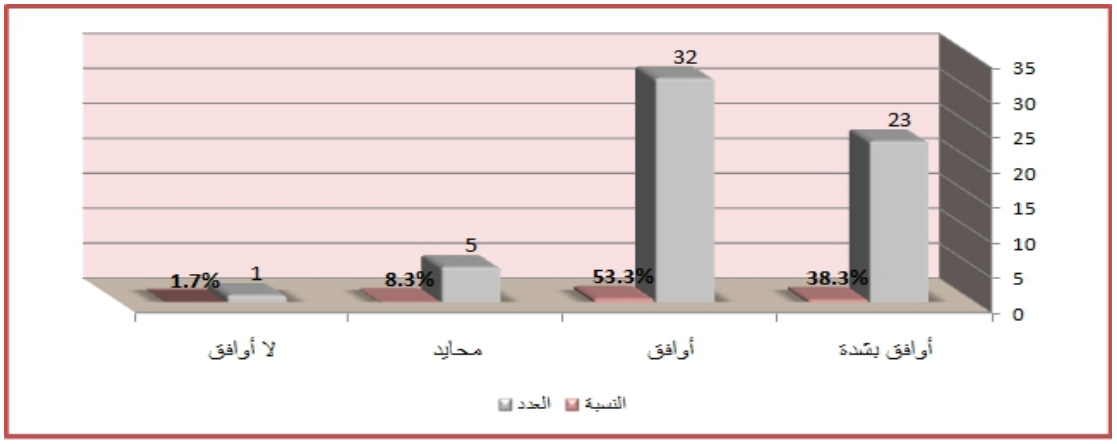

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج اكسل 2007

السؤال الثاني والعشرون: يقوم المصرف بدراسة مصادر الدخل و الأرباح المتوقعة لمشروع العميل.

جدول رقم (26/2/4)

يقوم المصرف بدراسة مصادر الدخل و الأرباح المتوقعة لمشروع العميل

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	22	%36.67
.2	أوافق	28	%46.66
.3	محايد	6	%10.0
.4	لا أوافق	3	%5.0
.5	لا أوافق بشدة	1	%1.67
المجموع		60	%100

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه والشكل البياني أدناه أن هنالك (28) فرداً وبنسبة (46.7%) وافقوا على العبارة أعلاه وأن هنالك (22) فرداً وبنسبة (36.7%) وافقوا بشدة وأن هنالك (6) أفراد وبنسبة (10.0%) محايدين وأن هنالك (3) أفرد وبنسبة (5.0 %) لم يوافقوا وأن هنالك (1) فرد وبنسبة (1.7 %) لم يوافق و بشدة.وهذا يوضح قيام المصرف بدراسة مصادر الدخل والارباح المتوقعة لمشروع العميل.

شكل رقم (26/2/4)

يقوم المصرف بدراسة مصادر الدخل و الأرباح المتوقعة لمشروع العميل

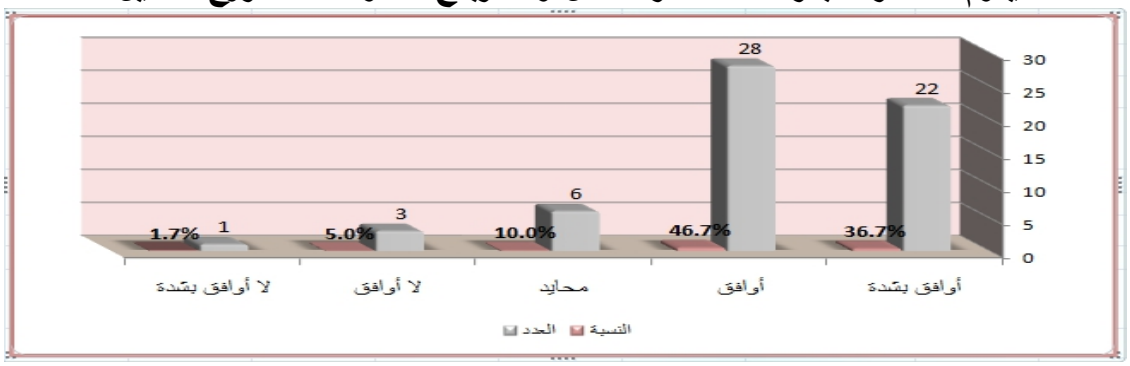

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج اكسل 2007

السؤال الثالث والعشرين : لدي البنك تدابير خاصة (خطط طوارئ) بالحوادث و الكوارث المفاجئة

جدول رقم (27/2/4)

لدي البنك تدابير خاصة (خطط طوارئ) بالحوادث و الكوارث المفاجئة

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	11	%18.33
.2	أوافق	23	%38.33
.3	محايد	18	%30.0
.4	لا أوافق	5	%8.34
.5	لا أوافق بشدة	3	%5.0
المجموع		60	%100

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه والشكل البياني أدناه أن هنالك (23) فرداً وبنسبة (38.3%) وافقوا على العبارة أعلاه وأن هنالك (18) فرداً وبنسبة (30.0%) محايدين وأن هنالك (11) أفراد وبنسبة (18.3%) وافقوا بشدة وأن هنالك (5) فرداً وبنسبة (8.3 %) لم يوافقوا وأن هنالك (3) افرد وبنسبة (5.0 %) لم يوافقوا و بشدة وهذا يدل على وجود البنك تدابير خاصة (خطط طوارئ) بالحوادث و الكوارث المفاجئة

شكل رقم (27/2/4)

لدي البنك تدابير خاصة (خطط طوارئ) بالحوادث و الكوارث المفاجئة

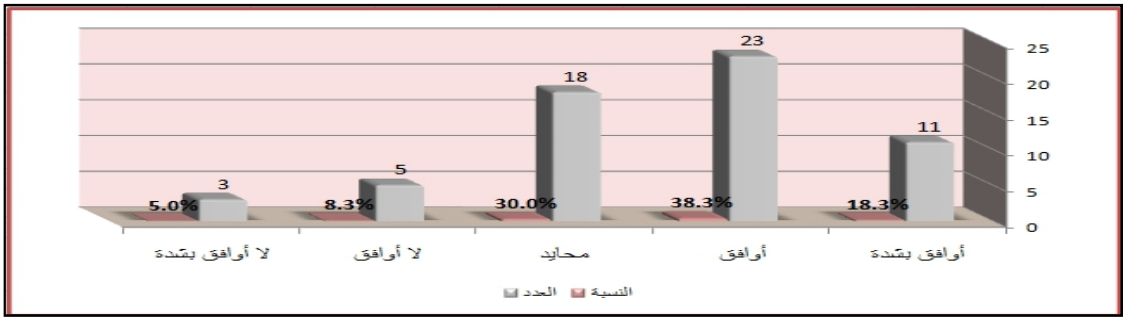

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج اكسل 2007

السؤال الرابع والعشرون: ضرورة وجود خطة للتقييم الشامل لمدي كفاية رأس المال بما يتناسب مع معايير و مفردات بازلII

جدول رقم (28/2/4)

وجود خطة للتقييم مدي كفاية رأس المال بما يتناسب مع معايير و مفردات بازل II

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	20	%33.3
.2	أوافق	30	%50.0
.3	محايد	6	%10.0
.4	لا أوافق	3	%5.0
.5	لا أوافق بشدة	1	%1.7
المجموع		60	%100

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه والشكل البياني أدناه أن هنالك (30) فرداً وبنسبة (50.0%) وافقوا على العبارة أعلاه وأن هنالك (20) فرداً وبنسبة (33.3%) وافقوا بشدة وأن هنالك (6) أفراد وبنسبة (10.0%) محايدين وأن هنالك (3) أفراد وبنسبة (5.0 %) لم يوافقوا وأن هنالك (1) فرد وبنسبة (1.7 %) لم يوافق و بشدة.

شكل رقم (28/2/4)

وجود خطة للتقييم مدي كفاية رأس المال بما يتناسب مع معايير و مفردات بازل II

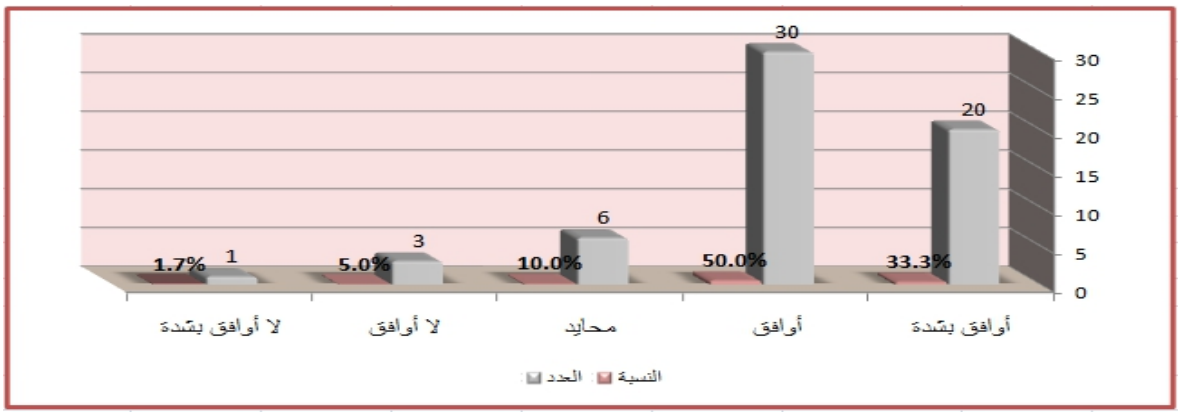

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج اكسل 2007

السؤال الخامس والعشرون :إنشاء وحدة متخصصة لإدارة المخاطر المصرفية يساعد علي تقليل مخاطر التمويل

جدول رقم (29/2/4)

إنشاء وحدة متخصصة لإدارة المخاطر المصرفية يساعد علي تقليل مخاطر التمويل

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	38	%63.33
.2	أوافق	20	%33.33
.3	محايد	2	%3.34
.4	لا أوافق	—	—
.5	لا أوافق بشدة	—	–
	المجموع	60	%100

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه والشكل البياني أدناه أن هنالك (38) فرداً وبنسبة (63.3%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه وأن هنالك (20) فرداً وبنسبة (33.3%) وافقوا وأن هنالك (2) فرد وبنسبة (3.3%) محايدين وهذا يدل على أهمية إنشاء وحدة متخصصة لإدارة المخاطر المصرفية

شكل رقم (29/2/4)

إنشاء وحدة متخصصة لإدارة المخاطر المصرفية يساعد علي تقليل مخاطر التمويل

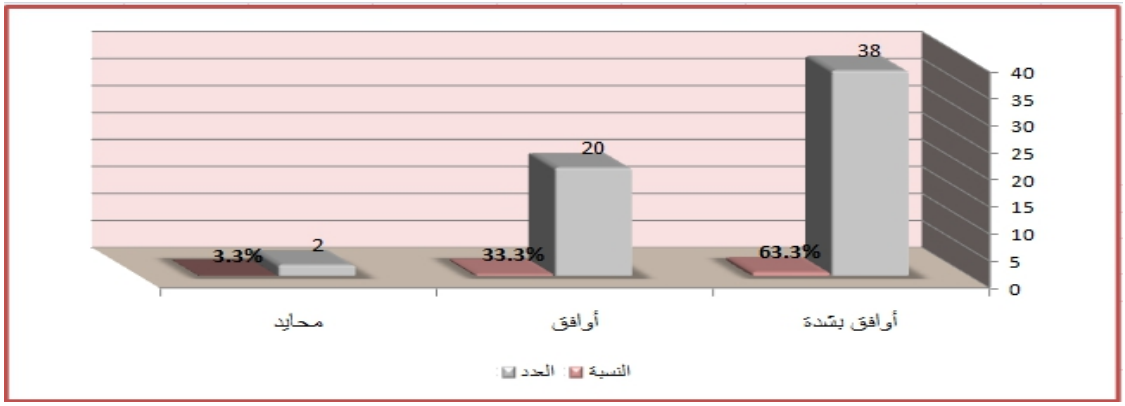

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج اكسل 2007

السؤال السادس والعشرون : وجود لوائح و إجراءات و موجهات إرشادية داخليه بنظم إدارية تعمل علي الحد من مخاطر التمويل

جدول رقم (30/2/4)

وجود لوائح و إجراءات إرشادية دخليه بنظم إدارية تعمل علي الحد من مخاطر التمويل

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	29	%40.0
.2	أوافق	31	%51.7
.3	محايد	2	%3.3
.4	لا أوافق	3	%5.0
.5	لا أوافق بشدة	—	—
المجموع		60	%100

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه والشكل البياني أدناه أن هنالك (31) فرداً وبنسبة (51.7%) وافقوا على العبارة أعلاه وأن هنالك (29) فرداً وبنسبة (40.0%) وافقوا بشدة وأن هنالك (3) أفراد وبنسبة (5.0%) لم يوافقوا وأن هنالك (2) فرداً وبنسبة (3.3%) محايدين وهذا على أهمية وجود لوائح و إجراءات و موجهات إرشادية داخليه بنظم إدارية.

شكل رقم (30/2/4)

وجود لوائح و إجراءات إرشادية دخليه بنظم إدارية تعمل علي الحد من مخاطر التمويل

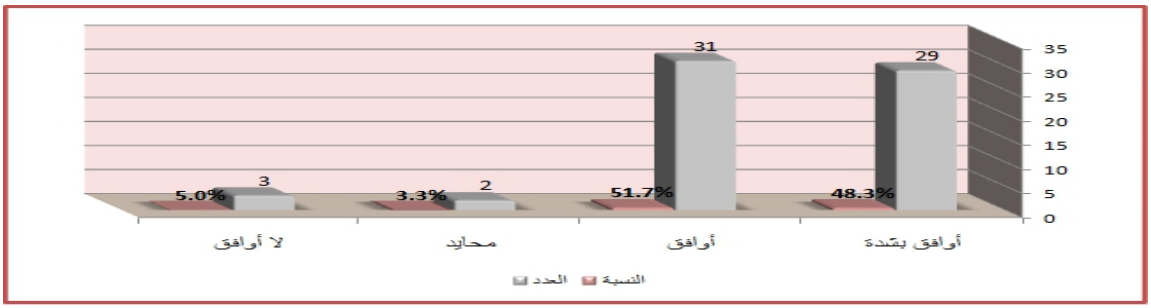

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج اكسل 2007

السؤال السابع والعشرون : ضروره متابعة إدارة المخاطر لمستندات طالب التمويل المصرفي لضمان مطابقتها لشروط التمويل المصرفي

جدول رقم (31/2/4)

متابعة إدارة المخاطر لمستندات طالب التمويل المصرفي لضمان مطابقتها لشروط التمويل المصرفي

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	24	%40.0
.2	أوافق	31	%51.7
.3	محايد	2	%3.3
.4	لا أوافق	3	%5.0
.5	لا أوافق بشدة	—	–
	المجموع	60	%100

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه والشكل البياني أدناه أن هنالك (31) فرداً وبنسبة (51.7%) وافقوا على العبارة أعلاه وأن هنالك (24) فرداً وبنسبة (40.0%) وافقوا بشدة وأن هنالك (3) أفراد وبنسبة (5.0%) لم يوافقوا وأن هنالك (2) فرد وبنسبة (3.3%) محايدين.

شكل رقم (31/2/4)

متابعة إدارة المخاطر لمستندات طالب التمويل المصرفي لضمان مطابقتها لشروط التمويل المصرفي

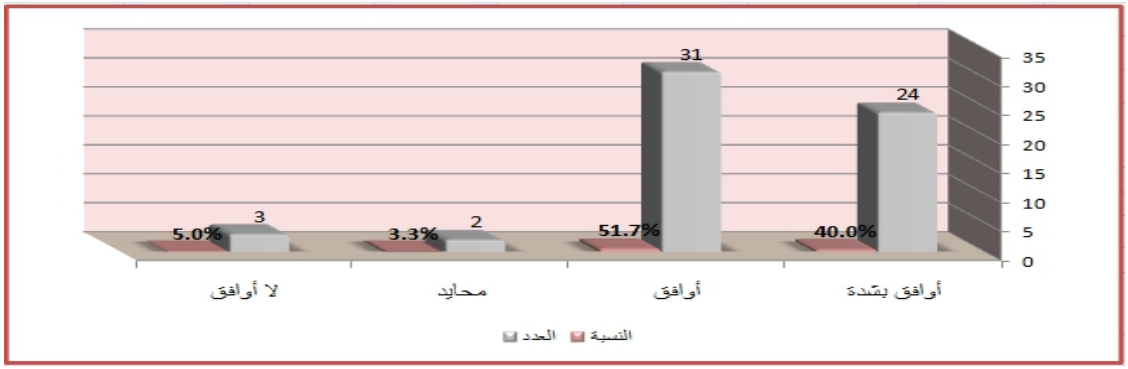

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج اكسل 2007

السؤال الثامن والعشرون : وجود كادر بشري مؤهل بالمصارف يقلل من مخاطر التمويل

جدول رقم (32/2/4)

وجود كادر بشري مؤهل بالمصارف يقلل من مخاطر التمويل

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	35	%58.3
.2	أوافق	17	%28.3
.3	محايد	7	%11.7
.4	لا أوافق	1	%1.7
.5	لا أوافق بشدة	—	—
المجموع		60	%100

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه والشكل البياني أدناه أن هنالك (35) فرداً وبنسبة (58.3%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه وأن هنالك (17) فرداً وبنسبة (28.3%) وافقوا وأن هنالك (7) أفراد وبنسبة (11.7%) محايدين وأن هنالك (1) فرد وبنسبة (1.7 %) لم يوافق وهذا يدل على ان وجون الكادر البشرى المؤهل يقلل من مخاطر التمويل.

شكل رقم (32/2/4)

وجود كادر بشري مؤهل بالمصارف يقلل من مخاطر التمويل

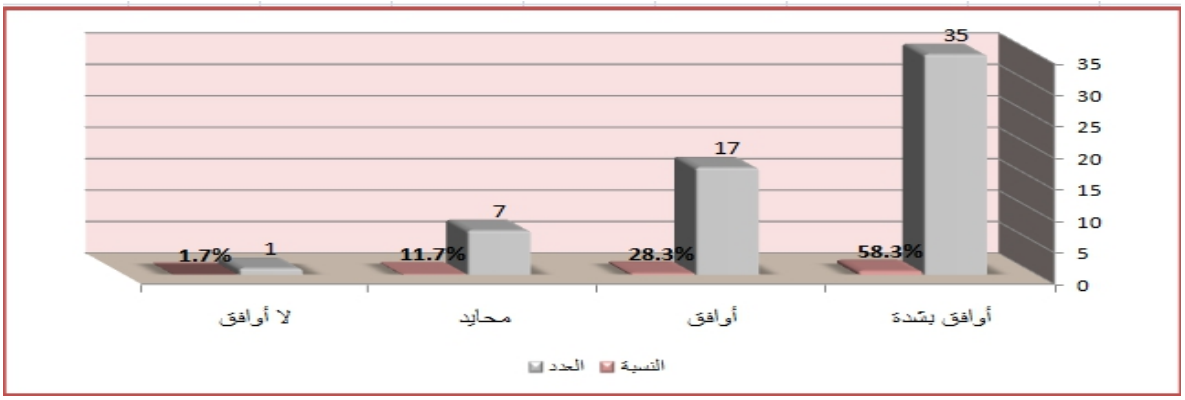

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج اكسل 2007

السؤال التاسع والعشرون : متابعة إدارة المخاطر لنشاط العميل بعد منحه التمويل يقلل من تعثر التمويل

جدول رقم (33/2/4)

متابعة إدارة المخاطر لنشاط العميل يعد منحة التمويل يقلل من تعثر التمويل

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	31	%51.7
.2	أوافق	23	%38.3
.3	محايد	3	%5.0
.4	لا أوافق	3	%5.0
.5	لا أوافق بشدة	—	–
	المجموع	60	%100

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه والشكل البياني أدناه أن هنالك (31) فرداً وبنسبة (51.7%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه وأن هنالك (23) فرداً وبنسبة (38.3%) وافقوا وأن هنالك (3) أفراد وبنسبة (5.0%) محايدين وأن هنالك (3) أفراد وبنسبة (5.0%) لم يوافقوا وهذا يوضح اهمية متابعة العميل بعد منحه التمويل يقلل من التعثر.

شكل رقم (33/2/4)

متابعة إدارة المخاطر لنشاط العميل يعد منحة التمويل يقلل من تعثر التمويل

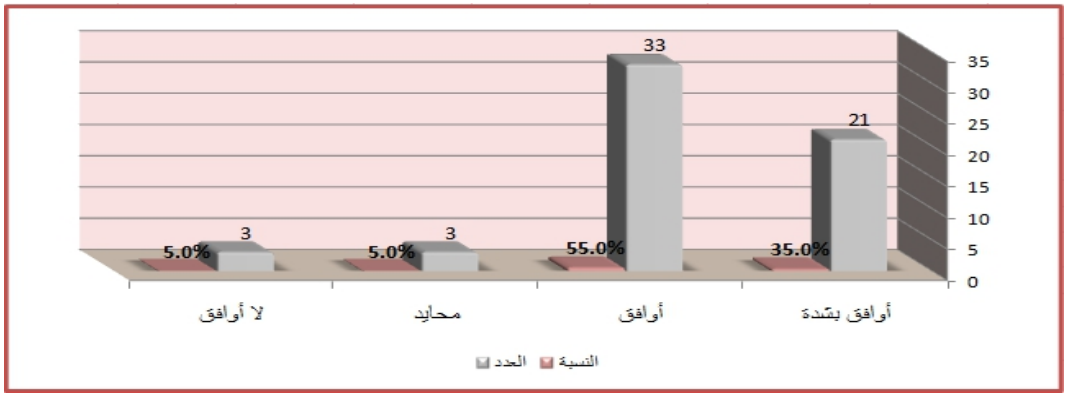

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج اكسل 2007

السؤال الثلاثين : وجود سياسة خاصة يتنوع الاستثمار وفق القطاعات الاقتصادية يعمل علي تقليل مخاطر التمويل

جدول رقم (34/2/4)

وجود سياسة خاصة يتنوع الاستثمار وفق القطاعات الاقتصادية لتقليل مخاطر التمويل

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	26	%43.33
.2	أوافق	26	%43.33
.3	محايد	6	%10.0
.4	لا أوافق	2	%3.34
.5	لا أوافق بشدة	—	–
المجموع		60	%100

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه والشكل البياني أدناه أن هنالك (26) فرداً وبنسبة (43.3%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه وأن هنالك (26) فرداً وبنسبة (43.3%) وافقوا وأن هنالك (6) أفراد وبنسبة (10.0%) محايدين وأن هنالك (2) أفرد وبنسبة (3.3 %) لم يوافقوا.

شكل رقم (34/2/4)

وجود سياسة خاصة يتنوع الاستثمار وفق القطاعات الاقتصادية لتقليل مخاطر التمويل

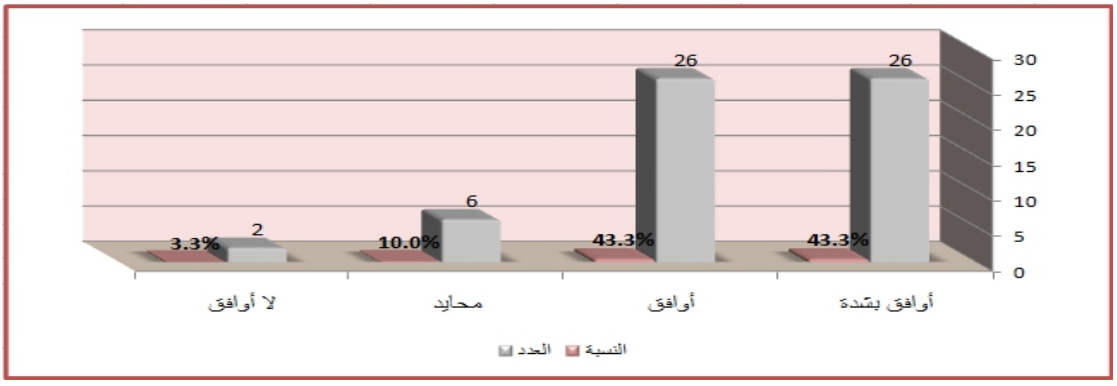

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج اكسل 2007

السؤال الحادى والثلاثين : لدي المصارف نظام مستمر لتسجيل المخاطر و إدارتها و إفادة الإدارة العليا بذلك

جدول رقم (35/2/4)

لدي المصارف نظام مستمر لتسجيل المخاطر و إدارتها و إفادة الإدارة العليا

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	19	%31.3
.2	أوافق	29	%48.3
.3	محايد	7	%11.7
.4	لا أوافق	5	%8.3
.5	لا أوافق بشدة	—	–
المجموع		60	%100

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه والشكل البياني أدناه أن هنالك (29) فرداً وبنسبة (48.3%) وافقوا على العبارة أعلاه وأن هنالك (19) فرداً وبنسبة (31.3%) وافقوا بشدة وأن هنالك (7) أفراد وبنسبة (11.7%) محايدين وأن هنالك (5) أفرد وبنسبة (8.3 %) لم يوافقوا وهذا يدل على وجود نظام مستمر لتسجيل المخاطر بالمصارف

شكل رقم (35/2/4)

لدي المصارف نظام مستمر لتسجيل المخاطر و إدارتها و إفادة الإدارة العليا

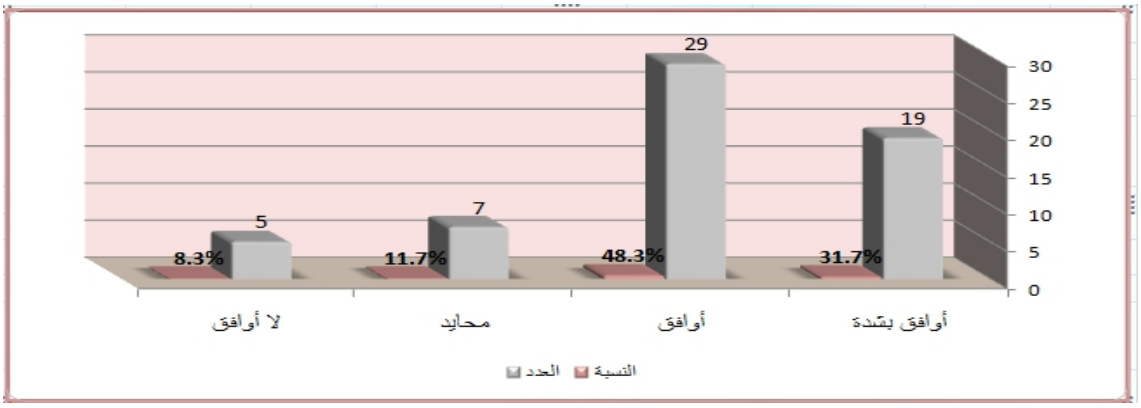

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج اكسل 2007

السؤال الثانى والثلاثين : عدم إلمام بعض موظفي إدارة المخاطر بالجوانب الفنية لإدارة التمويل يساهم في تعثر العميل

جدول رقم (36/2/4)

عدم إلمام بعض موظفي إدارة المخاطر بالجوانب الفنية لإدارة التمويل يساهم في تعثر العميل

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	23	%38.3
.2	أوافق	31	%51.7
.3	محايد	2	%3.3
.4	لا أوافق	3	%5.0
.5	لا أوافق بشدة	1	%1.7
المجموع		60	%100

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه والشكل البياني أدناه أن هنالك (31) فرداً وبنسبة (51.7%) وافقوا على العبارة أعلاه وأن هنالك (23) فرداً وبنسبة (38.3%) وافقوا بشدة وأن هنالك (3) أفراد وبنسبة (5.0%) لم يوافقوا وأن هنالك (2) فرد وبنسبة (3.3 %) محايدين وأن هنالك (1) فرد وبنسبة (1.7 %) لم يوافق وهذا يدل على عدم المام موظفى الجهاز المصرفي بالجوانب الفنية لإدارة التمويل.

شكل رقم (36/2/4)

عدم إلمام بعض موظفي إدارة المخاطر بالجوانب الفنية لإدارة التمويل يساهم في تعثر العميل

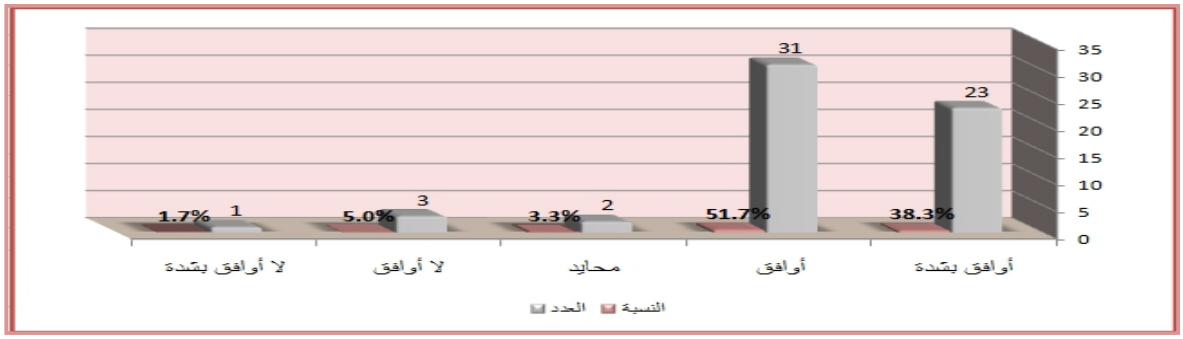

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج SPSS

المبحث الرابع

مناقشة واختبار صحة الفروض

فرضيات الدراسة :

1/ هنالك علاقة طردية بين التطبيق السليم لمعايير ومقررات بازل II وبين تخفيف مخاطر تمويل التجارة الخارجية.

جدول رقم (37/3/4)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن أسئلة الفرضية الأولى

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعيارى	درجة الموافقة
1	مبادئ ومعايير بازل للرقابة المصرفية تناسب أعمال الرقابة العاملة في السودان	2.12	0.691	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
2	يسعي مصرفكم لتطبيق دعائم بازل II استجابة لمتطلبات المعايير الدولية	1.93	0.821	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
3	يوجد لدي مصرفكم نظام تصنيف لمخاطر التمويل وفقاً لمعايير بازل II	2.05	0.852	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
4	يوجد تصنيف ائتماني داخلي يساعد علي جودة ادارة الائتمان خاصة في مجال التجارة الخارجية	2.23	0.998	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
5	توجد عقبات في تطبيق مقررات بازل II لدي موظفي الجهاز المصرفي السوداني	2.37	0.863	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
6	هنالك مخاطر لعدم الإلتزام بطرق تحليل وقياس المخاطر وفقاً لمعايير ومقررات بازل II	2.08	0.889	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
7	يؤدي تطبيق دعائم بازل II لزيادة اعمال هذه المصارف وربحيتها	2.30	0.908	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة

8	يؤدي تطبيق دعائم بازل II إلي زيادة الاهتمام بسلامة المراكز المالية للمصارف والارتفاع النسبي في درجة الامان لأصول المصارف	1.58	0.709	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم **(37/3/4)** أن:

1/ أن الوسط الحسابي للعبارة الثامنة يساوي 1.58 والانحراف المعيارى لها يساوي 0.709، وأن درجة الموافقة للمبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة وتأتى هذه العبارة فى المرتبة الأولى فى مقياس ليكارت الخماسي .

2/ فى المرتبة الثانية تأتى العبارة الثانية لأن الوسط الحسابي لها يساوي 1.93 والانحراف المعياري لها يساوي 0.821، وأن درجة الموافقة للمبحوثين تميل نحو الموافقة.

3/ فى المرتبة الثالثة تأتى العبارة الثالثة لأن الوسط الحسابي لها يساوي 2.05 والانحراف المعياري لها يساوي 0.852، وأن درجة الموافقة للمبحوثين تميل نحو الموافقة.

4/ فى المرتبة الرابعة تأتى العبارة السادسة لأن الوسط الحسابي لها يساوي 2.08 والانحراف المعياري لها يساوي 0.889، وأن درجة الموافقة للمبحوثين تميل نحو الموافقة.

5/ فى المرتبة الخامسة تأتى العبارة الأولى لأن الوسط الحسابي لها يساوي 2.12 والانحراف المعيارى لها يساوي 0.691، وأن درجة الموافقة للمبحوثين تميل نحو الموافقة.

6/ فى المرتبة السادسة تأتى العبارة الرابعة لأن الوسط الحسابى لها يساوي 2.23 والانحراف المعيارى لها يساوي 0.998، وأن درجة الموافقة للمبحوثين تميل نحو الموافقة.

7/ فى المرتبة السابعة تأتى العبارة السابعة لأن الوسط الحسابى لها يساوي 2.30 والانحراف المعيارى لها يساوي 0.708، وأن درجة الموافقة للمبحوثين تميل نحو الموافقة.

8/ فى المرتبة الثامنة تأتى العبارة الخامسة لأن الوسط الحسابى لها يساوي 2.37 والانحراف المعيارى لها يساوي 0.863، وأن درجة الموافقة للمبحوثين تميل نحو الموافقة.

جدول رقم (38/3/4)

المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن أسئلة الفرضية الأولي

الرقم	العبارة	المنوال
1	مبادئ ومعايير بازل للرقابة المصرفية تناسب أعمال الرقابة العاملة في السودان	أوافق
2	يسعي مصرفكم لتطبيق دعائم بازل II استجابة لمتطلبات المعايير الدولية	أوافق
3	يوجد لدي مصرفكم نظام تصنيف لمخاطر التمويل وفقاً لمعايير بازل II	أوافق
4	يوجد تصنيف ائتماني داخلي يساعد علي جودة ادارة الائتمان خاصة في مجال التجارة الخارجية	أوافق
5	توجد عقبات في تطبيق مقررات بازل II لدي موظفي الجهاز المصرفي السوداني	أوافق
6	هنالك مخاطر لعدم الإلتزام بطرق تحليل وقياس المخاطر وفقاً لمعايير ومقررات بازل II	أوافق
7	يؤدي تطبيق دعائم بازل II لزيادة اعمال هذه المصارف وربحيتها	أوافق
8	يؤدي تطبيق دعائم بازل II إلي زيادة الاهتمام بسلامة المراكز المالية للمصارف والارتفاع النسبي في درجة الامان لأصول المصارف	أوافق

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج SPSS

يتبين من الجدول (**38/3/4**) أعلاه مايلى :

1/ قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الأول هى (أوافق) وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن مبادئ ومعايير بازل للرقابة المصرفية تناسب أعمال الرقابة العاملة في السودان.

2/ قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الثانى هى (أوافق) وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن المصرف يسعي لتطبيق دعائم بازل II استجابة لمتطلبات المعايير الدولية.

3/ قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الثالث هى (أوافق) وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أنه يوجد لدي مصرفكم نظام تصنيف لمخاطر التمويل وفقاً لمعايير بازل II.

4/ قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الرابع هى (أوافق) وتعنى أنه يوجد تصنيف ائتماني داخلي يساعد علي جودة ادارة الائتمان خاصة في مجال التجارة الخارجية.

5/ قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الخامس هى (أوافق) وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أنه توجد عقبات في تطبيق مقررات بازل II لدي موظفي الجهاز المصرفي السوداني.

6/ قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال السادس هى (أوافق) وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن هنالك مخاطر لعدم الإلتزام بطرق تحليل وقياس المخاطر وفقاً لمعايير ومقررات بازل II.

7/ قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الخامس هى (أوافق) وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن تطبيق دعائم بازل II يؤدي لزيادة اعمال هذه المصارف وربحيتها.

8/ قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال السادس هى (أوافق) وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن تطبيق دعائم بازل II يؤدي إلي زيادة الاهتمام بسلامة المراكز المالية للمصارف والارتفاع النسبي في درجة الامان لأصول المصارف.

جدول رقم (39/3/4)

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات عن أسئلة الفرضية الأولي

الرقم	العبارة	قيمة مربع كاى	درجة الحرية	مستوى المعنوية	التفسير
1	مبادئ ومعايير بازل للرقابة المصرفية تناسب أعمال الرقابة العاملة في السودان	70.000	3	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
2	يسعي مصرفكم لتطبيق دعائم بازل II استجابة لمتطلبات المعايير الدولية	33.333	3	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
3	يوجد لدي مصرفكم نظام تصنيف لمخاطر التمويل وفقاً لمعايير بازل II	29.200	3	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
4	يوجد تصنيف ائتماني داخلي يساعد علي جودة ادارة الائتمان خاصة في مجال التجارة الخارجية	10.131	3	0.017	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
5	توجد عقبات في تطبيق مقررات بازل II لدي موظفي الجهاز المصرفي السوداني	20.667	3	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
6	هنالك مخاطر لعدم الإلتزام بطرق تحليل وقياس المخاطر وفقاً لمعايير ومقررات بازل II	25.733	3	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
7	يؤدي تطبيق دعائم بازل II لزيادة اعمال هذه المصارف وربحيتها	14.933	3	0.002	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
8	يؤدي تطبيق دعائم بازل II إلي زيادة الاهتمام بسلامة المراكز	45.200	3	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات

	المالية للمصارف والارتفاع النسبي في درجة الامان لأصول المصارف				المبحوثين على العبارة

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (39/3/4) أن:

1/ قيمة مربع كاي للعبارة الأولى تساوي 70.000 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

2/ قيمة مربع كاي للعبارة الثانية تساوي 33.333 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

3/ قيمة مربع كاي للعبارة الثالثة تساوي 29.200 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

4/ قيمة مربع كاي للعبارة الرابعة تساوي 10.131 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.017 وهي اقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

5/ قيمة مربع كاي للعبارة الخامسة تساوي 20.667 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

6/ قيمة مربع كاي للعبارة السادسة تساوي 25.733 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

7/ قيمة مربع كاي للعبارة السابعة تساوي 14.933 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.002 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

8/ قيمة مربع كاي للعبارة الثانية تساوي 45.200 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

جدول رقم **(40/3/4)**

التوزيع التكرارى لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع أسئلة الفرضية الأولى

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	107	%22.3
.2	أوافق	254	%52.9
.3	محايد	75	%15.6
.4	لا أوافق	44	%9.2
.5	لا أوافق بشدة	—	—
المجموع		480	%100

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج SPSS

شكل رقم (37/3/4)

التوزيع التكرارى لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع أسئلة الفرضية الأولى

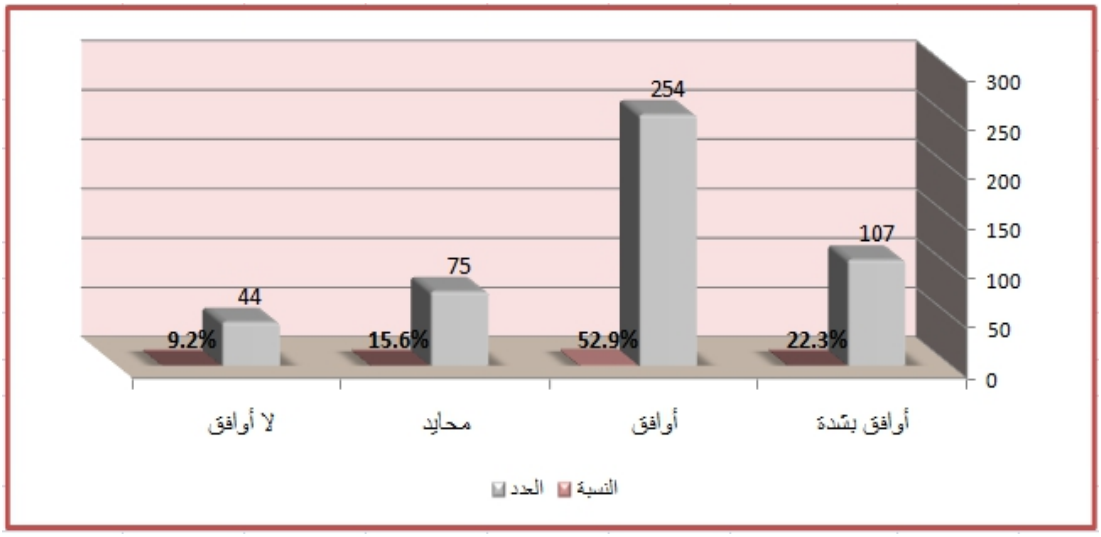

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج اكسل 2007

يتضح من الجدول **(40/3/4)** والشكل البياني (37/3/4) أن عدد الأفراد الموافقين بشدة عن جميع أسئلة الفرضية الأولى بلغ (107) فرداً وبنسبة (22.3%)

وعدد الموافقين بدون تشدد بلغ (254) فرداً وبنسبة (52.9%) ، والمحايدين (75) فرداً وبنسبة (15.6%) وبلغ عدد غير الموافقين (44) وبنسبة (9.2%).

يتضح من الجدول رقم (39/3/4) أن القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاى^2 لدلالة الفروق بين إجابات عينة الدراسة عن غالبية أسئلة الفرضية الأولى بلغت (0.000) وهى أصغر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعنى أن الفروق بين أعداد الأفراد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين ذات دلالة إحصائية عالية لصالح الموافقين على ما جاء بجميع أسئلة الفرضية الأولى. وعليه تأسيساً على ما تقدم من تحليل يستنتج الباحث بأن الفرضية الأولى والتى نصت على أن (**هنالك علاقة طردية بين التطبيق السليم لمعايير ومقررات بازل II وبين تخفيف مخاطر تمويل التجارة الخارجية**) قد تحققت.

الفرضية الثانية

هنالك علاقة طردية بين سلامة إجراءات الاعتماد المستندى وبين تخفيف مخاطر تمويل التجارة الداخلية.

جدول رقم (41/3/4)

الوسط الحسابي والإنحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن أسئلة الفرضية الثانية

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعيارى	درجة الموافقة
1	يعتبر المصرف رأس المال العميل المرتفع عاملاً مشجعاً علي منح الاعتماد المستندي	2.02	0.965	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
2	تختلف الضمانات المطلوبة لتغطية الاعتماد حسب نوع نشاط طالب الاعتماد	2.25	1.099	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
3	استيعاب خطوات وإجراءات الاعتمادات المستندية يتطلب كفاءة مهنية عالية	1.63	0.712	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
4	يعمل توجه المصرف للاستعلام عن العميل ونشاطه التجاري علي تقليل مخاطر الائتمان	1.62	0.739	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
5	يقوم المصرف بتطبيق تحوطات كافية للتأكد من توفر الضمانات اللازمة قبل منح التمويل	1.70	0.809	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
6	عدم القدرة علي التقييم المادي لبعض أنواع الضمانات يزيد من مخاطر التمويل	1.67	0.816	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة

7	ضرورة وجود تطابق بين البضائع التي ينص عليها الإئتمان والبضائع التي ترد في الفاتورة	1.53	0.650	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
8	ضرورة مطابقة المستندات المطلوبة لشروط الاعتماد المستندي عند التقديم لطلب التمويل	1.62	0.715	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم **(41/3/4)** أن :

1/ أن الوسط الحسابي للعبارة السابعة يساوي 1.53 والانحراف المعيارى لها يساوي 0.650، وأن درجة الموافقة بشدة للمبحوثين تميل نحو المحايدة وتأتى هذه العبارة فى المرتبة الأولى فى مقياس ليكارت الخماسي .

2/ فى المرتبة الثانية تأتى العبارة الرابعة لأن الوسط الحسابي لها يساوي 1.62 والانحراف المعيارى لها يساوي 0.739، وأن درجة الموافقة للمبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة.

3/ فى المرتبة الثالثة تأتى العبارة الثامنة لأن الوسط الحسابي لها يساوي 1.62 والانحراف المعيارى لها يساوي 0.715، وأن درجة الموافقة للمبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة.

4/ فى المرتبة الرابعة تأتى العبارة الثالثة لأن الوسط الحسابى لها يساوي 1.63 والانحراف المعيارى لها يساوي 0.712، وأن درجة الموافقة للمبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة.

5/ فى المرتبة الخامسة تأتى العبارة السادسة لأن الوسط الحسابى لها يساوي 1.67 والانحراف المعيارى لها يساوي 0.816، وأن درجة الموافقة للمبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة.

6/ فى المرتبة السادسة تأتى العبارة الخامسة لأن الوسط الحسابى لها يساوي 1.70 والانحراف المعيارى لها يساوي 0.809، وأن درجة الموافقة للمبحوثين تميل نحو الموافقة.

7/ فى المرتبة السابعة تأتى العبارة الأولى لأن الوسط الحسابى لها يساوي 2.02 والانحراف المعيارى لها يساوي 0.965، وأن درجة الموافقة للمبحوثين تميل نحو الموافقة.

8/ فى المرتبة الثامنة تأتى العبارة الثانية لأن الوسط الحسابى لها يساوي 2.25 والانحراف المعيارى لها يساوي 1.009، وأن درجة الموافقة للمبحوثين تميل نحو الموافقة.

جدول رقم (42/3/4)

المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن أسئلة الفرضية الثانية

الرقم	العبارة	المنوال
1	يعتبر المصرف رأس المال العميل المرتفع عاملاً مشجعاً علي منح الاعتماد المستندي	أوافق
2	تختلف الضمانات المطلوبة لتغطية الاعتماد حسب نوع نشاط طالب الاعتماد	أوافق
3	استيعاب خطوات وإجراءات الاعتمادات المستندية يتطلب كفاءة مهنية عالية	أوافق بشدة
4	يعمل توجه المصرف للاستعلام عن العميل ونشاطه التجاري علي تقليل مخاطر الائتمان	أوافق بشدة
5	يقوم المصرف بتطبيق تحوطات كافية للتأكد من توفر الضمانات اللازمة قبل منح التمويل	أوافق
6	عدم القدرة علي التقييم المادي لبعض أنواع الضمانات يزيد من مخاطر التمويل	أوافق بشدة
7	ضرورة وجود تطابق بين البضائع التي ينص عليها الإئتمان والبضائع التي ترد في الفاتورة	أوافق بشدة
8	ضرورة مطابقة المستندات المطلوبة لشروط الاعتماد المستندي عند التقديم لطلب التمويل	أوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج SPSS

يتبين من الجدول (**42/3/4**) أعلاه مايلى :

1/ قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الأول هى (أوافق) وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن المصرف يعتبر رأس المال العميل المرتفع عاملاً مشجعاً علي منح الاعتماد المستندي.

2/ قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الثانى هى (أوافق) وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن الضمانات المطلوبة لتغطية الاعتماد تختلف حسب نوع نشاط طالب الاعتماد

3/ قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الثالث هى (أوافق بشدة) وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن استيعاب خطوات وإجراءات الاعتمادات المستندية يتطلب كفاءة مهنية عالية.

4/ قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الرابع هى (موافقون بشدة) وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على توجه المصرف للاستعلام عن العميل ونشاطه التجاري علي تقليل مخاطر الائتمان

5/ قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الخامس هى (أوافق) وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أنه يقوم المصرف بتطبيق تحوطات كافية للتأكد من توفر الضمانات اللازمة قبل منح التمويل.

6/ قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال السادس هى (موافقون بشدة) وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن عدم القدرة علي التقييم المادي لبعض أنواع الضمانات يزيد من مخاطر التمويل.

7/ قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الخامس هى (موافقون بشدة) وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على ضرورة وجود تطابق بين البضائع التي ينص عليها الإئتمان والبضائع التي ترد في الفاتورة.

8/ قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال السادس هى (موافقون بشدة) وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على ضرورة مطابقة المستندات المطلوبة لشروط الاعتماد المستندي عند التقديم لطلب التمويل.

جدول رقم (43/3/4)

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات عن أسئلة الفرضية الثانية

الرقم	العبارة	قيمة مربع كاى	درجة الحرية	مستوى المعنوية	التفسير
1	يعتبر المصرف رأس المال العميل المرتفع عاملاً مشجعاً علي منح الاعتماد المستندي	25.467	3	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
2	تختلف الضمانات المطلوبة لتغطية الاعتماد حسب نوع نشاط طالب الاعتماد	41.667	4	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
3	استيعاب خطوات وإجراءات الاعتمادات المستندية يتطلب كفاءة مهنية عالية	45.067	3	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين
4	يعمل توجه المصرف للاستعلام عن العميل ونشاطه التجاري علي تقليل مخاطر الائتمان	42.533	3	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
5	يقوم المصرف بتطبيق تحوطات كافية للتأكد من توفر الضمانات اللازمة قبل منح التمويل	71.833	4	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
6	عدم القدرة علي التقييم المادي لبعض أنواع الضمانات يزيد من مخاطر	71.167	4	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين

	التمويل				على العبارة
7	ضرورة وجود تطابق بين البضائع التي ينص عليها الإئتمان والبضائع التي ترد في الفاتورة	19.900	2	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
8	ضرورة مطابقة المستندات المطلوبة لشروط الاعتماد المستندي عند التقديم لطلب التمويل	40.133	3	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج SPSS

يتبين من الجدول **(43/3/4)** ما يلى :

1/ قيمة مربع كاي للعبارة الأولى تساوي 25.467 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

2/ قيمة مربع كاي للعبارة الثانية تساوي 41.667 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

3/ قيمة مربع كاي للعبارة الثالثة تساوي 45.067 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

4/ قيمة مربع كاي للعبارة الرابعة تساوي 42.533 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي اقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

5/ قيمة مربع كاي للعبارة الخامسة تساوي 71.833 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

6/ قيمة مربع كاي للعبارة السادسة تساوي 71.167 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

7/ قيمة مربع كاي للعبارة السابعة تساوي 19.900 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

8/ قيمة مربع كاي للعبارة الثانية تساوي 40.133 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

جدول رقم (**44/3/4**)

التوزيع التكرارى لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع أسئلة الفرضية الثانية

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	102	%21.3
.2	أوافق	216	%45.0
.3	محايد	116	%24.2
.4	لا أوافق	30	%6.3
.5	لا أوافق بشدة	16	%3.3
المجموع		480	%100

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج SPSS

شكل رقم (38/3/4)

التوزيع التكرارى لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع أسئلة الفرضية الثانية

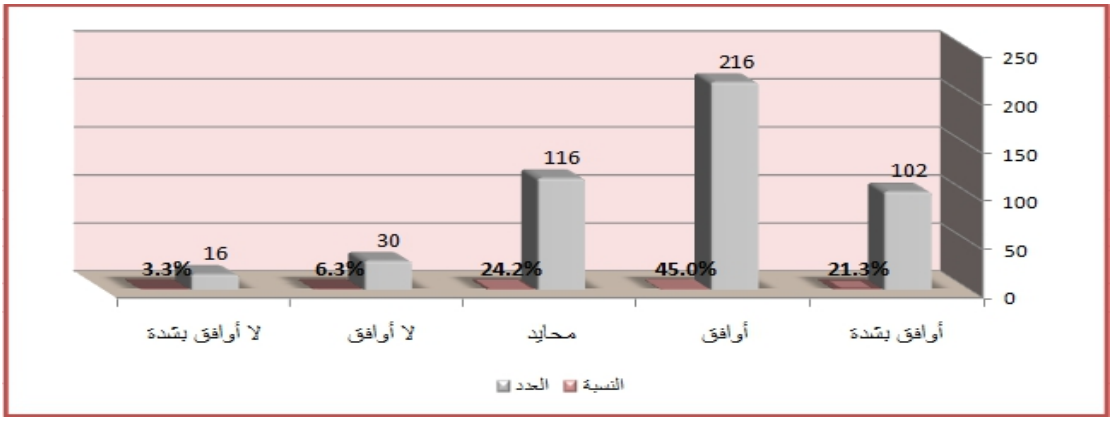

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج اكسل 2007

يتضح من الجدول (**44/3/4**) والشكل البياني (37/3/4) أن عدد الأفراد الموافقين بشدة عن جميع أسئلة الفرضية الثانية بلغ (102) فرداً وبنسبة (21.3%) وعدد الموافقين بدون تشدد بلغ (216) فرداً وبنسبة (45.0%) ، والمحايدين (116) فرداً وبنسبة (24.2%) وبلغ عدد غير الموافقين (30) وبنسبة (6.3%) ، وبلغ عدد غير الموافقين بتشدد (16) وبنسبة (3.3%).

يتضح من الجدول رقم (**43/3/4**) أن القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاى^2 لدلالة الفروق بين إجابات عينة الدراسة عن غالبية أسئلة الفرضية الثانية بلغت (0.000) وهى أصغر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعنى أن الفروق بين أعداد الأفراد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين ذات دلالة إحصائية عالية لصالح الموافقين على ما جاء بجميع أسئلة الفرضية الثانية. وعليه تأسيساً على ما تقدم من تحليل يستنتج الباحث بأن الفرضية الثانية والتى نصت على أن (**هنالك علاقة طردية بين سلامة إجراءات الإعتماد المستندى وبين تخفيف مخاطر تمويل التجارة الداخلية**) قد تحققت.

الفرضية الثالثة

هنالك علاقة طردية بين بين كفاية رأس المال فى المصارف السودانية وبين زيادة عمليات تمويل التجارة الخارجية.

جدول رقم (45/3/4)

الوسط الحسابي والإنحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن أسئلة الفرضية الثالثة

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعيارى	درجة الموافقة
1	تستوفي نسبة كفاية رأس المال بالمصرف بالنسبة المحددة وفقاً لمعايير بازل II	2.12	0.846	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
2	توجد لديكم استراتيجية داخلية للمحافظة علي مستوي من راس المال بما يتناسب مع شروط بنك السودان المركزي	1.98	0.813	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
3	يؤدى تقييم رأس المال علي أساس طبيعة وحجم الموجودات إلي تحسين الوضع المالي للمصرف	1.97	0.780	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
4	يؤدي تقييم موجودات المصرف بناءاً علي كفاية معايير الضمانات إلي تحسين الوضع المالي للمصرف	1.98	0.624	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
5	ضرورة وضع سياسات تضمن قيام البنك بتحديد وقياس كافة المخاطر المادية الهامة عند تقييم راس المال	1.85	1.351	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
6	يقوم المصرف بدراسة مصادر الدخل والأرباح المتوقعة لمشروع العميل	1.88	0.904	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة

7	لدي البنك تدابير خاصة (خطط طوارئ) بالحوادث والكوارث المفاجئة	2.43	1.047	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
8	ضرورة وجود خطة للتقييم الشامل لمدي كفاية رأس المال بما يتناسب مع معايير ومقررات بازل II	1.92	0.889	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (45/3/4) أن:

1/ أن الوسط الحسابي للعبارة الخامسة يساوي 1.85 والانحراف المعيارى لها يساوي 1.351، وأن درجة الموافقة للمبحوثين تميل نحو الموافقة وتأتى هذه العبارة فى المرتبة الأولى فى مقياس ليكارت الخماسي .

2/ فى المرتبة الثانية تأتى العبارة السادسة لأن الوسط الحسابي لها يساوي 1.88 والانحراف المعيارى لها يساوي 0.904، وأن درجة الموافقة للمبحوثين تميل نحو الموافقة.

3/ فى المرتبة الثالثة تأتى العبارة الثامنة لأن الوسط الحسابي لها يساوي 1.92 والانحراف المعيارى لها يساوي 0.889، وأن درجة الموافقة للمبحوثين تميل نحو الموافقة.

4/ فى المرتبة الرابعة تأتى العبارة الثالثة لأن الوسط الحسابى لها يساوي 1.97 والانحراف المعيارى لها يساوي 0.780، وأن درجة المحايدة للمبحوثين تميل نحو الموافقة.

5/ فى المرتبة الخامسة تأتى العبارة الثانية لأن الوسط الحسابى لها يساوي 1.98 والانحراف المعيارى لها يساوي 0.813، وأن درجة الموافقة للمبحوثين تميل نحو الموافقة.

6/ فى المرتبة السادسة تأتى العبارة الرابعة لأن الوسط الحسابى لها يساوي 1.98 والانحراف المعيارى لها يساوي 0.624، وأن درجة الموافقة للمبحوثين تميل نحو الموافقة.

7/ فى المرتبة السابعة تأتى العبارة الأولى لأن الوسط الحسابى لها يساوي 2.12 والانحراف المعيارى لها يساوي 0.846، وأن درجة الموافقة للمبحوثين تميل نحو الموافقة.

8/ فى المرتبة الثامنة تأتى العبارة الثانية لأن الوسط الحسابى لها يساوي 2.43 والانحراف المعيارى لها يساوي 1.047، وأن درجة الموافقة للمبحوثين تميل نحو الموافقة.

جدول رقم (46/3/4)

المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن أسئلة الفرضية الثالثة

الرقم	العبارة	المنوال
1	تستوفي نسبة كفاية رأس المال بالمصرف بالنسبة المحددة وفقاً لمعايير بازل II.	الموافقة
2	توجد لديكم استراتيجية داخلية للمحافظة علي مستوي من راس المال بما يتناسب مع شروط بنك السودان المركزي	الموافقة
3	يؤدى تقييم رأس المال علي أساس طبيعة وحجم الموجودات إلي تحسين الوضع المالي للمصرف.	الموافقة
4	يؤدي تقييم موجودات المصرف بناءاً علي كفاية معايير الضمانات إلي تحسين الوضع المالي للمصرف.	الموافقة
5	ضرورة وضع سياسات تضمن قيام البنك بتحديد وقياس كافة المخاطر المادية الهامة عند تقييم راس المال.	الموافقة
6	يقوم المصرف بدراسة مصادر الدخل والأرباح المتوقعة لمشروع العميل.	الموافقة
7	لدي البنك تدابير خاصة (خطط طوارئ) بالحوادث والكوارث المفاجئة.	الموافقة
8	ضرورة وجود خطة للتقييم الشامل لمدي كفاية رأس المال بما يتناسب مع معايير ومقررات بازل II.	الموافقة

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج SPSS

يتبين من الجدول (**46/3/4**) أعلاه مايلى :

1/ قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الأول هى (أوافق) وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن نسبة كفاية رأس المال بالمصرف تستوفي النسبة المحددة وفقاً لمعايير بازل II.

2/ قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الثانى هى (أوافق) وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أنه توجد بالبنك إستراتيجية داخلية للمحافظة علي مستوي من راس المال بما يتناسب مع شروط بنك السودان المركزي

3/ قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الثالث هى (أوافق) وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن تقييم رأس المال علي أساس طبيعة وحجم الموجودات يؤدى إلي تحسين الوضع المالي للمصرف..

4/ قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الرابع هى (أوافق) وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن تقييم موجودات المصرف بناءاً علي كفاية معايير الضمانات يؤدي إلي تحسين الوضع المالي للمصرف.

5/ قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الخامس هى (أوافق) وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على ضرورة وضع سياسات تضمن قيام البنك بتحديد وقياس كافة المخاطر المادية الهامة عند تقييم راس المال..

6/ قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال السادس هى (أوافق) وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن المصرف يقوم بدراسة مصادر الدخل والأرباح المتوقعة لمشروع العميل.

7/ قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الخامس هى (أوافق) وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن لدي البنك تدابير خاصة (خطط طوارئ) بالحوادث والكوارث المفاجئة.

8/ قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال السادس هى (أوافق) وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على ضرورة وجود خطة للتقييم الشامل لمدي كفاية رأس المال بما يتناسب مع معايير ومقررات بازل II.

جدول رقم (47/3/4)

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات عن أسئلة الفرضية الثالثة

الرقم	العبارة	قيمة مربع كاى	درجة الحرية	مستوى المعنوية	التفسير
1	تستوفي نسبة كفاية رأس المال بالمصرف بالنسبة المحددة وفقاً لمعايير بازلII	57.500	4	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
2	توجد لديكم استراتيجية داخلية للمحافظة علي مستوي من راس المال بما يتناسب مع شروط بنك السودان المركزي	44.133	3	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
3	يؤدى تقييم رأس المال علي أساس طبيعة وحجم الموجودات إلي تحسين الوضع المالي للمصرف	79.167	4	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
4	يؤدي تقييم موجودات المصرف بناءاً علي كفاية معايير الضمانات إلي تحسين الوضع المالي للمصرف	59.067	3	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
5	ضرورة وضع سياسات تضمن قيام البنك بتحديد وقياس كافة المخاطر	41.067	3	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين

	المادية الهامة عند تقييم راس المال				على العبارة
6	يقوم المصرف بدراسة مصادر الدخل والأرباح المتوقعة لمشروع العميل	49.500	4	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
7	لدي البنك تدابير خاصة (خطط طوارئ) بالحوادث والكوارث المفاجئة	24.000	4	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
8	ضرورة وجود خطة للتقييم الشامل لمدي كفاية رأس المال بما يتناسب مع معايير ومقررات بازل II	52.167	4	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (47/3/4) أن:

1/ قيمة مربع كاي للعبارة الأولى تساوي 57.500 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

2/ قيمة مربع كاي للعبارة الثانية تساوي 44.133 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

3/ قيمة مربع كاي للعبارة الثالثة تساوي 79.167 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

4/ قيمة مربع كاي للعبارة الرابعة تساوي 59.076 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي اقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

5/ قيمة مربع كاي للعبارة الخامسة تساوي 41.076 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

6/ قيمة مربع كاي للعبارة السادسة تساوي 49.500 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

7/ قيمة مربع كاي للعبارة السابعة تساوي 25.000 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

8/ قيمة مربع كاي للعبارة الثانية تساوي 52.167 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

جدول رقم **(48/3/4)**

التوزيع التكرارى لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع أسئلة الفرضية الثالثة

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	128	%26.7
.2	أوافق	260	%54.2
.3	محايد	62	%12.9
.4	لا أوافق	23	%4.8
.5	لا أوافق بشدة	7	%1.5
المجموع		480	%100

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج SPSS

شكل رقم (39/3/4)

التوزيع التكرارى لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع أسئلة الفرضية الثالثة

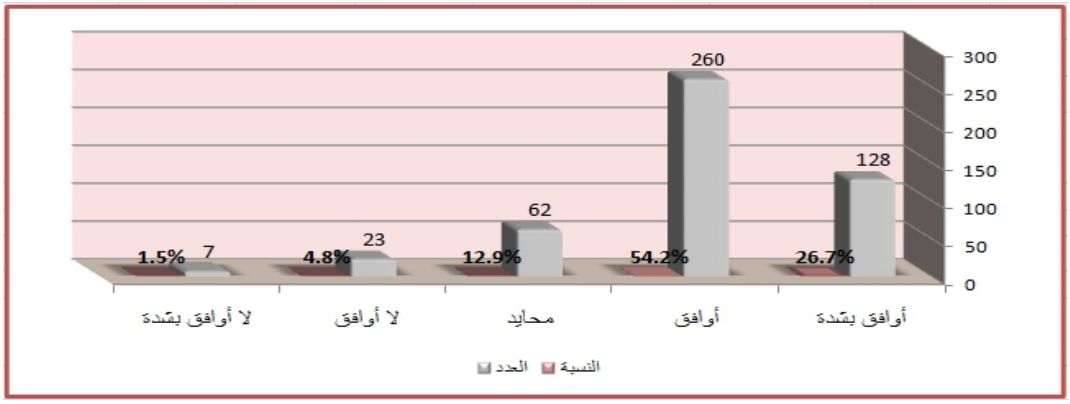

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج اكسل 2007

يتضح من الجدول (**48/3/4**) والشكل البياني (39/3/4) أن عدد الأفراد الموافقين بشدة عن جميع أسئلة الفرضية الثالثة بلغ (128) فرداً وبنسبة (26.7%) وعدد الموافقين بدون تشدد بلغ (260) فرداً وبنسبة (54.2%) ، والمحايدين (62) فرداً وبنسبة (12.9%) وبلغ عدد غير الموافقين (23) وبنسبة (4.8%) ، وبلغ عدد غير الموافقين بتشدد (7) وبنسبة (1.5%).

يتضح من الجدول رقم (**47/3/4**) أن القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاى^2 لدلالة الفروق بين إجابات عينة الدراسة عن غالبية أسئلة الفرضية الثالثة بلغت (0.000) وهى أصغر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعنى أن الفروق بين أعداد الأفراد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين ذات دلالة إحصائية عالية لصالح الموافقين على ما جاء بجميع أسئلة الفرضية الثالثة. وعليه تأسيساً على ما تقدم من تحليل يستنتج الباحث بأن الفرضية الثالثة والتى نصت على أن (**هنالك علاقة طردية بين بين كفاية رأس المال فى المصارف السودانية وبين زيادة عمليات تمويل التجارة الخارجية**) قد تحققت.

الفرضية الرابعة

هنالك علاقة طردية بين عملية إدارة المخاطر بالمصارف وبين تقليل مخاطر تمويل التجارة الخارجية.

جدول رقم (49/3/4)

الوسط الحسابي والإنحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن أسئلة الفرضية الرابعة

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعيارى	درجة الموافقة
1	إنشاء وحدة متخصصة لإدارة المخاطر بالمصارف يساعد علي تقليل مخاطر التمويل	1.40	0.558	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
2	وجود لوائح واجراءات وموجهات إرشادية دخلية خاصة بنظم إدارة المخاطر تعمل علي الحد من مخاطر التمويل	1.53	0.536	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
3	ضرورة متابعة ادارة المخاطر لمستندات طالب التمويل المصرفي لضمان مطابقتها لشروط التمويل المصرفي	1.73	0.556	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
4	وجود كادر بشري مؤهل بالمصارف يقلل من مخاطر التمويل	1.57	0.767	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
5	متابعة إدارة المخاطر لنشاط العميل بعد منحة التمويل يقلل من تعثر التمويل	1.63	0.802	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
6	وجود سياسة خاصة بتنوع الاستثمارات وفق القطاعات	1.73	0.778	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة

	الاقتصادية يعمل علي تقليل مخاطر التمويل			بشدة
7	لدي المصرف نظام مستمر لتسجيل المخاطر وإدارتها وإفادة الإدارة العليا بذلك	1.97	0.882	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
8	عدم المام بعض موظفي ادارة المخاطر بالجوانب الفنية لإدارة التمويل يساهم في تعثر العميل	1.80	0.860	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم جدول رقم **(49/3/4)** أن :

1/ أن الوسط الحسابي للعبارة الأولى يساوي 1.40 والانحراف المعيارى لها يساوي 0.558، وأن درجة الموافقة بشدة للمبحوثين تميل نحو الموافقة وتأتى هذه العبارة فى المرتبة الأولى فى مقياس ليكارت الخماسي .

2/ فى المرتبة الثانية تأتى العبارة الثانية لأن الوسط الحسابي لها يساوي 1.53 والانحراف المعيارى لها يساوي 0.536، وأن درجة الموافقة للمبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة.

3/ فى المرتبة الثالثة تأتى العبارة الرابعة لأن الوسط الحسابي لها يساوي 1.57 والانحراف المعيارى لها يساوي 0.767، وأن درجة الموافقة للمبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة.

4/ فى المرتبة الرابعة تأتى العبارة الخامسة لأن الوسط الحسابى لها يساوي 1.63 والانحراف المعيارى لها يساوي 0.802، وأن درجة المحايدة للمبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة.

5/ فى المرتبة الخامسة تأتى العبارة الثالثة لأن الوسط الحسابى لها يساوي 1.73 والانحراف المعيارى لها يساوي 0.556، وأن درجة الموافقة للمبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة.

6/فى المرتبة السادسة تأتى العبارة السادسة لأن الوسط الحسابى لها يساوي 1.73 والانحراف المعيارى لها يساوي 0.778، وأن درجة الموافقة للمبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة.

7/ فى المرتبة السابعة تأتى العبارة الثامنة لأن الوسط الحسابى لها يساوي 1.80 والانحراف المعيارى لها يساوي 0.860، وأن درجة الموافقة للمبحوثين تميل نحو الموافقة.

8/ فى المرتبة الثامنة تأتى العبارة السابعة لأن الوسط الحسابى لها يساوي 1.97 والانحراف المعيارى لها يساوي 0.882، وأن درجة الموافقة للمبحوثين تميل نحو الموافقة.

جدول رقم (50/3/4)

الرقم	العبارة	المنوال
1	إنشاء وحدة متخصصة لإدارة المخاطر بالمصارف يساعد علي تقليل مخاطر التمويل	أوافق بشدة
2	وجود لوائح واجراءات وموجهات إرشادية دخلية خاصة بنظم إدارة المخاطر تعمل علي الحد من مخاطر التمويل	أوافق
3	ضرورة متابعة ادارة المخاطر لمستندات طالب التمويل المصرفي لضمان مطابقتها لشروط التمويل المصرفي	أوافق
4	وجود كادر بشري مؤهل بالمصارف يقلل من مخاطر التمويل	أوافق بشدة
5	متابعة إدارة المخاطر لنشاط العميل بعد منحة التمويل يقلل من تعثر التمويل	أوافق بشدة
6	وجود سياسة خاصة بتنوع الاستثمارات وفق القطاعات الاقتصادية يعمل علي تقليل مخاطر التمويل	أوافق بشدة

7	لدي المصرف نظام مستمر لتسجيل المخاطر وإدارتها وإفادة الإدارة العليا بذلك	أوافق
8	عدم المام بعض موظفي ادارة المخاطر بالجوانب الفنية لإدارة التمويل يساهم في تعثر العميل	أوافق

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج SPSS

يتبين من الجدول **(50/3/4)** أعلاه مايلى :

1/ قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الأول هى (أوافق بشدة) وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن إنشاء وحدة متخصصة لإدارة المخاطر بالمصارف يساعد علي تقليل مخاطر التمويل.

2/ قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الثانى هى (أوافق) وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن وجود لوائح واجراءات وموجهات إرشادية دخلية خاصة بنظم إدارة المخاطر تعمل علي الحد من مخاطر التمويل.

3/ قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الثالث هى (أوافق) وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على ضرورة متابعة ادارة المخاطر لمستندات طالب التمويل المصرفي لضمان مطابقتها لشروط التمويل المصرفي.

4/ قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الرابع هى (أوافق بشدة) وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن وجود كادر بشري مؤهل بالمصارف يقلل من مخاطر التمويل.

5/ قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الخامس هى (أوافق بشدة) وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن متابعة إدارة المخاطر لنشاط العميل بعد منحة التمويل يقلل من تعثر التمويل.

6/ قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال السادس هى (أوافق بشدة) وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن وجود سياسة خاصة بتنوع الاستثمارات وفق القطاعات الاقتصادية يعمل علي تقليل مخاطر التمويل.

7/ قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الخامس هى (أوافق) وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن لدي المصرف نظام مستمر لتسجيل المخاطر وإدارتها وإفادة الإدارة العليا بذلك.

8/ قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال السادس هى (أوافق) وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن عدم المام بعض موظفي ادارة المخاطر بالجوانب الفنية لإدارة التمويل يساهم في تعثر العميل.

جدول رقم (51/3/4)

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات عن أسئلة الفرضية الرابعة

الرقم	العبارة	قيمة مربع كاى	درجة الحرية	مستوى المعنوية	التفسير
1	إنشاء وحدة متخصصة لإدارة المخاطر بالمصارف يساعد علي تقليل مخاطر التمويل	32.400	2	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
2	وجود لوائح واجراءات وموجهات إرشادية دخلية خاصة بنظم إدارة المخاطر تعمل علي الحد من مخاطر التمويل	27.100	2	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
3	ضرورة متابعة ادارة المخاطر لمستندات طالب التمويل المصرفي لضمان مطابقتها لشروط التمويل المصرفي	43.333	3	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
4	وجود كادر بشري مؤهل بالمصارف يقلل من مخاطر التمويل	44.267	3	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين

5	متابعة إدارة المخاطر لنشاط العميل بعد منحة التمويل يقلل من تعثر التمويل	40.533	3	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
6	وجود سياسة خاصة بتنوع الاستثمارات وفق القطاعات الاقتصادية يعمل علي تقليل مخاطر التمويل	32.800	3	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
7	لدي المصرف نظام مستمر لتسجيل المخاطر وإدارتها وإفادة الإدارة العليا بذلك	25.067	3	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
8	عدم المام بعض موظفي ادارة المخاطر بالجوانب الفنية لإدارة التمويل يساهم في تعثر العميل	65.333	4	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج SPSS

يتبين من الجدول (**51/3/4**) أعلاه مايلى :

1/ قيمة مربع كاي للعبارة الأولى تساوي 32.400 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

2/ قيمة مربع كاي للعبارة الثانية تساوي 27.100 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

3/ قيمة مربع كاي للعبارة الثالثة تساوي 43.333 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

4/ قيمة مربع كاي للعبارة الرابعة تساوي 44.267 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي اقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

5/ قيمة مربع كاي للعبارة الخامسة تساوي 40.533 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

6/ قيمة مربع كاي للعبارة السادسة تساوي 32.800 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

7/ قيمة مربع كاي للعبارة السابعة تساوي 25.067 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

8/ قيمة مربع كاي للعبارة الثانية تساوي 65.333 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

جدول رقم (**52/3/4**)

التوزيع التكرارى لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع أسئلة الفرضية الرابعة

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	225	%46.9
.2	أوافق	207	%43.1
.3	محايد	30	%6.3
.4	لا أوافق	17	%3.5

.5	لا أوافق بشدة	1	%0.2
	المجموع	480	%100

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج SPSS

شكل رقم (40/3/4)

التوزيع التكرارى لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع أسئلة الفرضية الرابعة

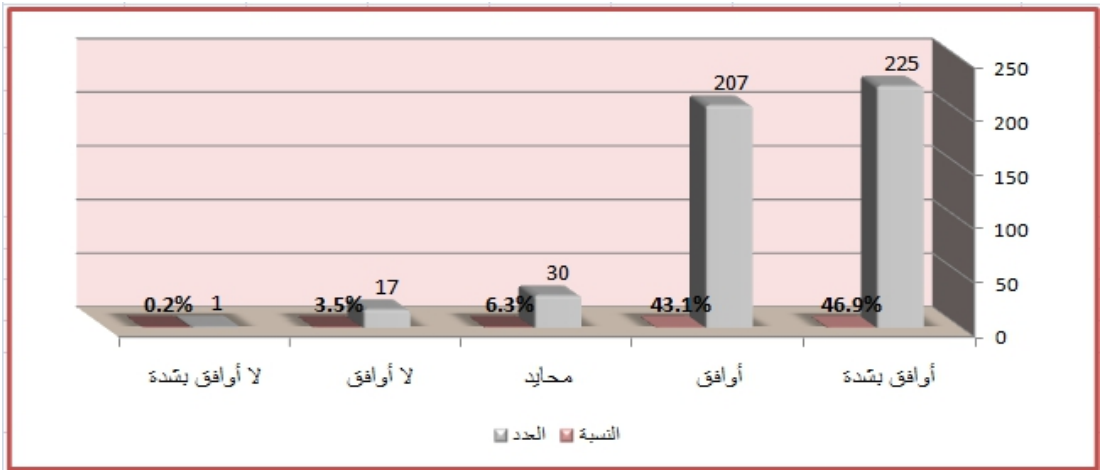

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج اكسل 2007

يتضح من الجدول (**52/3/4**) والشكل البياني (40/3/4) أن عدد الأفراد الموافقين بشدة عن جميع أسئلة الفرضية الرابعة بلغ (225) فرداً وبنسبة (46.9%) وعدد الموافقين بدون تشدد بلغ (207) فرداً وبنسبة (43.1%) ، والمحايدين (30) فرداً وبنسبة (6.3%) وبلغ عدد غير الموافقين (17) وبنسبة (3.5%) ، وبلغ عدد غير الموافقين بتشدد (1) وبنسبة (0.2%).

يتضح من الجدول رقم (**51/3/4**) أن القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاى^2 لدلالة الفروق بين إجابات عينة الدراسة عن غالبية أسئلة الفرضية الرابعة بلغت (0.000) وهى أصغر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعنى أن الفروق بين أعداد الأفراد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين ذات دلالة إحصائية عالية لصالح الموافقين على ما جاء بجميع أسئلة الفرضية الرابعة. وعليه تأسيساً على ما تقدم من تحليل يستنتج الباحث بأن الفرضية الرابعة والتى نصت على أن (**هنالك علاقة طردية بين عملية إدارة المخاطر بالمصارف وبين تقليل مخاطر تمويل التجارة الخارجية**) قد تحققت.

– مبادئ ومعايير بازل للرقابة المصرفية تناسب أعمال الرقابة للمصارف العاملة في السودان.

– يؤدي تطبيق دعائم بازل II لزيادة أعمال المصارف وربحيتها وبالتالي قدرتها علي منح التمويل المصرفي.

– التطبيق السليم لمعايير ومقررات بازل II أدي لتخفيف مخاطر التمويل المصرفي وكذلك تخفيف مخاطر تمويل التجارة الخارجية في السودان.

– سلامة إجراءات الاعتماد المستندي في المصارف السودانية أدت لتخفيف مخاطر تمويل التجارة الخارجية.

– عدم مقدرة المصارف علي التقييم المادي لبعض أنواع الضمانات المصرفية أدت لزيادة مخاطر التمويل المصرفي وبالتالي زيادة تعثر المصارف.

– وجود خطة للتقييم الشامل لمدي كفاية رأس المال في المصارف السودانية يتناسب مع معايير ومقررات بازل II ومجلس الخدمات المالية الإسلامية.

– عدم إلمام بعض موظفي إدارة المخاطر بالجوانب الفنية لإدارة التمويل ساهم في تعثر التمويل المصرفي في المصارف السودانية.

– وجود سياسة خاصة بتنوع الاستثمار وفق القطاعات الاقتصادية يعمل علي تقليل مخاطر التمويل المصرفي.

– تستوفي نسبة كفاية رأس المال بالبنك الإسلامي السوداني النسبة المحددة وفقاً لمعايير بازل II وهي 12%.

– هنالك وحدة متخصصة لإدارة المخاطر بالبنك الإسلامي السوداني مما تساعد علي تقليل مخاطر تمويل التجارة الخارجية.

–متابعة إدارة المخاطر لنشاط العميل بعد منحه التمويل يقلل من تعثر التمويل المصرفي وكذلك يقلل من مخاطر تمويل التجارة الخارجية.

التوصيات

– ضرورة التطبيق السليم لمعايير ومقررات بازل II بما يتناسب مع أعمال المصارف السودانية لتقليل مخاطر التمويل المصرفي.

– التأكد من سلامة إجراءات الاعتماد المستندي في المصارف السودانية مما يؤدي لتخفيف مخاطر التمويل المصرفي ومخاطر تمويل التجارة الخارجية.

– علي المصارف التقييم المادي لبعض أنواع الضمانات المصرفية مما يعمل علي تقليل مخاطر التمويل المصرفي وبالتالي خفض التعثر المصرفي.

– ضرورة وجود خطة للتقييم الشامل لمدي كفاية رأس المال في المصارف السودانية مما يتناسب مع معايير ومقررات بازل II ومجلس الخدمات المالية الإسلامية.

– لا بد من وجود إدارة مخاطر فاعلة في المصارف السودانية مع وجود ورقابة داخلية.

– يتعين علي المصارف أن يكون لديها نظام إدارة المحافظ الاستثمارية المتعددة المشتملة علي مخاطر ائتمان بصورة مستمرة.

– ضرورة تطبيق مقررات بازل في المصارف لضمان كفاية رأس المال المناسب في المصارف والتي تدفع بالمصرف إلي الأمام.

– وضع قيود صارمة للتجارة الخارجية لمنع التهريب مع تسهيل الإجراءات لمنع التهرب الضريبي وتشجيع التجارة الخارجية.

– ضرورة تفعيل الوحدة المتخصصة لإدارة المخاطر بالبنك الإسلامي السوداني مما تساعد علي تقليل مخاطر تمويل التجارة الخارجية.

– عند إصدار الاعتماد المستندي لابد من المعرفة الجيدة لهوية المستفيد من الاعتماد.

– ضرورة وضع سياسات تضمن قيام البنك الإسلامي السوداني بتحديد وقياس كافة المخاطر المادية الهامة عند تقييم رأس المال.

– علي المصارف تدريب العاملين وتوفير الكوادر المؤهلة للعمل المصرفي لان ذلك يقلل من مخاطر التمويل المصرفي ويقلل من التعثر.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم
ثانياً: الكتب:

1- ابن منظور، **لسان العرب**، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر.

2- احمد عبد الله إبراهيم، **تمويل التجارة الخارجية**،2010م،الطبعة الأولي،ب ن.

3- أكرم إبراهيم حمدان الزعبي، **مسئولية المصرف المصدر في الاعتماد المستندي**،دراسة مقارنة وفقاً لأحكام النشرة،عمان،الأردن، دار وائل للنشر،الطبعة الأولي،2002م.

4- حافظ الزين، **الاتجاهات المصرفية المعاصرة وأثرها علي زيادة حجم التجارة الخارجية**، دراسة حالة السودان، رسالة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة شندي،2012م.

5- حمد سليمان، **قاموس المصطلحات الاقتصادية**

6-خليل الشماع، **مقررات بازل حول كفاية رأس المال**،اتحاد المصارف العربية،لبنان،1990م.

7- الرازي محمد بن بكر بن عبد القادر ،**مختار الصحاح**،جدة،دار الثقافة الإسلامية،1986م.

8- رأفت غنيمي الشيخ، **مصر والسودان في العلاقات الدولية** كلية الآداب،الزقازيق، ، علا للكتب.

9-رعد حسن ،أساسيات التجارة الدولية المعاصرة من **(الميزة المطلقة إلي العولمة والحرية والرفاهية الاقتصادية)**،الجزء الأول،دار الرفا للنشر،الطبعة الأولي،2000م،ص29-30.

10- سيد متولي عبد القادر ،**الأسواق المالية النقدية في عالم متغير**،عمان، دار الفكر للنشر،2010م،الطبعة الأولي.

11- شريف علي الصوفي،**التجارة الدولية**،الأردن،دار امة للنشر والتوزيع الاردن، عمان، 2012م.

12- الصديق طلحة محمد رحمة،**التمويل الإسلامي في السودان التحديات ورؤي المستقبل**،السودان،شركة مطابع السودان،2006م.

13- صلاح الدين حمزة الحسن،**المدخل إلي التجارة الالكترونية**،الطبعة العسكرية،2004م

14- عبد العزيز عبد الرحمن،**أسس التبادل التجاري**،ب ن،الطبعة الثالثة،2003م.

15-عبد المطلب عبد الحميد

16- عبد الوهاب عثمان شيخ موسي،**السلامة المصرفية والاستقرار الاقتصادي،دراسة تحليلية للعلاقات المتشابكة بين السياسات الاقتصادية وأداء القطاع المصرفي**،دار مصحف افريقيا،2012م.

17- عبده عجلان،**أثر ذراعيات الأزمة المالية علي مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية وفق منظورها الجديد"بازل الثالثة "Basil 3"**،مجلة اتحاد المصارف السوداني،العدد 35،ابريل 2011م،ص(56).

18-عطيه عبد الحليم صقر،**التجارة الدولية والتعاون الاقتصادي الدولي**،دار النهضة العربية،الطبعة الأولي،1997م،ص7.

19- محمد احمد السريتي،**اقتصاديات التجارة الخارجية**،كلية التجارة،جامعة الإسكندرية،مؤسسة رؤي للطباعة والنشر والتوزيع العمودي.

20- محمد نور الدين، **الاعتمادات المستندية**، نائب المدير العام،البنك الأهلي، ،جامعة عين شمس.

21- محمود حسن حمدان،**العمل المصرفي**،دار وائل للنشر، الاردن، عمان،2001م.

22- محي الدين اساعيل علم الدين،**الاعتمادات المستندية**،القاهرة،المعهد العالي للفكر الإسلامي،1996م.

23- مساعد محمد احمد،**إدارة الأصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي الإسلامي**،2002م.

24- معيار كفاية رأس المال،مرجع سابق،ص (5-6) و (88-89).

25- نبيل حشاد، **دليلك إلي اتفاق بازل II المضمون والأهمية والأبعاد**،اتحاد المصارف العربية،2004م.

المنشورات:

1-بنك السودان المركزي، التقارير السنوية، (2002-2012م)

2-بنك السودان المركزي، منشورات الإدارة العامة للرقابة المصرفية،(2002—2012م).

3-بنك السودان المركزي، مجلة المصرفي،العدد 25 مارس 2005م.

4-بنك السودان المركزي،الإدارة العامة للرقابة المصرفية وحدة المعايير الرقابية الدولية،موجهات لتطبيق معيار كفاية رأس المال الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB ،أغسطس 2008م،ص(3).

الـدورات:

1- دورة مصرفية عن **التمويل التجاري للصادرات والواردات،المشاكل والحلول** تحت رعاية محافظ بنك السودان،1998م،المعهد العالي للدراسات المصرفية.

2- عثمان بابكر، دورة **إدارة مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية**، الخرطوم،2002م.

3- سمير الشاهد، **معايير مقررات لجنة بازل**،الدورة المصرفية،(تطوير العمل المصرفي،اتحاد المصارف،السودان)، 2003م.

أوراق العمل:

1- سمير الشاهد،ورقة عمل بعنوان **(معايير مقررات بازل للرقابة المصرفية حول كفاية رأس المال في البنوك)**، المعهد العالي للدراسات المصرفية،الخرطوم:اغسطس 2002م.

2- علي القري، ورقة عمل **(جدل المخاطرة في صيغ التمويل الإسلامي، ندوة مخاطر التمويل الإسلامي)**،2004م.

3- الغريب ناصر ،ورقة عمل **(مخاطر التمويل الإسلامي)**،اكتوبر 2001م،الخرطوم:اتحاد المصارف السوداني.

4- اتحاد المصارف العربية،**مجموعة أوراق عمل**، إعداد إدارة البحوث، 2010 م.

المقالات:

1- مريم محمد أسعد، **مخاطر التمويل المصرفي**، مجلة البنك الأهلي التجاري، جدة، ،العدد 2004/48م.

2- طارق خان حيدر احمد،**مخاطر صيغ التمويل الاسلامي المشاكل والحلول**، البنك الإسلامي السوداني،2002م.

الانترنت:

1-www.BIS.Org/capital Adequacy,july,1988.

www.Org/Index.php,Information on the Islamic Financial Services Board (IFSB),Background. (1)

(2)www.Ifsb.Org/Index.php,Structure of the IFSB.

www.Ifsb.Org/Index.php,Objections of the IFSB (3)

(4) www.Org/Index.php, IFSB . Published Standards.Exposure Draft.Other Publications

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة شندي

كلية الدراسات العليا والبحث العلمي

ملحق رقم (1)

الإستبانة

الأخ الكريم/.....

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تهدف هذه الإستبانه إلى دراسة أثر مقررات بازل في تمويل التجارة الخارجية في السودان

دراسة حالة (البنك الإسلامي السوداني للفترة(2008م – 2012م) وتمثل هذه الدراسة جزء مهماً ومكملاً للدراسة لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال.

وعليه الرجاء من سيادتكم التكرم بالإجابة على أسئلة الإستبانة بصراحة تامة علماً بأن إجابتكم ستكون موضع السرية التامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث.

نشكر لكم حسن تعاونكم.

الباحثه

رقم التلفون:0918355730

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة شندي

كلية الدراسات العليا والبحث العلمي

ملحق رقم(1)

أولاً: البيانات الأساسية

الرجاء ضع علامة (√) فى مربع الإجابة الذى تراه مناسباً:

(1) النوع:

أ- ذكر ☐ ب- أنثى ☐

(2) العمر:

أ- أقل من 30 سنة ☐ ب- 30 وأقل من 40 سنة ☐

ج- 40 وأقل من 50 سنة ☐ د- 50 سنة فأكثر ☐

(3) المؤهل العلمي:

أ-ثانوي ☐ ب-جامعي ☐

ج-فوق الجامعي ☐ د-أخرى حدد..... ☐

(4)التخصص:

أ- إدارة أعمال ☐ ب- محاسبة ☐ ج- اقتصاد ☐

د- تجارة ☐ هـ/أخرى حدد..... ☐

(5) سنوات الخبرة:

أ-أقل من 5 سنة ☐ ب- 5 – 10 سنة ☐ ج 10 سنة فأكثر ☐

(6) نوع الوظيفة:

أ-رئيس قسم ☐ ب- إداري ☐ ج- محاسب ☐

د-أخري حدد.. ☐

الفرضية الأولي

هنالك علاقة طردية بين التطبيق السليم لمعايير ومقررات بازل II وبين تخفيف مخاطر تمويل التجارة الخارجية.

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	اوافق	إلى حد ما	لا اوافق	لا اوافق مطلقاً
1	مبادئ ومعايير بازل للرقابة المصرفية تناسب أعمال الرقابة العاملة في السودان					
2	يسعي مصرفكم لتطبيق دعائم بازل II استجابة لمتطلبات المعايير الدولية					
3	يوجد لدي مصرفكم نظام تصنيف لمخاطر التمويل وفقاً لمعايير بازل II					
4	يوجد تصنيف ائتماني داخلي يساعد علي جودة ادارة الائتمان خاصة في مجال التجارة الخارجية					
5	توجد عقبات في تطبيق مقررات بازل II لدي موظفي الجهاز المصرفي السوداني					
6	هنالك مخاطر لعدم الإلتزام بطرق تحليل وقياس المخاطر وفقاً لمعايير ومقررات بازل II					
7	يؤدي تطبيق دعائم بازل II لزيادة اعمال هذه المصارف وربحيتها					
8	يؤدي تطبيق دعائم بازل II إلي زيادة الاهتمام بسلامة المراكز المالية للمصارف والارتفاع النسبي في درجة الامان لأصول المصارف					

الفرضية الثانية

هنالك علاقة طردية بين سلامة إجراءات الاعتماد المستندى وبين تخفيف مخاطر تمويل التجارة الداخلية.

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	اوافق	إلى حد ما	لا اوافق	لا اوافق مطلقاً
1	يعتبر المصرف رأس المال العميل المرتفع عاملاً مشجعاً علي منح الاعتماد المستندي					
2	تختلف الضمانات المطلوبة لتغطية الاعتماد حسب نوع نشاط طالب الاعتماد					
3	استيعاب خطوات وإجراءات الاعتمادات المستندية يتطلب كفاءة مهنية عالية					
4	يعمل توجه المصرف للاستعلام عن العميل ونشاطه التجاري علي تقليل مخاطر الائتمان					
5	يقوم المصرف بتطبيق تحوطات كافية للتأكد من توفر الضمانات اللازمة قبل منح التمويل					
6	عدم القدرة علي التقييم المادي لبعض أنواع الضمانات يزيد من مخاطر التمويل					
7	ضرورة وجود تطابق بين البضائع التي ينص عليها الإئتمان والبضائع التي ترد في الفاتورة					
8	ضرورة مطابقة المستندات المطلوبة لشروط الاعتماد المستندي عند التقديم لطلب التمويل					

الفرضية الثالثة

هنالك علاقة طردية بين بين كفاية رأس المال فى المصارف السودانية وبين زيادة عمليات تمويل التجارة الخارجية.

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	اوافق	إلى حد ما	لا اوافق	لا اوافق مطلقاً
1	تستوفي نسبة كفاية رأس المال بالمصرف بالنسبة المحددة وفقاً لمعايير بازل II					
2	توجد لديكم استراتيجية داخلية للمحافظة علي مستوي من راس المال بما يتناسب مع شروط بنك السودان المركزي					
3	يؤدى تقييم رأس المال علي أساس طبيعة وحجم الموجودات إلي تحسين الوضع المالي للمصرف					
4	يؤدي تقييم موجودات المصرف بناءاً علي كفاية معايير الضمانات إلي تحسين الوضع المالي للمصرف					
5	ضرورة وضع سياسات تضمن قيام البنك بتحديد وقياس كافة المخاطر المادية الهامة عند تقييم راس المال					
6	يقوم المصرف بدراسة مصادر الدخل والأرباح المتوقعة لمشروع العميل					
7	لدي البنك تدابير خاصة (خطط طوارئ) بالحوادث والكوارث المفاجئة					
8	ضرورة وجود خطة للتقييم الشامل لمدي كفاية رأس المال بما يتناسب مع معايير ومقررات بازل II					

الفرضية الرابعة

هنالك علاقة طردية بين عملية إدارة المخاطر بالمصارف وبين تقليل مخاطر تمويل التجارة الخارجية.

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	اوافق	إلى حد ما	لا اوافق	لا اوافق مطلقاً
1	إنشاء وحدة متخصصة لإدارة المخاطر بالمصارف يساعد علي تقليل مخاطر التمويل					
2	وجود لوائح واجراءات وموجهات إرشادية دخلية خاصة بنظم إدارة المخاطر تعمل علي الحد من مخاطر التمويل					
3	ضرورة متابعة ادارة المخاطر لمستندات طالب التمويل المصرفي لضمان مطابقتها لشروط التمويل المصرفي					
4	وجود كادر بشري مؤهل بالمصارف يقلل من مخاطر التمويل					
5	متابعة إدارة المخاطر لنشاط العميل بعد منحة التمويل يقلل من تعثر التمويل					
6	وجود سياسة خاصة بتنوع الاستثمارات وفق القطاعات الاقتصادية يعمل علي تقليل مخاطر التمويل					
7	لدي المصرف نظام مستمر لتسجيل المخاطر وإدارتها وإفادة الإدارة العليا بذلك					
8	عدم المام بعض موظفي ادارة المخاطر بالجوانب الفنية لإدارة التمويل يساهم في تعثر العميل					